

1044

۳۳۰
۹۳

بازرسی شد
۳۶ - ۲۷

بازدید شد
۱۳۸۲

۴۲۴۱

کتابخانه مجلس شورای ملی	
نام کتاب: رساله در باب حقوق و فرائض	
مؤلف: محمد باقر خراسانی	
موضوع تألیف: فقه	
شماره قفسه: ۴۰۴۳	شماره دفتر: ۲۶۰۴۷
۵۷۶۸	۷۳۳۵

۳۳۰
۹۳

بازرسی شد
۳۶ - ۲۷

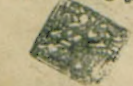
بازدید شد
۱۳۸۲

۴۲۴۱

کتابخانه مجلس شورای ملی	
نام کتاب: رساله در باب حقوق و فرائض	
مؤلف: محمد باقر خراسانی	
موضوع تألیف: فقه	
شماره قفسه: ۴۰۴۳	شماره دفتر: ۲۶۰۴۷
۵۷۶۸	۷۳۳۵

بسم الله
قد انقلد اتي وانا اقل المحصلين

قد انتقل الى هنا اقل المحصلين



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بعث فينا النبيين رسولاً منهم ليأوا إليهم أبا نوح وبزكريا ويعلم الكتاب
والحكمة وإن كانوا من قبل الفخلاء الذين خالفوا فيهم لما يحفظونهم وهو العزيز
الحكيم والساكن في الآيات على ذلك الرسول أنما للإنشائيات التي لا نفس في السموات
وعلى الدلائل آيات البينات والحجج البينات والأعلام الواضحات وسلم كثيرا **أما بعد**
فيقول إمام علوم الدين والمجاهدين معرفة أسرار الشريعة المبين محمد بن مرتضى
المدعوق عسى جعله الله من الوفيين أن هذه أصول السبلية بين علماء فرج جليله
استفادت من القرآن المجيد وأخبار أهل البيت عليهم السلام وشواهد العقول
يعمل على أنهما كما ينبغي أنهما التاخرية كما كانوا أبا نوح وآخرين مع أن العمل بهما
سواء لم يقتضه في الدين ويوضح طريق معرفة أحكام الشريعة المبين ويرفع كثير من
الشبهات وينزع غير مبين من الظلمات ويعلم أن علم القرآن الحكيم كالماء الحديدي
يخمد ويصهرهم كما يظنون اتبعوا طريقهم والنظر في آثارهم وأنها كانت برهوناً للأمر
تطوّر حولها على تطوّرها وتجوهر في ميدان فلي تجرأوا وإن كنت لأصبر عن إيرادها
هو إلا أنه أحد علماء أعلامهم أقدمها من الاعتناء وصونا حتى استتمت من كلامه

من مستحق

من يتأخر أيا حبنا الأيمان بها والاعتدال لها ثم الفيت بعض فضلهم مصححا
بأنها في جملة خيالات متخرفة ورأى من صدقها عاليا صورته بالآثار بأعاليها
فكلامه في الأراء حتى كاد أن يخطي الحق بالاعتداء ونقرا عن وسط الحق إلى
جانب الودي فتجاسرت لأظهار الصواب وتغتر العثرين اللذان أجازا أن
أنطق نصح الحق واضمح عن الحق المرو ولا أخاف في الله لومة لائم ولا إياي
في رسوله والرسوله صالحت الله عليه وعليهم عدل عادل فاقول ما لله
التوفيق علم الحق واضحه ليرى وأرى القلوب عن المحجة في عي ولقد عجت لها
لك **وبجانبه** موجودة ولقد عجت لمن تجاوز وهي عشرة أصول يشهد بأصول
وفصول الأصل الأول الله سابق قبل الله تعالى يتبعه حق أكمل دينه وأنتم بعده
كما قال الله تعز في أوخر النبي اليوم أكمل لكم دينكم وأتممت لكم نعمتي وصيت
لكم الإسلام دنيا وبرج شيئا مما يحتاج إليه الناس إلا أنزل في كتابه وبينه
بنه في ستة فم سبق في شيء من العلوم الاعتقادية والعلمية الأورد في كتابك سنة
حق أرش الخدش والجلل نصف الجملة وما كان منها يحتاج إلى بيان وتجبة في
معه بما في أم وجهه بالعلم بنيتة وروها وخطابة وجدال بالحق هو لخص الحق
غير ذلك وبالجملة لكل طائفة ما ناسب أفهامهم ليهلك من هلك عن بينة ويحيى
من جمعة بنيتة ولذا يحتاج أمته إلى السالفين في شيء مما يهيم بهم من علم الدينونة
يعتقد ذلك كذلك فهو الظان بالله وبرسوله من السوق إلى الله سبحانه ما فطنا

في الكتاب من شيء قال وفيه بيان كل شيء وقال لا ريب في اني انزلت في كتابي
 وفي الحج البلد عن اهل المؤمنين عن كل كلمة انزل الله سبحانه ديننا اقصا فاستقام
 بهم على ما علموا كما نواشركا لهم فاهم ان يقولوا وعليه ان يرضوا ان انزل الله سبحانه
 ديننا تاما فقصي الرسول عن تبليغ واداء الله سبحانه يقول ما في طائفة
 الكتاب من شيء الحديث وياتي تمام في بصائر الدرجات لمحمد بن الحسن الصفار
 والكافي ثقة الاسلام محمد بن يعقوب رحمه الله باسنادهما عن ابي بصير عن ابي
 ان الله تبارك وتعالى لم يدع شيئا يحتاج اليه الا انزل في كتابي وفيه
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم وحمل عليه دليله وحمل على من تقدم
 ذلك الخلد ما باسنادهما عن ابي عبد الله ع في ما من شيء الا وفيه كتابا و
 باسنادهما عن ابي بصير عن ابي محمد في كتابي في كتاب الله
 ولكن لا تبغضوا عقول الرجال باسنادهما عن ابي بصير عن ابي الحسن موسى ع في ابيات
 له كل شيء في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم او يقولون في كل شيء في كتاب
 الله وسنة نبيه وفي بصائر الدرجات باسنادهما عن ابي الحسن ع في كل شيء
 اصله ان الله في رسوله صلى الله عليه وسلم ما يكفون فخره قال نعم وما
 يحتاجون اليه في يوم القيمة قلت وصنع من ذلك شيء في الاوهام هل في
 الكافي باسنادهما عن ابي بصير ع في كتابي اذا حدثتكم بشي فاسئلوني من
 كتاب الله ثم قال في بعض حديثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن التعليل

والقال

والقال وانا لما في كل كلمة السؤال فقبل له بان رسول الله اين هذا من كتاب الله
 ان الله تعالى يقول لا خير في كثير من نجوهم الا من تصدق او امره فاصلاح
 الناس فقال ولا تقولوا السوء اموالكم التي جعل الله لكم قايما وقال لا تبغضوا
 عن شيئا ان تبدلتم لتسبوا وباسناده عن ابي عبد الله ع لان الله انزل في القرآن
 تبيا لكل شيء حتى ان الله ما ترك الله شيئا يحتاج اليه العباد حتى لا يستطيع
 يقول لو كان هذا انزل في القرآن الا وقد انزل الله فيه وباسناده الصحيح عن
 قال كتاب الله في ديننا ما قبلكم ونحو ما بعدكم وفضل ما بينكم وبين الله
 باسنادهما عن ابي بصير عن ابي الحسن ع في كل كلمة له دليل فحاشا من يفتخر
 الاولي ويصدقون الذي بين يديه وتفصيل الحلال من ريب الحرام وذلك ان
 فاستنطقوه ولن ينطق لكم احد كما عنده ان فيه علم ما مضى وعلم ما ياتي في
 القيمة وحكم ما بينكم وبين ما اصحتم فيه تختلفون فلو سلموا في عنه
 لعلمكم وفي مجالس الصدوق باسنادهما في الرضا ع انه في كل كلمة له ان الله
 لم يقنع بشيء من ذلك ولم يترك شيئا من الدين وانزل عليه ان فيه تفصيل كل شيء
 وبين فيه الحلال والحرام والحدود والحكام وجميع ما يحتاج اليه الناس كل
 فقال عز وجل ما في طائفة في الكتاب من شيء وانزل في حجة الوداع وفي في آخر
 عمو صلى الله عليه وسلم اليوم اكملت لكم دينكم وامتت عليكم نعمتي ورضيت لكم
 الاسلام دينا واما الامامة من تمام الدين ولما مضى حتى بقي لامتة

ويعلمون ان محمدا رزاهما في الغيوب وهو فيها يعلمون على ما يهيم به ما يحرم ويحرم
 لما جعله يغفرون في حق الشيعة انهم يقولون ان الله جل ثناؤه وتبديله بالفضل
 واجتباب مفضيه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم في جميع ما يحتاجون اليه من
 دينهم من غير ان يعلمهم تارة خاصا وعلمهم بكلهم فيه الى ايامهم ولم يترك في عني ولا
 شبهة علم ذلك من علمه من محمدا فاما ما علمهم عامافا من الامامة عليهم الوضوء
 والصلوة والحج والزكاة والقيام والحج والفضل من الجنة والجنة ما نزل الله
 عنه في كتابه من قوله انما السيرة والاعتقاد والظلم والربوا واكل مال اليتيم وما
 ذلك مما يطول فينبه وهو معروف عند المتأخرين والعامة واما ما علمه خاصا فهو
 وكلنا اليه من قوله طيعوا الله وطيعوا الرسول واولي الامر منكم وقوله فاسئلوا اهل
 الذكر ان كنتم لا تعلمون هذا خاص لا يجوز ان يكون من جعل الله له الطاعة على الناس
 ان يدخل في ما هم فيه من الماصي ذلك يقول الله جل ثناؤه واذا تبلى اوهيم ربه
 بكلمات فأتهم قال في جعل الله للناس ما اما الا ان يات هذا في الظالمين ان
 الظالمين ليسوا بائمة يعبدون الله في العدل على الناس من قبل الله ان يحكمهم عز وجل
 ان قوله تبارك وتعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات اليها واذ احكمت بين
 الناس ان يحكموا بالعدل هذه الهم لم يهدهم هذا العهد الا الى من يحسنون
 بالعدل ولا يجوز ان يامر ان يحكم بالعدل من لا يعرف العدل ولا يحسنه وانما امر ان يحكم
 بالعدل من يحسن ان يحكم بالعدل ثم لم بعد كلام طويل ثم رجعا الى غلبة النفس

ومن قوله قال

دينهم وادفع لهم سبله وتوكلهم على قصد الحق وقام لهم عليهم السلام علما واما ما
 ترك شيئا يحتاج اليه الا انزل في كتابي لم يترك شيئا من دينهم فذكرنا
 الله عز وجل في كتابي الحديث في غير ذلك من الاخبار في هذا المعنى وهو كثير جدا
 انما تبلغ حال التواتر وصل الى ابو محمد الفضل بن شاذان ليشا بوري الله
 كان من قدرنا اصحابنا الغنما وكان من روي عن ابي بصير ع في
 عن الرضا ع ايضا وكان ثقة جليلا وفيها تسكلا عظيما شان في هذا
 الطائفة قبل ان تصنف مائة وثمانين كتابا وترجم عليه ابو محمد ع في
 ثلثا ولا روي الكشي عن الملقب بثوراء من اهل البوزجان من ثلثا بوث
 ابا محمد الفضل بن شاذان كان وجهه الى الملاق قد ذكرنا في فضل علي بن محمد ع
 فلما اراد ان يخرج سقط عنه كتاب وكان من تصنيف الفضل فشا ولا
 ونظرو فيه وترجم عليه فذكر انه لا يضبط اهل خراسان مكان الفضل بن
 شاذان وكونه من اظهر هذه في كتابه السعي بالبحث في النعم المستبين
 بالجماعة المشهورين في السنة انا وجدناهم يقولون ان الله تبارك وتعالى
 بعثت نبيه ليخلفه بجميع ما يحتاجون اليه من دينهم وحلوا بهم وحلوا هم
 دماهم وروايتهم ورواهم وسائر احكامهم وان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم
 يكن يعرف ذلك وعرفوه ولم يتدبره وانما يحتاج به من بعده وغيرهم من
 استنبطوا ذلك بل ايمهم واقاموا احكاما سموها سنة اجروا الناس عليها

الامامة

ومعروف

قال العالم يكن في السنة

اولا تكون من الدين

وہم

1875

()

معاد

معاد حكا الاحتياج منه الى حكم الله ولا الى ما نزل فكنت في ذلك كما قال الله ذلك الله
اذا هو الله ورسوله فتم وان يشرك به يؤمنوا فالحكم لله العلي الكبير فاتيتم على ذلك ^{تجملوا}
الحكم كما كان له وجعلتمو لمعاد وحكم القضاة والتابعين وان حكم بعضهم بالعادة
بعض فتمون بها التابعين الى يوم العقيمة وضامنكم ان يكون الحكم لعنوا الله وكفى
بقول الله ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم المفلحون ومن لم يحكم بما انزل الله
فاولئك هم المفلحون ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم المفلحون فلو لم يفسقوا فلو لم يفسقوا
بكتاب الله ويخلفوه لقد ارحم الكفر والقلم والفسق من لم يحكم بما انزل الله لقد
ان معاد او الصحابة والتابعين حكا تابعين ما انزل الله فبلغتم غاية الوقيعة فيه
والنقص لم تفرجوا زعموا الى ان غلبتم النبي انه لم يره ورضيه وباسلخ المحدثين
ما انتم عليه من تعصبيه النبي مع وضيعكم في الصحابة وما يبطل ما يخلو ^{تصيرا}
عليه والله وسلم من ارضا بالحكم بغير ما انزل الله قوله انما احرم رجبا الفواحش
منها وما يبطل والاثم واليغبى بغير حق وان فسر كما بان الله ما لا يرتد به سلطان انا والله
على الله ما لا يتقون ولا يحمل تناقض ولا يتقوا لما منتهى السنن الكذب هذا حلال
وهذا حرام لغتة هذا الله الكذبان الذين يغيثون عطل الله الكذب لا يتقون
قل ارايتم ما انزل الله لكم من دقة فجعلتم منه حراما وحلالا قل الله اذ الله لكم ^{مط}
الله تغرون فوعظتم ان النبي جوزا هذا الحكم باريه فخطوا الله على خطوه والحجج الكافية
الامارة منه وانزل الله قبل ذلك ما خطوه على نية واودعوا واودعوا سليمان انك

من الموارث في ثابده واموال البتة والفروج ووقا القواب والما والطلون كل
الحكم فانظروا الى طاعتكم على الله وعلى رسوله والى امتنا بكم الى الجماعة والله
والله ما قال المشركون ليس في السما له ولقد افوا بربوبية الله لا اله الا الله
لهتمهم ما عبيدهم ولا يقرعون الى الله لفي وانهم تعرفون كتاب الله وهو يقول
فاصبر لحكم ربك ولا تولى كفا حيل الموت واصبر لحكم ربك فانك باعيننا
والله ما صبرتم لحكم الله ولقد صبرتم للحكم لغيره والله يقول ومن احسن من الله
حكما لعموم يوقون والله يقول ويقولون ما بنا بالله وبالموتول واطعنا ثم يوقون
فوق منهم بعد ذلك وما اولئك بالمؤمنين انما كان قول المؤمنين اذا دعوا
الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا واولئك هم المفلحون
والله ورسوله يخشى الله وبقية فاولئك هم الفاترون فكيف يدعى الناس الى
الله الا ان يدعووا الى كتابه وكيف يدعون الى رسوله الا ان يدعووا الى سنة
فاذا دعتم ان من الحكم ما ليس في الكتاب ولا السنة اليس قد اطلعت دعاء الناس
الى الله والى رسوله ولما اقتضينا كل ما فيه لا يحتاج عليكم من كتابنا
اضفاف ما كتبنا وفيما اقتضينا ما يكتب به من تعقل اشئ طرد الفضل
لما كان اهل الجدة في المتعين بالسنة جاهلين بالكتاب السنة متكون
اعتمد عليهم السليم انظر الى القول بالواى الاجتهاد وانما يكون احكام الشئ
كلها ينشئ في الكتاب والسنة فانهم نعموا ان لا يتخلوا وايضا فان ائمتهم كانوا

عبددين

عبددين في الاحكام لانهم كانوا اصحابا بغراض اهل وكما نوا يتبعون في الشئ
واما الشيعة فاعلم انهم عليهم السلام جميع احكام الشئ وتبليغهم اكثر احكام الله
لوجها جوا الى ذلك ولما يفتوا من رد بعض الاحكام الى ائمتهم عليهم السلام وقابل على
ان ائمة اهل الجدة يستولوا على ما دال على الواى ما دال على الجدة من علمهم
في شئ من نزع البلوغ فانه عند رده على من زعم ان عمر كان احسن سياسة وفتح
تدبروا في الحرب وغيرها من امور المؤمنين اما محصله ان اهل المؤمنين عراكا مقيدا
ببعض الشريعة لم يتولوا اتباعها وان عمر كان مجتهدا بعمل بالبناء من الاجتهاد
والصالح المرسلة ويرى تخصيص عمومات المصنوع بالاستنباط من اصول الشريعة
خلاف ما يقتضيه عموم النص وكيد خصمه واما امره بالكيد والخيالة
ويورد بالبدلة والسوط من يسلطه طنه انه ليس جليلك ويضع عن اخرون
قد اجتمعوا ما استوجبوا به السابك ذلك بقوله اجتهاده وما يورد به اليه
نظروا ولم يكن اهل المؤمنين عراكا ذلك كان يقتضيه المصنوع والطواهر
يتقدها الى الاجتهاد والافقية ويطبق امور الدنيا على امور الدين ويسوق الكل
واحد ولا يضيع ولا يرفع الا بالكتاب النص فاختلت طريقتا بما في الجدة و
السياسة الى اخر ما قاله في ذلك اخذنا منه موضع الحاجة **فصل** في الواى
ما فوطنا في الكتاب من شئ اى ما تركنا شيئا لم ينشئ لان معنى الشريعة يعود
الى التفسير عن القوم فيما يحتاج الى القوم فيه وما خفى على الناس فلم يسموا ولا

وهذا كلهم اكثر الناس واما ما يستفاد من مباديه واسبابه وغاياته على احوال
كلها بسيطا محيطا على وجه عقلي غير متغير فانه ما من شئ الا وله سبب وسببه
وهكذا الى ان ينتهى الى سبب الاسباب كل ما عرف سببه حيث يقتضيه وجوب
قلوبه ان يعرف ذلك الشئ علما فتوروا دائما في عرف الله تعالى وبصاف الحكم اليه
ونفوته الجاهلية وعرفنا من بعد كل وجود وفاعل كل فف وجوده غير متغير
ثم ملكة للدين السحرين لا عرفنا الحكمة العقلية بالامارات الدائمة والملك
من غير نور ولغوب الموجه لان توضح عنها صور الكليات كل على الوجود
له السبب والسبب محيط على كل الامور واحوالها وواجباتها علميا وبريا محققا لغيره
واللفظ فيعلم من احوال النوافي ومن الكليات الجزئيات المترتبة عليها ومن
البيات المركبات ويعلم حقيقة الانان وحواله وما يحكمها ويتركها ويسمها
ويصنعها الى عالم القدر ما يدنسها ويرونها ويشقها ويهونها الى اسفل الشئ
علمنا انما غنى قابل للغير ولا محتمل لنظر الواسع في الامور الجاهلية من حيث هي
كلية ومن حيث ولا كثره فيه ولا تغير وان كانت هي كثره متغيرة في انفسها و
بقيا من بعضها الى بعض وهذا اقل الله سبحانه بالاشياء وعلم ملكة المؤمنين علوم
الاشياء والا وضا علمهم السلام باحوال الموجودات الماضية المستقبلية وعلم ما كان وعلم
ما سيكون الى يوم القيمة من هذا القبيل فانه على كل ثابت غير متجدد فيجب ان يكون
ولا يتكرر بكونها ومن عرف كيفية هذا العلم عرف معنى قوله عز وجل في بيان كل شئ

ذلك التصور علمه قال وقد استنبط ابن مسعود بدريتين في قوله لا اله الا الله
الله في كتابه فقال يا بن عبد تلوت لبارحة ما بين الوترين فلم اجد في القرآن
فقال لو تلوت به وجدته لا اله الا الله تعالى ما انا اكره الرسول فخره وما نهاكم عنه
فانتهوا وان رسولا لله والاولى من الواسعة والمستوفى لكونه وجوب الاجتهاد
باوامر النبي والاولى من الواسعة في القرآن لا يستلزم ان يكون جميع اوامره وتوا
فيه وليس هذا من معنى ما فوطنا في الكتاب من شئ في شئ بل لا بد ولا اقل ان
يكون في القرآن احكام كلية ترتب عليها فروع جزئية من غير واسطة محتاجة الى
الشوب بل مطلقة حتى يصح ان يقال ان تلك الفروع في القرآن كما في حديث
القبيل والقال وكثرة السؤل وفساد المال وكما يؤثران مولا فالحسن على قوله
عز وجل ولا تدب ولا يابس الا في كتابين فقال له معاوية بن قسفة فحسبك
ولم يقر في الكتاب وقد كان الحسن عليه السلام يحسن الحديث وكان معاوية فيها فقا
عليه السلام قوله عز وجل البلاء الطيب يخرج نباته باذن ربه والذخيرة يخرج
الا تكلوا ولولا استنبط لمن الواسعة واخواتها من قوله عز وجل كما تدعون اليه بالبين
ولا هم طيفير يورثون الله لكان اقرب **فصل** في بعض الخصائص ما لم يسموا
العلم بالشئ ما يستفاد من الحسن بربوبية او سمع خبرا وشهادة او
او غير ذلك من هذا العلم لا يكون لا يستقر فاستدحضوا مشاهير غير محيط لا
اقتباسا بالشئ في زمان وجوده علم وقبل وجوده علم اخر وبعد وجوده علم

وهذا

ويصدق بان جميع العلوم والمعارف في القرآن الكريم عرفانا حقيقيا وتصديقا
 على نصرة لاعبي وجه التسلية والتمتع ونحوها اذ ما من امر من الامور الا وهو
 مذكور في القرآن ما يشبهه او يقسمه واسما به ومباريه وغاياته ولا يمكن
 من فهم ايات القرآن ومجاليه سواه وما يلزمها من الاحكام والعلوم التي لا
 تناسل في الامن كان علمه بالاشياء من هذا القبيل **فصل** في بعض الفضائل من
 العلوم عندنا وفي الباب ان الاحاديث الشريفة ناطقة بان كل واقعة يجب ان لها
 الامة الى يوم القيمة ووردها خطأ قطع عن الله تعالى فلم يبق شيء على مجرد اباحه
 الاصلية فالتمسك بالبراهين الاصلية لا يجوز في نفس احكامه تعالى في قول هذا انما
 يصح بالنسبة الى من خصه الله بنعم جميع الاحكام من القرآن كالامة المصوبين عليهم
 ومن تمكن من الاجتهاد منهم مشاهير دون جمهور الناس ولهذا لا يبرأ المؤمنون عليه
 في الحديث في التفسير فاستنطقوا مشوا الى انه لا يبرأ لانه لا اهل الله خاصة ثم
 لا يبرأ من نطقكم لعدم السمع الباطني والاذن البلي فيكم ثم يقر ان ذلك ليس
 الله الناطق عن كتبه المحلى بالخبر عن اسرار القرآن وتكونا نداء خيرا كونه
 لولا ان الله تعالى علمكم الي غير ذلك ما يدل على هذا المعنى كما يأتي في الاصل الثاني فلو
 سئل الى فهم معاني القرآن والتمسك باحكامه هو الناس الامن جهتهم علمهم السلام
 اما في مثل هذا الزمان فلو خطب قطعي في حكم من الاحكام المختلفة فيها الى النسبة
 الى من اتاه الحكمة وفصل الخطاب والاذن البلي والسمع الباطني لسمع القرآن و

دون

دون غير من الناس لان احوال الادلة لا تنبئ الا عما سمعوا من الانبياء جميع الاحكام
 هو ظاهر ايضا فان كونهما كالتقارن في الدلالة الاجمالية وعدم التضييق
 لخاصة الامور فيها وانما التمسك بالبراهين الاصلية فيه تحقيق كونه
 الحق ورحمة الله في اويل كتاب المبين فانه لا يزال عدم الدليل على كونه
 وهذا يصح فيما يعلم انه لو كان هذا الدليل لظن به الامانة مع ذلك فيجب التوقف
 ولا يكون ذلك الاستدلال صحيحا ومنه لا يباحه لعدم دليل الوجوب المظهر
 في كتابه الاصول اعلم ان اهل خلو لا يترعون الشواغل الشرعية فاذا دعي ببيع
 شرعيا جاز لخصمه ان يمسك في شفاعته بالبراهين الاصلية فيقول لو كان ذلك
 الحكم ثابتا لكان عليه لانه شرعيا لكن ليس لك فجب نفية ولا يتم هذا الدليل الا
 ببيان مقدمتين احدهما انه لا دليل عليه شرعا بان يقتضيه طرق الاستدلال الشرعية
 وثبتت دلالتها عليه والثانية ان يثبت ان يكون هذا الحكم ثابتا لعل
 تلك الدلائل لا نه لولم يكن عليه لانه لزم التكليف بما لا يطاق للمكلف في العلم
 به وهو تكليف بما لا يطاق ولو كان عليه لانه لزم ذلك لانه لما كان نشأ له
 الشرع مختصة فيها لكن بينا انحصار الاحكام في تلك الطرق وعند هذا يتم ذلك
 دليل على نفي الحكم شري كونه واقعا وهذا ايضا يصح اذا اردت نفي الحكم فنيته بآية
 البينة اي عدم كوننا مكلفين به مع عدم العلم لانتفاء تكليفه لا يطاق انما اذا
 اريد به نفيه في الواقع فهو غير صحيح لوجود ان يكون الحكم ثابتا في الواقع وان لم يصل

بل هو بالحق

الينا ان يكون كل من به حق يصل اليها كاد وفي الاخبار ان الناس في جملة ما لا يكون
 حتى يملوا فالتحقق ان التمسك باصالة البراهين انما يصح في المصداق المحض دون التمسك
 اعني لا يجوز لنا الاثبات والتمسك به سعي الحكم في الواقع بخلاف اصالة البراهين وان جاز ان
 انه لا يجب علينا الاخذ به او انه غير ثابت لنا ونحن في عقيدته حتى يتبين او نحو
 ذلك وكأنه الى هذا الشاغل الناضل المذكور بقوله لا يجوز التمسك بها في الحكم
 تعالى يعني يجوز في متعلقات احكامه تعالى كما صرح به في موضع آخر ويؤيد هذا
 اختلاف مؤيدي الناس في مقدار رتبة الأدلة في الوصول اليها وعدم رتبة ما ورد
 عن اهل البيت عليهم السلام ان حكم الله سبحانه واحد في كل قضية وان من اصابه فقد
 اصاب الحق ومن خطا فقد خطا الحق وعليه الدور في قيامه كما يأتي في الاصل
 السابع تحقيقه وعمل هذا المعنى محل ما رواه الصدوق رحمه الله في المنتبه عن الصادق
 ان كل شيء مطلق حتى يهتبه من اي مطلق لكم وموسم عليكم حتى يصل اليكم من الاذن
 الاطلاق حكم الله في الواقع وهذا التحقيق تحقيق الحق بين كثير من الايات والاخبار
 المختلفة بحسب الظن في الاصول الالهية كما استعمل عليها نشاء الله بل يتحقق حكاية وفيه
 الخطأ والمصوبة كما يظن عندنا من التصادق ويكون استنباط هذا الحكم اي جواز
 التمسك باصالة البراهين في المصداق من القرآن من قوله عز وجل وما كان لنبينا
 قبله من ان يهديهم حتى يتبين لهم ما يتقون ونحوها من الايات مما يوردى مودها **الاول**
 ان لا يعلم علم الكتاب والسنن فلا يبرأ من النسخ من النسخ والحكم من

وتأويل

وتأويل المشابهة والمفيد من المطلق والعام من الخاص الى غير ذلك من الاحكام كلها ولا
 يعلم ذلك كله الا بالنبى من اخذ علم من الله تعالى بواسطة من عزه المصوبين
 الطهورين خطا بعد سلف واما من يجحد خذوهم من شيعتهم كما لم ين فانما يكون
 من ذلك بقدر اقرهم منهم وشايعتهم على اختلاف مراتبهم في ذلك ونفاذ طاعتهم
 في العلم والحكمة وقرب علمهم من الخير والوحدة والبساطة والجمعة وزيادتهم
 في العلم والتمسك بالله عز وجل هو الذي انزل عليك ايات محكمات هن ام الكتاب واخبرنا بها
 الى قوله وما يعلم تأويله الا الله والراغبون في العلم قالوا ولورود الى الرسول الى
 الامم منهم علم الذين يستنبطونه منهم والراغبون في العلم قالوا ولورود الى الرسول الى
 وقيل بل هو ايات بينات في حديثه والذين اتوا العلم وقال ومن عنده علم الكتاب
 غير ذلك وفي رواية الكافي انه خطب الى المؤمنين بذي قار وذكر خطبة طويلة
 الى ان قال علم القرآن ليس يعلم ما هو الا من اذ علمه فمعلم بما يعلم جمل وبصر به عماء
 وسمع به صممه وادرك علم ما فات من ايات وآيات عند الله الحسانات من محبي
 السينات وادرك به بعضا من الله فاطموا ذلك من عند اهل خاصه فانهم حقا
 نور يستضاء بهم ائمة يهدي بهم وهم عيش العلم وموت الجهل الذي يخبركم حكمهم عن
 علمهم وصحة من منقطعهم وظاهرهم عن باطنهم لا يخافون الذين ولا يخافون من الله
 ولا يخافون من الناس من النسخ ولا في الخلق اشرقت على ارواحه في انشا
 القرآن فانه اذا هلكت وهلكت وبانسان اجماع من ابي جعفر ع ما علمتم فتولوا

اجاد العلم حتى انهم انزلوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن حجرتهم قبة على
 البرية بل اعداد نفسه بالعقوبات الكلية ولو كانت الامور التي تلقاها عن
 الرسول صورا جريته لم يتجمل في مثل دعائه في نفسه فان فهم الصور الجارية
 امر ممكن سهل في حق من له ادنى فهم وان ما يحتاج الى الدعا واعدادها
 بانواع الاعدادات هو الامور الكلية العامة للجزيئات وكيفية انسابها
 وتفرعها وتعضلها واسباب تلك الامور المعقدة لادراكها وتمازجها
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم في كتاب من العلم فانتهج في كل باب
 الباب وقول الرسول اعطيت جوامع الكلم واعطيت على جوامع العلم والادب
 بالانفتاح ليس الا التفرع وانساب القوانين الكلية عما هو علمها
 بجوامع العلم ليس الا ضوابطه وقوانينه وفي قوله اعطيت بالبناء للقول
 دليل ظاهر على ان المعطى على جوامع العلم ليس هو النبي صلى الله عليه وآله بل
 الذي اعطاه ذلك هو الذي اعطى النبي جوامع الكلم وهو النبي صلى الله عليه وآله
 كلوه وسباني في فضول الاصل التاسع ما ين كدها ويؤيده قال
 العلامة الطبرسي في اويل مجمع البيان روى عن ابن عباس رضي الله عنهما
 عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه من قال في القرآن بغية علم يثبت مقمده
 من النار وصرح عنه صلى الله عليه وآله وسلم من رواية العام والخاص انه لا ينزل
 فيكم ما ان تشكتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي اهل بيته انما انزل

حتى

حتى يرد على الخوض انما خرف سائده هذه الاحاديث في الحديث لا سيما
 عند اصحاب الاحاديث ولا يعلم ان الخبر قد خرج عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وعن الاثر الثابتين مما عليهم السلام ان تفسير القرآن لا يجوز الا بالاصح
 البين القوي وروى العامة ايضا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه لا ينزل القرآن
 بولاية فاصاب الحق فقد اخطا فالواو كونه جماعة من التاميين القول في القرآن
 بالواو كسعيد بن المسيب وعبيد السلام في وفاقه وسالم بن عبد الله وغيرهم
 والقول في ذلك ان الله سبحانه يذهب في الاستنباط ووضح التفسير للرجح
 او كما عليه العلماء الذين يستنبطونه منهم ودم على ترك تدبره والاصح ان
 فيهما لهما في قوله يتدبرون القرآن ام على قلوبها فلا تدركون القرآن
 بل ان العرب فيها لانا جعلناه قرآنا عربيا وقوله النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاء
 عن حديث فاعرفه على كتاب الله فما وافقه فاقبلوه وما خالفه فامروا
 به عرض الحايطة فيبين ان الكتاب حجة ومعرفة على وكيف يمكن العرض عليه
 وهو غير مفهوم المعنى فهذا وامثاله يدل على ان الخبر في ذلك الظاهر يكون
 معناه ان صح ان من حل القرآن على رايه فيقول بكذا فافاضا صاحب
 قد اخطا الدليل وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه لا ينزل القرآن لاول
 وجه فاحمله على احسن الوجوه وروى عبد الله بن عباس انه قسم وجهه
 على اربعة اقسام تفسير لا يحد احد بها انه وتفسير تفرع العلم بعلومها وتفسير

يقفه العلم وتفسير لا يعلم الا الله عز وجل فاما الذي لا يحد احد بها انه فهو ما يلو
 المكلف من الشرح التي في القرآن وحمل الدلائل التوحيد واما الذي يحد به المفسر بها
 فهو صافي اللغة وموضوع علومهم واما الذي يعلمه العلم فهو ما يلو للشيء في دفع
 الاحكام واما الذي لا يعلم الا الله فهو ما يجري مجرى الغيب في يوم الساعة انتهى
 كلوه في الحقيقة الناضلة لا بد على وجه الله تعالى في الكلام ان الخبر محمول على
 غير ذلك الظاهر وانه صحيح معنونه على ما عرفت به في اول كلامه حيث قال صح
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبانه ان الشيخ با على رحمه الله تعالى في اول تفسيره والتفسير معناه
 كشف المراد عن اللفظ المشكل والتاويل رد احد المتأويل الى ما يطابقه الآخر
 وقيل التفسير كشف المعنى التاويل اشارة الى معنى في معنى وما يلو اليه امره
 وهما قرينان من الاولين فالعنى من تفسيره بين وجوه وقطع بانه المراد من اللفظ
 المشكل مثل الجبل والتمثاله كذا بان حمل المشتبه اللفظي مثلا على احد المعاني
 من غير مرجح وهو انها دليل على كونه منصوصا وايه اخرى لك فطاهر
 اجماع او على او المعنوي المراد به احد معانيه بخصوصه بدليل غير الدلائل
 المذكورة على فهم معين فقد اخطا وبالجمله المراد التفسير المنعج براهه ونقص
 القطع بالمراد من اللفظ الذي غير طريقه من غير دليل بل مجرد رايه وقوله
 عقله من غير شاهد معني شرعا كما يوجد في كلام المبتدئين وهو ظاهر من
 كلوه من المنع منه ظاهر عقلا والتمثل كما شئت عنده وهذا المعنى غير بعيد

المذكورة

المذكورة بل ظاهرها ذلك لا ينبغي كلوه منه بل بعض المفسرين ان كلوه هذا القول
 الصالح نور الله وقدره ما لم يفسد عن الاحاديث الواردة عن اهل الذكر عليهم السلام
 المتعلقة باصول الفقه والمتعلقة بما يجزئ الناس من تدبره على ذلك القول والمتعلقة
 بكتاب الله والمتعلقة بعلوم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم او عدم امكان النظر فيها اورد
 شبهة عليه وجب طرح تلك الاحاديث وتاويلها بنوعه وينبغي ان يحمل قوله على
 احسن الوجوه التي ذكرناها لا نذكر ان كان من غطاء المتدين قدس الله ارواحهم
 تلك الاحاديث الواردة مع تواترها معني في حق ان استنباط الاحكام النظر
 من كتاب الله ومن السنة النبوية شغلهم صلوات الله وسلامه عليهم لا شغل
 مقلد بانهم والذين علموا بالله صلى الله عليه وآله وسلم اهل المؤمنين علم واولاده الطاهرين صلى الله
 عليهم وسلم تاملوا في القرآن وسنوخ وتعليم بالمراد منه وتعليم اياته من القرآن
 باقية على ظاهرها واياته منه لم يبق على ظاهرها وبان كثيرا من ذلك مخفى عندهم
 عليهم السلام وبان ما اشهر بين العامة من ان كل ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حكم
 وتفسير ونسخ وتبديد وغيرها اظهره بين يدي اصحابه وقبوله والواو على اخذه
 ونشره ولم يقع بعدهم والذين لم يفسدوا في حقها فاصحابها غير صحيح وانما ان
 احاديثهم عليهم السلام هي في ان مراده في من قوله لعل الذين يستنبطونه فهم
 ومن نظرهم اهل الدوام عليهم السلام خاصة لا ما حب الملك من الوعظ والخطب
 عباس فيفناه واضع لا غيرا طر وهو ان مساقي نصها طر من زيات الذين

يؤمنون بالسيرة كوجوب الصلوة والزكاة والجمع ما من القرآن أو من غيره وبعضها من
مرويات الله لم يفرغها كل ما دلف بها وبعضها من النظريات التي لا يسلها إلا
وفي الهند في باب الزيارات في القضاة والإحكام سعد بن عبد الله عن
الحسين عن جعفر بن بشير عن حماد عن عاصم قال حدثني مولى لسلطان عن عبد الله
قال سمعت عليا بن عيسى يقول يا أيها الناس اتقوا الله ولا تغفوا الناس عما لا يغفون
فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قدوة لكم في كل شيء وقدوة له في كل شيء
غير موضع كذب عليه فقام عبيد وعلمه والأسود وأما من عرفهم قالوا يا أيها
فما نفع ما نحن به في المحقق فما لا نسل عن ذلك على أن نجدهم وقد كرموا
الدرجات أيضا ما يقرب منه وأقول لا ينبغي أن يأتى جوار تسمي
القرآن لعلى المعصومين في الجمل والمناجح قولهم في أخبار كثيرة إذا جاءكم
عنا حديث فاعرفوه على كتاب الله كما قال في كرمها بل ما جاءنا إلا من
أمر مع أنه النقل الأكبر الواجب لأني أعني به كتابا في بيانه ولما صح
على الله عليه وآله وسلم في داركم فيكم الثقلين إذ على هذا المعنى وإنما النقل
الواحد الذي هو أصل منه خاصة بل ما ترك شيئا أمر في مثل هذه القضاة
له لفظا ولذا في كتابها ألاما غيرة منقطع إذا أحاديثهم مثل القرآن
منها عام وخاص فحصل وبينهم وحكم وتشابه وقصة وحكي في غير ذلك فإذا
لم يجد تسمي القرآن بالوحي لا شئنا له على أمثال ذلك فليجوز تسمي كل منهم أيضا

لاستلزام

لاستلزام العلة بعينها ولما صح قولهم وآله وسلم فاذا التفت عليكم الذين كانوا
المظلم فليكن بالقرآن وقوله القرآن هدى من الضلالة وتبين من العمى واستقاله
من العسرة ونور من الظلمة وضياء من الأبدان وعصية من الهلكة ورشد من الغواية
وسبيل من الضلال وبلوغ من الدنيا إلى الآخرة وفيه كمال دينكم وما عدل أحد
من القرآن إلا إلى لنا بالغير ذلك من الأخبار في هذا المعنى وهي كثيرة ولما جاء
الفاضل المذكور لاستدلال بآيات النبي عن اتباع الظن وأشأها كما فعلوا
غير ذلك من الفساد وإذا ثبت هذا فقولنا ما أخبرنا المنع من تفسير القرآن
بغير نص أو ترجيح حملها على التشابهات منه دون الحكمات وكذا الأخبار
الدالة على تخصيص أهل الذكر بعلم دون غيرهم فانها أيقن محمولة على المكمل
منه وعلى علم الكتاب كله وذلك لوجوه من العقل والنقل منها أن الحكم
نفس وهو لا يحتمل الخلو في ما ظاهره الحكيم في مقام البيان والتفهيم لا يحتمل
بما يريد خلوف ظاهر ولا يلزم الأغراض على الجمل ومنها قولهم في جواب آيات
حكميات من أم الكتاب فاحي تشابهات إلى قوله لا يعلم ما وراء الله ولا يحيطون
في العلم فحي تسمي على بابهم باسمه عن الصادق ع أن القرآن راجع و
بإيم بالجنة ونجى عن النار وفيه حكم وتشابه فانما الحكم فنون من به
تعمل به ويندفع به وانما التشابه فنون من به لا تعمل به وهو قول الله تعالى
الذين في قلوبهم دنس فيقتعون ما تشابه به شبه أيقن الغيبة والتباعد

تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراشدين في العلم بالقرآن وآله وسلم وآله وسلم في حديثهم
معاشرة الناس ببره القرآن وأمره بالآية وانظروا في حكمياته ولا تظنوا في تشابهها
ومنها قولهم في الموضع في العلم الذي كسبه للدين الحق في عصره ووردوا في الله
وما يملك من المخطوب تشبهه عليكم من الأصول فقدره سبحانه ليعوم اجتهاد
ارشادهم بإيتا الذين آمنوا طيعوا الله وطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فان شأن
في شئ فودعه إلى الله والرسول فالوحي الذي لا يخذلكم كتابه والوحي الذي لا يزل
ألا خذله من الجاهلية غير القرآن ولا غيره ذلك من الشواهد بل يقولون من
التشابهات بل ما يجوز أن يعلم تأويله غير المعصومين عليهم السلام أيضا من شعيتهم
الكاملين بركة متابعتهم لم يسلكوا طرقهم ولا استفادة منهم ومن بعضا منهم
ومجاهدتهم في الله فمجاهدة الله تعالى الذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبيلا
وإنما خصوا عليهم السلام بجمع التشابهات وجميع النافع والمنفع وجميع
وبالجمل يعلم الكتاب كله ظاهره وباطنه غير أن الأوصياء كما يدل على القول الصادق
بما يستطعن أن يدعي أحاديثهم لقرآن كله ظاهره وباطنه غير أن الأوصياء وفي حديث
مسعود بن حازم فلم أجدهم إلا في نزعهم في كل كلمة لأعليها عليه السلام كما لا يخفى
ذلك مما يؤيد هذا المعنى أنما علم التشابهات فيمكن أن يوجد عند غيرهم
أيضا ويدل على ذلك شواهد من العقل والنقل ويستدرك بعضها في فصل الاستدلال
الاسمع انشاء الله كيت وسعد غارة البعد حتى أكثر في آيات القرآن على عدد

محمود

نشدت القرآن في قوله
وأنزلنا القرآن في اللغة
على من هووا خلفهم

رواه الشيخ
 لا ينادون كتاب الله ولا ينادونهم حتى يروا على رسول الله ص وآله ولم يزل أهل
 كسب سنة نوح من كلبها نجي ومن خلعت عنهما عرق في إخبار كثيرة مشهورة
 وعن أبي المؤمنين ع في خطبة له ولله علم المستحقون من أصحاب محمد وآله
 إنهم لا ينادونهم حتى يروا على رسول الله ص وآله ولم يزل أهل كسب سنة نوح من كلبها نجي ومن خلعت عنهما عرق في إخبار كثيرة مشهورة
 ولا تخافونهم حتى يروا على رسول الله ص وآله ولم يزل أهل كسب سنة نوح من كلبها نجي ومن خلعت عنهما عرق في إخبار كثيرة مشهورة
 فاقبلوا الحق وأهله حيث كان ذلكم إلا أن العلم الذي هبط به آدم من السما
 إلى الأرض ومن جمعت ما فضل به النبيون إلى خاتم النبيين عندي وعند
 فابن ياه بكلم على ابن تهبون رواها على بن إبراهيم في تفسيره وفي نهج البلد
 في الخطبة الأولى في وصف النبي ص وآله ولم يفضله كرماء صلى الله عليه وآله
 وخلف فيكم ما خلعت لأبيناء في ممها أذ لم يترككم الله في طوبى واضمح
 علم قائم كتاب ركن ينأ حوله وحوله وفواضله وقضاياه وناجده وحسنه
 ورخصه وعظمته وخاصة وعامة وعبره وأمثاله وفي سطره وحده وحكمه
 مشاهير معسر جلد ومينا غوامض بين ما خور ميثاق علمه وموسى على
 في جهله وبين مثبت في الكتاب فرض معلوم في السنة نسخة الواجب الشئ
 اخذ من شخص في الكتاب تركه فبين واجب لوقته ورائل في استقباله
 من محاربه من كلبها وعد عليه في إرضاءه وصغيره وصدده غلظه وبينه
 في أدناه وموسى في قصده في الهدى سادة الصريح عن الصادق عليه

قالنا

قالنا إذا وقفا بين يدي الله تعالى قلنا يا ربنا اخذنا بك ما لم يزلنا
 دينا ربنا وبفضلنا وبهم ما أراد في رواية أخرى علمنا بك ما لم يزلنا
 رسولك ورزى في الكافي عنهم ع من أخذ علم من كتاب الله وسنة نبيه ص
 وسلم زالت الجبال قبل أن يزول ومن أخذ دينه من فواه الرجال لا يزول
 ودوله الصدوق عن أبي المؤمنين ع أنهم رأوا سادة عن أبي جعفر ع أنه قال
 بن كهل والحكم بن عتيبة شرا وعزبا فلا يجدان علما صحيحا إلا ما خرج عن
 أهل البيت ما قاله الله للحكم أنه لذلك ولعمرك فليذهب الحكم مينا وشمالا
 فوالله لا يوجد العلم إلا من أهل بيت نزل عليهم جبريل ع وبأسناده عن أبي عبد الله
 ع في حديث له فليذهب الحسن مينا وشمالا فوالله لا يوجد العلم إلا من أهل بيت
 كل علم لا يخرج من هذا البيت فهو باطل وأما سنده إلى بيته وعنه إذا ارتد
 العلم الصحيح فخذ من أهل البيت فانا ربنا وأوتينا شريح الحكمة ونفصل
 اتفاقه اصطفانا وأمانا ما لم يزلنا من المالمين وفي الكافي عن أبي جعفر
 النجاشي ع دخلت على أبي عبد الله ع فسمعت يقول إن الله عز وجل أودع
 على عبده فقال له واليك أملي خلق عظيم ثم فزع اليد فقال عز وجل وما أنا بأكبر
 فخذوه وما أنهيكم عنه فاشهوا وما لم يزلنا من المالمين وفي الكافي عن أبي عبد الله
 نوح الله فوض الي على وأنته وسلمت أشرفهم النابغ عن أبي جعفر ع أنه قال
 ما جعل الله لأحد خيرا في خلقه إلا ما نادى في الجبال بأسناده عن أبي بصير ع

رواه الشيخ
 رسول الله

قالنا ابصير شجرة العلم وعنى أهل بيت النبي ص وآله ولم يزلنا
 وعنى شجران علم الله وعنى معادن ونجي الله من بيتنا نجي ومن خلعت
 ستم على الله عز وجل وأخبار من هذا القبيل يخرج عن الحسن والفضل
 الأصل لا يحتاج إلى مزيد بيان لظن في الغاية والنهاية وليست في محل
 الناس على أن تكون أسبيل الله الذي هداهم إليه أئمة الهدى واخذوا
 شئ واستبقوا الأراء والأهوال كل يدعوا إلى طريقة ويدعون إلى أخرى ثم ما الذي
 حمل قتلهم على قتلهم في الأراء دون تقليد أئمة الهدى إن في الأراء
 منزل الله مشدود جلد فيه شركاء وشكوكون ورجل سلبا الرجل هل تزلزل
 مشدود الجدل الله بل أكثرهم لا يظنون **فصل** في بعض الفضل بعد نقل حديث
 الشعلان وعنى الحديث المشتهر كما يستفاد من الأخبار المتواترة أنه يجب
 التمسك بجملة ما عليهم السلام أفزع تحقيق التمسك بجموع الأئمة والسنة
 أنه لا يسبيل إلى فهم في الله إلا من جهمتهم عليهم السلام لأنهم عارزون بنا شجرة
 والياقي منه على الإطلاق والما والغير ذلك دون غيرهم حقهم الله تعالى
 والبيوت وآله لم يزلنا قول قد عرفنا أن ذلك محض من لبثنا بها
 المحكمات والألويج لنا الاستماع بالقرآن أم ولاكل المستأثرا بل
 بعضهم وعلى بعض الوجوه أو بالنبذة التي جهرت بالوعيد دون الكالمين منهم و
 الألفاظ أكثر فإذا قرأت وكذا انصفت أكثر الأخبار الواردة في ذلك

وايضا انما يصح ما قاله بالنسبة إلى زمان حضورهم عليهم السلام خاصة ما نفع
 عليهم السلام هذا الزمان فلا يسبيل لنا إلى فهم القرآن من جهمتهم ع الأعلى الظن
 والتجني فان كلهم عليهم السلام ايضا قالوا منه عام وخاص ومجمل ومبين
 ومطلق ومقيدي غير ذلك مع أنه لا يولي لكل وشيعة عنهم عليهم السلام ظني
 فالاشفاق بكل من الشعلان في درجة واحدة ليسوا بالعمرة أكثر منه من الزمان
 بل كاد يكون الأمر بالعكس **الاصل الرابع** ان الأخبار والأعمال المصونة
 عليهم السلام المصونة في كتب الحديث من أصحابنا ورواتها الشاطرين فيها
 قائمة مقامهم عليهم السلام في زمان الغيبة الكبرى فان نسبتها إليهم فربما
 نسبة نصا فيف العلم إلى مصنفهم يعرف بها مذهبهم وعلمهم وحكمهم في
 الحق علينا اليوم بعد كتاب الله والرسالة الشريعة ويدل على ذلك ما استفاض
 عنهم عليهم السلام وهو ما رواه الصدوق في كمال الدين عن محمد بن محمد بن عيسى ع
 ع أنه حدثنا محمد بن يعقوب عن الحسن بن يعقوب ع أنه سأل محمد بن عيسى ع
 انهم في الاحتجاج والكافي في الرجال في اختيار من استحق أن يسبقوا له سبيل محمد
 العمري رضي الله عنه أن يرسل لي كتابا قد سألت فيه عن أبي سبكت بن محمد
 في النوقع بخطه خلافا لما أجاب الزمان عليه فقلوه وأسلم ما سألت عنه وأسلم
 الله ووصل لي أن قالوا ما للحديث الواقعة وأجروا إلى رواة حديثنا فأن
 حتى عليكم وانا نحمد الله عليهم وفي رجال الكافي والأخبار بأسناده عن أحمد بن محمد بن

رواه الشيخ الطوسي

والنفا

فكتب اليه بنو البس النشرة اسال عن اخذ مالهم وكتب اخوه ايضا فكتب اليها
فكتب ما ذكرتها فاصدا في سجنها على سن وحبسها وكل كثر الدم في اوتافاهم كانوا كان
شار الله وروى في ذلك اسلم محمد بن يعقوب الكليني عن محمد بن عبد الله ومحمد بن
جعفر عن عبد الله بن الجعفر الجعفي في ذلك اجعتنا والشيخ ابو عمير وعبد الله بن احمد
الي ان له اخبرني ابو علي احمد بن يحيى عن أبي الحسن ع في اسالته وقلت ومن اعلم او
اخذ او قل من قبل في اسالته العتي في غمادي اليك غوفي يودي وماه لك
عني فني يقول فاسمع لروايع فانه القدر المامون واخبرني ابو علي ان رسال ابا محمد عليه
عن مثل ذلك فقال له العتي في اسالته فاما اليك غوفي فني يودي وماه لك
فني يقول فاسمع لروايع فانه القدر المامون فقلت للحديث وفي الاجماع
عن ابي عبد الله السكوني في تفسيره عليه السلام اضافة له الحسن بن علي عليه السلام
من كذا لنا فيما نطقه عنا محنتنا باسنادنا فواساه من علونا التي سقطت اليه
حتى رشفه وهذا في الله في رجل يا ابا عبد الله الكرم المراسي انا اولى بالكرم منك
لهما ملكني في الجبان بعد كل حرف عليه الف الف نعم وضموا اليها ما يليق بها من
الغنى وفي الكافي عن معاوية بن عمار في ذلك في عبد الله عن رجل اوتي حديثك في
ذلك في الناس ويشد في فمهم وطوبى لعنتكم ورجل عابدين شيعتك لست
هذه الرواية اياها افضل قال الرازي في حديثنا يشد في فمهم شيعتنا افضل من
عابدين عن ابي جعفر في الحسن ابي عبد الله في اسالته في اسالته ابا محمد

بن

بنكم خصوما ونداري بنكم في شئ من الالذ والاعطان تحاكموا الى هؤلاء الناس
اجلواكم رجله من عرفه حلونا وجرنا فاني قد جعلت عليكم قاضيا واما
ان يحاكم بكم بعضا الى السلطان الجاري وفي قبوله عن خطه المروية في
في غيره في اسالته ابا عبد الله عن رجلين من اصحابنا يكون بينهما سارق في
براش فحاكما الى السلطان او الى القضاة اعلم لك فقال من يحاكم الي
الطاعوت فحكم لفراننا ياخذ حننا وان كان حننا ثانيا لا نأخذ حكمكم
الطاعوت وقد علم الله عز وجل ان كفى بها قاتل فسمعت في ذلك فمطر الى
كان منكم روي حديثنا ونظري في حلونا وجرنا فاني قد جعلت عليكم قاضيا
به حكما فاني قد جعلت عليكم حكما اذا حكم بكم فاني قد جعلت عليكم قاضيا
استخف علينا روي الرازي عن الرازي في الله وهو على حد الشل يا الله وما
للعن من محمد بن حكيم في ذلك في الحسن بن موسى في ذلك في الحسن بن موسى
فشد اكر ما عندنا فابروا علينا شئ لا وندنا في شئ بسطر في ذلك في الحسن بن موسى
الله به علينا بكم وباسناده عن ابي بصير في سمعت ابا عبد الله عن رجل
فانكم لا تحفظون حتى يكتبوا فيه باسناد الرازي عن عبد الله بن زرار
في الله ابا عبد الله ع احفظوا ما كتبناكم سوف تحتجون اليها وفيه
الاحصى عن ابي عبد الله ع في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته
عنه في الله في ابي عبد الله عليه السلام في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته

جعلت ذلك فمطرنا في
الدين واخذنا الله بكم
الناس من اهل الجاهلية في
في المجلس ما يدعوا اليهم
الا يحضره المسلمون في
فيما من الله علينا بكم
وباسناده في اسالته في اسالته
موسى عليه السلام

ناروت بكتك بكتك فانه يا بني علي اناس من هج لا ياتون في ذلك بكم وفيه با
الصحيح عنده في الله في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته
في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته
بعضكم على بعض فان خدمتم بها رشفتم ونجوت وان تركتموها صلتكم وهلكتم
فخذوا بها وانما بكم رعيم عن محمد بن الحسن بن في خالد شنبول في ذلك في
جعفر الثاني ع جعلت ذلك ان شاخنا روي عن ابي جعفر ابا عبد الله عليه السلام
وكانت شعبة شعبة فكمتموا بكم فلم يروا عنهم فلما ما قوا صاروا كثر في
حدوا بها فانها حو وفيه دالة واضحة على صحة الاعتماد على الكتب والعمل بما فيها
من الاحكام اذا كانت صحيحة ولا يجوز من الايمان في اسالته في اسالته في اسالته
الناس في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته
تقدنا فليكن هذا الجالس ابي محمد ع في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته
زارا في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته
ونظروا في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته
دين الله واما راي على حلول الله واما راي على حلول الله واما راي على حلول الله
وحامه وكانوا عيشه على ذلك اليوم هم غديهم مستودع سوي اصحاب في حقا
اذا والله باهل الارض سوء اصرف بهم عنهم السوءم غوم شيعتي احياء وامواتا حتى

ذكر

ذكر ابيهم بكتك بكتك فانه يا بني علي اناس من هج لا ياتون في ذلك بكم وفيه با
الصحيح عنده في الله في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته
في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته
بعضكم على بعض فان خدمتم بها رشفتم ونجوت وان تركتموها صلتكم وهلكتم
فخذوا بها وانما بكم رعيم عن محمد بن الحسن بن في خالد شنبول في ذلك في
جعفر الثاني ع جعلت ذلك ان شاخنا روي عن ابي جعفر ابا عبد الله عليه السلام
وكانت شعبة شعبة فكمتموا بكم فلم يروا عنهم فلما ما قوا صاروا كثر في
حدوا بها فانها حو وفيه دالة واضحة على صحة الاعتماد على الكتب والعمل بما فيها
من الاحكام اذا كانت صحيحة ولا يجوز من الايمان في اسالته في اسالته في اسالته
الناس في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته
تقدنا فليكن هذا الجالس ابي محمد ع في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته
زارا في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته
ونظروا في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته في اسالته
دين الله واما راي على حلول الله واما راي على حلول الله واما راي على حلول الله
وحامه وكانوا عيشه على ذلك اليوم هم غديهم مستودع سوي اصحاب في حقا
اذا والله باهل الارض سوء اصرف بهم عنهم السوءم غوم شيعتي احياء وامواتا حتى

والحدوث منهم م باع

وحداد و عثمان م

والجزيئات من الألفاظ وغيرها دليل على عدم اعتمادهم على غير المقطوع
وهذه الوجوه وإن كان كل واحد منها ما يمكن الحدس فيه إلا أن اجتماعها
يحصل ظن قوي بصدق هذه الأخبار التي رواها الثقات وإن ضعف الظن
في الوسط خصوصاً ما في الكتب الأربعة وهي متواترة بالنسبة إلى مؤلفيها
وهذا يفيد القطع بأجالي عجميها والقطع بالتصديق بخصوصياتها فيحصل
بالقرائن الحالية وما اعتقوا به أنفسهم فإن رئيس الطائفة رحمه الله صرح
في العدة وغيره بأن ما أورده في كتابه الأخبار إنما أخذه من الأصول
العمدة عليها كما أنه الفاضل له للصدق في أول الفقه لم أقصد فيه قصد
المستعين في أي واحد جمع ما روي به بل قصدت إلى إياد أمي في أول نسخة
واقصدت في نسخة فيا بين وبين أبي تعدد من ذكره جميع ما في نسخة
مشهورة عليها الأصول واليه المرجع وقد ثبتت أسلوم في أول الكتاب في
جواب من اتهم عن الفقيهين قلت لا بد يجب أن يكون عندك كتاب
يجمع من جميع فنون علم الدين ما يكتب به المعلم ويروج إليه المستودع وأما
من يريد علم الدين والعمل إلا أن أمار الصحيح عن الصادقين عليهم السلام والسائر
القائمة التي عليها العمل وبها يؤدى فرض الله عز وجل وسنة نبينا إلى
له وقد ستر الله ذلك الحدث ما ليس ما سألت وأرجو أن يكون بحسب حاجتك
اشترى كل واحد من هذه كتب جماعة أكثفاء في تصحيح الأخبار والقدح فيها

الاصل وايضا انه صرح في كتاب القصة وفي اول الاستبصار بان كل حديث عليه
في كتبه ما هو من اصول الجمع على حجة نقلها ولم يعمل بعرضه وانما طبع بعضها لا
معارضه قوي منه لا اعتضاده باخبار اخر او اجماع الطائفة على العمل بغيره
وغير ذلك والصدقة كمثل ذلك بل قوي منه في اول القصة كذا قصة الاشوك
في اول الكافي مع انهم كثيرا ما يذكرون في اول الامساك بيد من ليس بشقة وايضا بان
الروايات يتعارض بعضها وبعض اخر الحديث يناسب بعضها وقوي لجلال الاول
تدلي على صدق المضمون الى غير ذلك وايضا فاننا نقطع قطعا عارضا في حق الاش
بقا احاديثنا بقرينة ما بلغنا من احوالهم انهم لم يرضوا بالامتناع في رواية
الحديث والذي لم ينقطع في حقه بذلك كثيرا ما بان لنا نقل عن طريقه في اصل
الشقة الذي اخذ الحديث منه فان قلت انهم اذا ردوا عن اصل فلم يذكروا
الواسطة فلنا نحتمل ان يكون ذكر الواسطة للبرك باقتضائ سلسلة
السند ووقع ضمن العامة بان احاديثكم ليست معتبرة بل ما هو خذ من كتب
قدمكم اقول وايضا فان ما ذكره علماء الرجال في شأن بعضهم انهم
حدثنا زارة وسكوا اخرى وفي شأن اخي انه لا يجوز نقل حديثه ولا يجوز
العمل به وايضا ولا يعتمد عليه وغير ذلك يدل على ان الشقة اذا روي
عن احد فلا يروي عنه الا اذا ظهر له دليل على صحة رواه في اصل الحديث
عنه او سمعه عن ثقة يروي عن ذلك الاصل ذلك حتى صم على ضبط

على ما ذكره أصحابنا ورووه في كتبهم وسماه المتقدمين في بعض المحققين فلم
 لاحد من تآخريهم في الحب والتشيق لا الاطلاع على ما ترووه والفكر في ما
 في السديد رحمه الله في الذكر في الاجتهاد في هذا الوقت سهل شيئا قبله
 لان السلف قد كانوا مؤثمة بكمهم وكبرهم وجههم السعة والاختار وقد ايام
 وغير ذلك قال المحقق في الاعتبار في الحاشية في العلل في الواحد حتى انقادوا
 لكل من وطأوا ما تحته من التناقض وان في هذا الاختلاف في التبع سكتة
 القالة على وعلى انقاد وعلى ان كل من اجل ذلك عليه واقتصر
 بعض من هذا الافراط فقال كل سديم السديم عليه وما علم ان العار بقد
 يصدق والفاؤ قد صدق ولم يقبته ان ذلك طعن في علماء الشيعة
 وقدح في الغرض لا مصنف لا وهو قد يعمل بخير الجرح كما يعمل بخير البعد
 وافراط اخر في طرفة الجرح حتى احال استعماله عقله وقوله واقصر
 فلم ير العقل انما لكن التبع لم ياذن في العمل وكل هذه الاقوال مخرجة
 عن السن والتوسط اصوب فاجله الاحباب اولئك الفاضل في
 عمله وما عرض الاحباب عن او شدي الجرح اعمى كل من يتام القلب
 فهذا المقام يأتي في الاصل السادس ان شاء الله تعالى قال البعض
 للشيخ عند القداء ثلثة معان احدها ما قطع بوروده عن المعصوم
 الثاني ذلك مع قيد زاي وهو ان لا ينافر له معارض اقوى منه في باب

العل

العل والثالث ما قطع بغيره من الوافي وانتمكم الله في الوافي
 ولولا يقطع بوروده عن المعصوم وكذلك للشيخ عندهم ثلثة معان
 في ما يلزم اقول واما المناقرون فالشيخ عندهم ان يكون رواة كلهم
 اماميين مؤثمين فان كانوا كلهم اماميين ولكمهم مدوحين فغير
 كل او بعضا مع توثيق الباقي حتى وان كانوا كلهم مؤثمين ولكمهم
 اماميين كل او بعضا يقيم مؤثما وغير الثلثة يقيم خفييا وغيرهم
 غير الاثنين خفييا والضعيف اقلام كثيرة كالمسل والمفر والرفيع
 عندهما ان من الرواة المحضين يوجد من الاثمة المعصومين
 صلوات الله عليهم من يعلم من ظاهره انه لا يسل شيئا من الاحكام
 بحيث يعتد به ويروى الا من ذلك المعصوم عليه لم يقتض وجوب
 كبره ومحمد بن مسلم المحضين يحضرون في الصلاة وعليهم وعلى من
 بالرضا عليهم واخراهم من هذا شأنه فغير انه في هذه المسئلة للعلل
 فلا يخرج بذلك عن العمل بل قيل فيقاد من كتب المتقدمين ان الاختار
 في مثل هذه الاحاديث انما يحصل من قطع الاختار بعضها من بعض فان
 الراوي كان يصرح باسم الامام الذي يروي عنه في الروايات ثم قال
 وسئل عن كذا وسأله عن كذا الى ان استوفى الروايات التي رواها من
 ذلك الامام عليه السلام فحصل القطع بتمام الاختار فحينئذ لذلك
 منهم من يروي حديثا عن احد غيره اسطرارة ويروي ذلك الحديث بعينه

الاسام

وسنة في غير رتبة الاختيار فبذلك وتروى في غير رتبة والظاهر
 ان القسمين اشارة الى الواجب المتخالف الله في الاصل الطريقة
 ثم خص طهره للحق وضعها الله للناس وجاها الرسول فثبت
 لكل ما يقرب الى الله تعالى سبيل به هذه الطريقة من العلوم المقدسة
 الشرعية فثبت ان كانت او فعلوا واما اطلاعها على العقل وفي مقام العرفي
 كما يوجد في كلام الفقهاء وسماه المتقدمين من يروي باسم النبي باسم
 جنس الامم كقصة مقابل الصدق باسم الصور منها ما رواه في الثاني
 باساده عن علي بن الحسين ثم انما قال ان افضل الاحمال الصفة عند الله
 ما على السنة وان قل قبل التبيين ان الاعمال البنية لم يعل كنه فضل الآ
 باليات القلب والاعتقاد اليقين والعمل السنة مطرف وقصد طهره
 وامثال الامم وانما بال رسول الله صلى الله عليه وآله على الطاعة وعبادة الله
 للضعف يكون لاسم ثواب اكثر وان قل عدده واجرم اعظم وان جرم قد اراد
 من العمل الجهد عن هذه الهدايا وان لزم وعظم ولهذا العمل اشارة
 ان يقال الله سبحانه وتعالى ولا يملكها ولكن ثبالة التقوى منكم منها قلنا
 الاعمال البنية واما لكل امرئ ما نوى وفي الثاني باساده عن الصادق
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رسول الله لا قول ولا عمل ولا عمل
 الابنية ولا قول ولا عمل ولا قول ولا عمل الابنية اي لم يرم قوله الامان
 الاجل الاركان ولم يرم عمل الاركان الابنية الجبان والاعتقاد الصحيح

عن قول الراوي عنه بواحدة اخرى وقد ينون ان ذلك موجب لانه طهره
 لا غير جازم باثر يروي عن ابن ربيعة وان يعلم ان قعدة سامع
 مكر فلم لا يجوز ان يكون سامع من تارة على سبيل الشافعية وتارة على
 النقل هذا غير موجب للثقة وقد ثبت بعض طرق الحديث على غير ما له من
 الاستقامة انما باجمال المذهب الفاسدة او يكون الكفر عند وطرد
 الاختلاف عليه بعد ان كان ثقة مستقيما هذا لا يقدح في صحة الحديث
 اذا علم انه رواه فقال استقامته لم يعلم ان اعتبار الصحة والضعف انما
 يجري فيما يتعلق من الاخبار بخلاف البصائر واحكام الخلائق الام
 دون ما يتعلق باصول الدين فانها معلومة بآلة العقل ومعرفة بها
 الاما رواه ولا ما يتعلق بها بخلاف الفهم والواعظ ونسب الاما اذا
 ليس في المواضع ونسب الاما اذا ليس في المواضع والضعف عن بعض
 للغير والعلم المحققون يباينون كثيرا في ادلة السنن والاصول في ذلك
 ما رواه الخاصة والمعامرة من التوجه ان قالوا من لم يسمع الله فضلا فاحل
 وعلى بائنها ايماننا بالله ورجاء اعطاء الله تعالى ذلك وان لم يكن كذلك
 مدعى حاشا من سأل من حسن علي بن عبد الله جعفر بن عبد الصمد في
 ان قالوا سمع شيئا من التواضع شيئا وضعه كان له اجر وان لم يكن
 ما بلغه وفي مسأله روايات اخرى وهي متناهية في اصوله عند الاحباب
 وقد اشهر العمل بغيرها منهم وعلى هذا فالعمل بالاجتناب والضعف في ادلة

فقال

عبد الله شيعتكم وعلمتكم على الاستملاء وهم يخرجون عن عندكم
فانما جاني بل جواب بده لا بعض المحققين ان تلك الاجوبه مع اختلافها
وكونها في مسألة واحدة كلها حتى وصواب صحتها عن الخطأ وذلك لان
الواحد قد يكون لهجات وحيثيات وله بكل جهة وحيدة حكم اخرها الحكم
الذي له بجهة وحيدة اخرى مثال ذلك الانسان الواحد كذا يد يد يصدق
عليه المعولات العشر التي هي اجناس عالية متباينة اجتمعت كلها وصفت عليه
باعتبارات وجهات مختلفة فهو من حيث كونه حيوانا جوهرا من حيث كونه
طويلا كم ومن حيث كونه ذكورا كيف ومن حيث كونه با مضاف الى غير ذلك
فهو من حيث كونه جوهرا ليس بكم ولا كيف ولا غير ما ومن حيث كونه كائنا
ولا كيف ولا غير ما بل الانسان ليس من حيث هو انسان الا الانسان
دون غيره من العوارض والذوات والمفارقة فاذا سئل هل زيد كائنا ليس
بكائنا واحدا وكثيرا يمكن الجواب بكل طرف في السبب في هذا السبيل
ان يعلم هذا المقام ان شئ كذا في الكافي ايضا باستاده الموقر عن ابي
عبد الله ع انه ليس عرضا نالنا قول الاحكام فليكتف بما يعلم من اختلاف
ناسمع منا خلافا ما يعلم فيعلم ان ذلك دفاع منا عنه واستاده عليه
ع ان لا ياتيك لوجدتكم بحدوث العام ثم حتى من ان لا تجدتمك بخلافه
بايها كنت تاحذره لقلت كنت خذنا لآخر في حاله في رحمة الله وفيه

فان سجد

المعنى

المعنى بن خنيس لقلت لابي عبد الله ع اذا جاحد عن اولكم وصدق
اخركم بايها نأخذ فما خذوا بختي بلفكم عن المعنى فان بلفكم عن المعنى
بقوله ثم لا ابو عبد الله ع والله لا يندخلكم الاينما ليحكم في حديث اخر
خذوا بالاحاديث قولوا ذلك لان لاخذ بالاحاديث والاخير هو متفق في
حكاكنا وتصددوا ما الاقدم كان متفق في زمان كل وقت متفق في زمانه
الى الصل ولا يسن لك الفسخ فان الفسخ لا يكون بعد الفسخ ولا يكون كما هو ظاهر
والاخذ بقول المعنى ايضا لذلك لانه اعلم بما يقتضي الوقت العمل به واعلم ان المثال
هذه الاصول والنوازل ليست متحدة فيما ذكره هي كثيرة في الكتاب الستة
واخبار اهل البيت عليهم السلام فيما يصدقها شواهد العقل الصحيح وانما ذكرنا منها
للتبسيط والارشاد فمن اراد زيادة عليها فليطلبها في مظانها اعلم
حكم الاستصحاب لا يجري فيما اذا دخل الصلوة بدين ثم وجد الماء في الاشياء
حتى يلزم ان لا يتطهر بصلواته بل وجد ان الماء كان غص في صلبه
بالاشفاق فلك بعد لوجه احكامها ان هذا من الحكم الشرعي وليس من العقل
فتوقف على الاذن من الشرع كما في النافذ والثاني ان الحال اختلفت بوجد
الماء فيحصل احكام الحكم ايضا فلو قطع بانحاده والثالث ان بعض النعم
الماء وايضا حكم شرعي فليست ان سعي على هذا الحكم حتى ثبت لنا خلافا وله

يثبت في هذه الصورة فيها تناقض اصل من الطرفين ولا يجوز العمل با
لعلم التبرج وفي هذا المقام تحقيق كونه المحقق طاب ثراه في اصوله فانه لا
والذي اختاره نحن ان نظير في الدليل المتقضي لذلك الحكم فان كان يقتضيه
مطلقا وجب القضاء باستمرار الحكم كقصد التنازع مثلا فانما يرجع الى
مطلقا فان وقع الخلاف في الاصل الذي يقع بها الطلاق كقوله انت خلية
وبينة فان لم يستدل على ان الطلاق لا يقع بها لوقوع الحمل لوطي ثابت قبل الطلاق
بهذه فنجعل يكون ثابتا بعده لكان استدلالا لا صحيحا لان المتقضي هو
التحليل وهو لقصد القضاء مطلقا فيكون الحكم ثابتا علوا بالمتقضي لا بغير
المتقضي هو لقصد ولم يثبت ثبوت فم يثبت الحكم لا بانقضاء وقوع العقد
على الوطى لا بعد ابرق فقدم دوام الحمل نظرا الى وقوع المتقضي لا الى وقوعه
ان ثبت الحمل حتى ثبت الوطى فان كان المحقق يقتضي بالاستصحاب بان انما لا يثبت
ذلك فلا يغير دليل وان كان يعني ما اورا ذلك نحن مضربون عنه
الشيخ انهم عليهم السلام اعطوا اصولا عقلية بوجهات في باب تبارك في الاخبار
اختلفوا فيها عنهم عليهم السلام واما ما لاخذ بها والعمل عليها فتخلص من الخبرة
وذلك من فضل الله علينا فمنها ما ذكره محمد بن علي بن ابيهم بن ابي حمزة
على ما نقل عنه في كتاب عوالي اللؤلؤ الذي عنه في سند سبعة وسبعين وثمنا ثمانية

روي

روي العلوية مرفوعة الى فذرة بن عيسى ع لسا اقلها بقرع فقلت
فقال يا بني عنكم الخبران والحديثان المتعارضان فايها اخذت
عليكم بلولة خنيسا اشهر من اصحابك ودع الشاذ انما در قلته
يا سيد عليهما معا مشهوران مرويان ما توران عنكم فما اعلية
خذنا بما يقول احداهما عندنا واولتها في نفسك فقلت هما معا عند
مريضان موثقان فقال لا نظرا الى ما وافق منهما من هذا الحديث
وخذنا بما خالفهما فان الحق فيما خالفهما قلت ربما كانا في حقهما
او خالفنا فليكن صنع فقال اذن فخذ في الحياطة لذيك اترك
ما خالفنا لا حياطة فقلت انهما موثقان لا حياطة او خالفنا
له فليكن صنع فقال اذن فخير احدهما فباخذ به ووقع الاخر وفي
رواية انه عليه السلام اذن فارح حتى تلحق امامك فستل انتم قوله
عليه السلام خذنا اشهر من اصحابك المراد به شهرة الحديث كما بينت
قدما اصحابنا الاجناديين الذين لا يصدقوا المض في شيء من الاحكام
دون شهرة القول الحادثة بين المتأخرين من اهل الراي الا سبطا
فانها لا اعتماد عليها اصلا حقيقة الشهيد الثاني رحمه الله في شرح
درائته وبين وجهه ثم نقول لانا فاة بين روايتي الخبر والتوف
لان الخبر انما هو في العمل والتوقف في الحكم والتوفيق بجهة وجوه

مرافعة

بني

أدعهم بالخير من أن يحكم الله سبحانه واحد في كل قضية إن كان الحكم بالحق فينبط لأحد به
دفعاً لكليف بالاطلاق وهذا اجاز العمل بالنسبة اليهم والحكم في مثل هذا اضطراراً
تعالى اليوم اكملت لكم دينكم واعمت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً فمن اضطر
في محضه غير متجانف لأثره فان الله غفور رحيم ويجعل ان يكون الحكم بالارضا
التوقف مختصاً بما اذا لم يكن العمل احدهما ضرورياً في الحال بل كان مما يجوز
تأخير ومدة وح فالحكم مختص بحال الامام ع واما مع النسبة المتطرفة كذا
الزمان فله وجه للارضا فالخير بينين كما صرح به العلامة الطبرسي في الشيخ
الكلي في غير ما وسد ذكره منها ويؤيد ذلك ما في رواية سماعة صاحب الامم
بالارضا الى نساء الامام ع فانه في سفره حتى لثناه وياتي تمام الخبر في
هذا وقتنا بشمول الحكم حالي الظاهر والنسبة على هذا الاتصال اليهم لجاز واما
عمل حديث التوقف على الاولوية والاحاطة او على المباينة والاكيدة في التثبت
وكثرة التخصيص عن المحجمات او على من ليس له درجة الاستدلال او على من يملكه
الترجيح ولو بحث عن هذا وغير ذلك وما قلناه اولي واما تخصيصه بالمباد
وتخصيص حديث الخبير لما ملوت وعلمنا ذلك كما وقع لبعض الفضلاء فان
لهو يدل على جواز العمل بالخبير في زمان الغيبة مطلقاً سيما في الاجرة في
الاحياء وجوه من العقل والنقل وسيأتي الاشارة اليها من هذا دلالة ان
الكثير من محجمات المذكورة في هذا الحديث وما في معناه مخصوص بزمان الغيبة

وما

وما يقرب منها كما لا يخفى على المتأمل فان قيل يستلزم ما في الخبر اذ لا
وجوب اخذ بما ورد عنهم عليهم السلام على التقية ونظم هذا الحديث بشايفه
وجوب تركه فكيف التوفيق قلنا ان ذلك انما هو في العمل وهذا في العلم بالحق
حي وان كان قد يجب العمل بخلافه فكذلك ان كان محل الخلاف وهذا يظهر وجه
امره عليهم السلام بالاخذ بالاحداث والاخرا في العمل برحما كان او تقيداً فاقم
وفي الكافي في باب اخلاف الحديث وبما سار حسن عن منصور بن حازم له
قلت لا بد من الله ع ما بالي سلك عن المسئلة فنجيب عن هذا الجواب ثم جيب
غيره في نجيبه بها يجوز بل لا نأجب لناس على الزيادة والنقصان
فقلت فاجري عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدقوا على
كلامهم لا بدوا ليل صدقوا فقلت فما بالهم اختلفوا فقالوا لم يعلم ان الرجل
كان ياتي رسول الله فيسأل عن المسئلة فيجيبه فيها بالجواب ثم يجيبه بعد ذلك
ما ينسخ ذلك الجواب فيسأل عن الاحاديث بعضها ببعض وفيه عن محمد بن مسلم
عن ابي عبد الله ع قال قلت لهما مال اقوم برون عن فلول وفلول عن رسول
الله ص وآله وسلم لا يتهمون بالكذب فيحكم خلو ذلك لان الحديث ينسخ كما
ينسخ القرآن فلو ان المراد ان حديث رسول الله ص وآله وسلم ربما ينسخ ولا يعلم
الراوي بنسخه فيرويه ظناً منه بغير حكم من غير كذب نجح عن اهل البيت
عليهم السلام خلو ذلك في الكافي في هذا الباب لا ينسخ الحديث عن محمد بن

عيسى عن صفوان بن يحيى عن داود بن الحصين عن عمر بن حفص عن ابي
ابا عبد الله ع عن رجلين من اصحابنا بينهما منازعة في دين او ميراث فحكما
الى السلطان والى القنطرة فيحل ذلك لمن يحاكم اليهم في حق او بطل فاما
تحاكم الى الطاعوت وما يحكم له فاما ياخذ بغيرنا وان كان حتماً ما لا لا نأثر
اخذ بحكم الطاعوت وقدموا الله ان يكفروا به لا الله عز وجل يريدون ان يحاكموا
الى الطاعوت وقدموا وان يكفروا به قلت فكيف يصح ان لا ينظر ان كان
منكم قد روي حديثاً ونظر في حلونا وحوائنا وعرفنا حكمنا فليروا
به حكماً فاني جعلته عليكم حكماً فاذا احكم بحكمنا فلم يقبل منه فاما استخف
بحكم الله وعلينا رد والاراد علينا الراعي الله وهو على حد الشك بالله
فان كان كل واحد احشأ رجلاً من اصحابنا فربما ان يكونا ناظرين في
واختلفا فيها حكماً وكلاهما اختلفا في حديثكم في الحكم ما حكم به احدهما
وافهمها واحدة في الحديث وادعها ولا يلتفت الى ما يحكم به الاخر فقلت
فانما عندنا من حديثنا لا يفضل واحدنا على صاحبه فلا
ينظر الى ما كان من دولتهم عن في ذلك الذي حكما عليه من اصحابنا
فيؤخذ به من حكمنا ويترك لثا الذي ليس مشهور عند اصحابنا فان الجمع
عليه لا ريب فيه وانما الامور ثلاثة امري بين راسده فيبيع وامري بين عتيق
وامري مشكل يرفع الى الله ورسوله لا رسول الله ص ولم حلوا بين وكره بين

وغيره

في الوصوفان الأخبا وجاءت بغيرها مودة ويسلمها مودتين فظن العارض
 يقتضي خلوه فلك بل جعل كلينا الروايتين وشمل ذلك يوجد في حكمهم
 وأما قوله للتسايل رجب حتى تلقى ما سلمنا به بذلك عندك من الوصوفان
 الأمام فاما إذا كان غائبا ولا يمكن من الوصول إليه والأخبار كالمجموع
 على الخبر ولو كان هناك رجحان لرواة أحدهما على رواد الآخر بالكثرة و
 العدل كان الحكم بها من باب التحيز يدل على ما قلناه ما روي عن الحسن بن
 الجهم عن الرضا ع قال قلت له تخبرنا الأحاديث عنكم مختلفة لما جاءك
 عن فاعرضه على كتاب الله عرفه رجل واحد فثنا فان كان يشبهها فهو بنا وإن
 لم يشبهها فليس منا قلت عيشتنا الرجلون وكلهم ما تفتي بحدس من محسنان
 فلو قلتم إياها الحق فما لادامه تعلم فوسع عليكم بابها أخذت وما رواه
 بن المعين عن أبي عبد الله ع قال إذا سمعت من أصحاب الحديث وكلهم ثقة
 فوسع عليكم حتى تروى عنهم وتود اليه وروي سماعة بن مهران قال سألت
 أبا عبد الله ع قال قلت يروى عننا حديثان واحد يأمركم بالأخلاق والآداب
 كما عرفت لا تملأوا بحدسها حتى ياتي صاحبك فتسأل عنه فقلت لا يا عبد الله
 يا حذيفة لا تزدعنا في خلوف الامانة وفي الاحتجاج انفس في حركات محمد بن
 عبد الله الحيري في صاحبها لانه ان يسألني بعض الغفلة على المصلي اذا قام من
 التسليم لا اذ في الركعة الثانية هل يجزيه عليان كبر فان سبوا احبائنا لا

عليه

عليه كبره ويجوز ان يقول بحول الله وقوته اقوم واقصد في الجواب عن ذلك فخذ
 اما احدهما فانه اذا اشتمل من جهة الى اخرى فبذلك الكتاب اما الحديث الاخر فانه روي
 اذا وقع من الجوده الثانية وكبر ثم جلس فقام فليس عليه في القيام بعد
 المقوم وكبري ولكن الشاهد لا يجرى هذا الجري جازيا اخذ من باب التسليم
 كان ثوبا وفي صحته على بن مزيار قال قلت في كتاب عبد الله بن محمد بن
 الحسن اخلف اصحابنا في رواياتهم عن أبي عبد الله ع في كفي الجري
 فروي بعضهم انهم لما في العمل وروي بعضهم انهم لما في الأرض فاعلموا
 كيف تضع انت لا فتدعي بك في ذلك فوسع عليكم بابها عرفت وفي
 الكافي في علي بن ابراهيم عن ابيه عن عمير بن عيسى والحسن بن محبوب جميعا عن
 سماعة عن أبي عبد الله ع قال سألت عن رجل اخلف عليه رجلان من أهل
 دينه في كل واحد ما يروى به واحد ما يروى به واحد في رواية اخرى في موضع كذا
 يروى عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن عمير بن عيسى والحسن بن محبوب جميعا عن
 من باب التسليم وسئل عن الشيخ السعيد قطب الدين شيخ الاسلام ابو
 الحسين سعيد بن هبة الله الرازي في الرواية التي تخلفنا في بيان احوال
 احاديث اصحابنا واثبات صحتها اخبرنا الشيخان محمد وعلي ابنا علي بن عبد
 القادر عن ابائهم عن ابي البركات علي بن الحسين عن ابي جعفر بن بابويه اخبرنا
 ابي اخبرنا سعد بن عبد الله عن ابي الربيع بن نوح عن محمد بن ابي عمير عن عبد الله

بن ابي عبد الله ع قال في الاقتداء اذا روي عنكم حديثان مختلفان فاعرضهما
 على كتاب الله فاعرضهما على اخبار العامة فما وافى اخبارهم فذروه وما خالف
 اخبارهم فخذوه وعن بن بابويه باسناده عن الحسن بن ابراهيم ع قال
 ابو عبد الله ع اذا روي عنكم حديثان مختلفان فخذوا بما خالف القوم
 وعند باسناده عن الحسن بن الجهم ع قلت لعبد الصالح ع هل بيننا وبيننا
 علينا فيكم الا التسليم لكم لا والله لا يسعكم الا التسليم لنا قلت فروى
 عن أبي عبد الله ع وروي عن خذوه فاني ما أخذت اخذ بما خالف القوم وما
 وافى القوم فاجتنبه ويا سادة الصالحين عن أبي عبد الله ع لا تروى عند الشبهة
 خير من لا تقام في الحكمه ان على كل حق حقيقه وعلى كل ثواب ثوابنا وافر كتاب
 الله فخذوه وما خالف كتاب الله فذروه وفي الكافي عن عمار بن محمد ع قال روي
 ما يقرب منه وفي عنده ان سئل عن اخلاف الحديث يروي من شق بربهم
 من لاشق به لا اذا روي عنكم حديث فوجدتم له شاهدا من كتاب الله او
 من قول رسول الله ص والكم والا فاذي جاءكم به اوبى به وفيه في الصحيح ع
 كل شيء مردود الى الكتاب السنة وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو باطل
 وفي الصحيح عنده ع لا يخطئ اليه ع والكم يعني ما لا يتهاون بها جادكم
 عن يافى كتاب الله فانا لله وما جاءكم بخالف كتاب الله فلم اقله وفي
 الاخبار باسناده عن علي بن ابي طالب ع قلت لروضا عليه السلام الا لا اجد

يلا

فأما قوله فخذوه فما وافى أخبارهم فذروه وما خالف أخبارهم فخذوه
 كتاب الله فخذوه فما وافى أخبارهم فذروه وما خالف أخبارهم فخذوه

سئل عن رجلين أحدهما يروي عن علي بن الحسين ع والآخر يروي عن علي بن الحسين ع
 سئل عن رجلين أحدهما يروي عن علي بن الحسين ع والآخر يروي عن علي بن الحسين ع

ما وافى

ولم يحرم ذلك الذي لم يسمع الا بجمعا وباتهما شئت وسلك الاختيار بين
 التسليم والاعتناق والرد الى رسول الله ص والتمس ما لم يحرمه في حق من
 الوجه فودعا لنا على نفس ولي بذلك ولا تقولوا في داركم وعليكم الكف
 والفتن والموقوف وانتم طاهرون باخوف حتى ياتكم اليان من عندنا
 مضاف هذا الكتاب الى شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد بن علي بن محمد بن
 الرازي في محمد بن عبد الله المسمي وادى هذا الحديث وانما خرجت هذا الخبر
 في هذا الكتاب لان كان في كتابي التحي وقد قوت على علمه ولم يكونه ورواه
 انتهى **فصل** في ثبوت الاستدلال برجم محمد بن ابي بكر بن الحسين بن محمد بن
 اوابل كاتبي باخي وشدك القصة لا يسمع لاجل ما يسمع مما اخبرنا
 فيمن العلماء عليهم السلام بل لا على ما ابلغنا لما لم عليه لم يقولوا غير هذا
 على كتاب الله فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فذر
 وقوله دعوا ما اوتوا في القوم فان الوشد في غلوهم وقوله عليه السلام خذوا
 بالجمع عليه فان الجمع عليه لا يوجب فيمن لا تفرق من جميع ذلك الا انه
 ولا يحد شيئا احوط ولا اوسع من رد علم ذلك كله الى العالمين وقول
 من لا ادم فيه بقوله بالجمعا اخذتم من باب التسليم وسلكتم انتهى كل واحد
 من الضوابط الثلاث لكم وانه ونحن لا نفرق من جميع ذلك الا قلنا في بابنا لا نفرق من قولنا الكتاب
 اقلنا بالمتقدمين والرواية واما
 الاكثر لان الاكثر لا يعرف

وذلك الذي لا سام عليه ولا اوسع من العمل بالخبر من باب التسليم دون الهوى
 اي لا يجوز لنا الاعتناء بالحكم والحق من ان كان يجوز لنا ان نعمل به من
 التسليم بالاذن عنهم بل لم يقل وانما لم يرد الخبر باعتماد الاثر في العدة
 وباعتبار كثرة العدة لا في خبر الله اخذنا ديت كتابه من الاصول القطوع بها
 الجمع عليها **فصل** في الشيخ الطائفة ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي رحمه الله في
 اوابل لا يتصور وفي كتابه الاصول المتبعي لعدة ما يحد من الاختيار على خبر
 متواتر وفي رواية المتواتر في خبر علم والعمل على ما وافق المتواتر ان كان
 مخالفا للكتاب والسنن الملتزم بها فيها او علموها او دليل خطا بها
 او في ما او يطابقها اجتمعت عليه الطائفة المحقة والمجمل العقول متبناه
 عمل به وان كان مخالفا لعدة الا بقية ترك وان لم يكن يطابق المتواتر
 من ذلك ولا خلاف ان لم يرد خبر خبر علم لان ذلك دليل على العمل
 على عمله ولك ان تجد هذا الخبر في بعض من الطائفة وليس الخالف
 المستند الى خبر اخر ولا الى دليل رجحان في محجج الراجح القول الاخر
 والعمل بالقول الموافق لهذا الخبر لان ذلك القول لا بد ان يكون له دليل
 فادام يكن هناك دليل على صحة ولسنا نقول باجماعا والقياس فليس
 ذلك القول اليه ولا هذا خبر اخر يضاف اليه ويجب ان يكون ذلك القول
 مطروحا وجب العمل بهذا الخبر والاخذ بالقول الذي يوافقه او لا

وذلك الخبر المتعارضان وليس بين الطائفة اجماع على صحة خبر خبر ولا على
 الباطل خبر كذا الاخر وكذا اجماع على صحة الخبر وان كان اجماعا على صحة ما
 العمل بما جازا منا وانت اذا فكرت في هذه المسئلة وجدت الاخبار كلها
 لا تخفى من هذه الاقسام وقد في العدة في قرابين القول انها تدل على صحة
 متضمن اخبار واحد والدليل على صحتها انها لما بينا من جوار علم ان يكون
 مصنوعة وان وافقت هذه الأدلة وقد في قرابين الا انها لا تدل على بطلانها
 في انفسها لانه لا يمنع ان يكون الخبر في نفسه صحيحا وله وجه من التواتر لا ينفق
 على اوضح على سبب نفي علينا الحال فيه او تناول تخضا بعينه اوضح خرج النفي
 وغير ذلك من الوجه فلو يمكن ان تقطع على كذبه وانما يجب علينا الاستماع
 من العمل به وما استدله في العدة على جواز العمل بالخبرين المتخالفين انه
 روي عن الصادق ع انه سئل عن اختلاف صحابة في المواقف وغير ذلك فقال
 انما خالفتم عنهم فتروا لكان لا خلاف فيهم ثم صاف لا خلاف الى القول
 به فلو ان ذلك كان جازا لما جاز ذلك من غير **فصل** في اطرافه
 واما العدة المرواة في ترجيح احد الخبرين على الاخر فيكون الراوي مشتقا
 للآخر متبصرا في دينه ترجحا من الكذب فيهم فلو روي فاما اذا كان
 مخالفا في الاعتقاد لاصل المذهب يروي مع ذلك عن ائمة عليهم السلام فلو
 يروي فان كان هناك من طرق الموثوق بهم ما يخالف وجه الراجح خبره

ذلك القول بوجوب صلوة الجمعة في حال الغيبة فانه قد علم كذا
 الصحيح المستفيض بل المتواتر فضلا عن الخبر الواحد وليس غلو ولا دليل
 ايم فضلا عما يجب العلم والتساوي فيه بمختلفة كما هو طرود في اجماع
 في المختلف فيه واضح البطا ان من يصدق في هذه المسئلة يصدق في
 العدة من شيعنا على ان راسي في ذلك منع انه يغفل هو بعينه شيعنا
 من التبع في الشيخ رحمه الله وان عارضه خبر اخر على خبر اعدا في الرواية
 فان تساوا في الرواية فليعمل على اكثرها غلبا فان تساوا في الرواية
 ايضا نظر فان كان العمل على احد الخبرين على الاطلاق وعلى الاخر في محجج
 دون وجه فليعمل عليه ولا يطرح الخبرين فان كان العمل مكنيا بهما ولا
 جدهما فاولى على بعض الوجه وفيه خلاف في العمل عليه دون ما لا
 يشهد له خبر وانما تجازوا ولا يشاهد الاكل بما كان النازل في العمل
 بانهما شاءوا وان لم يكن العمل بواحد من الخبرين الا في طرود الا في محجج
 لتساويهما وتساوي دليل عليهما كان العمل بالخبر في العمل بانهما شاء
 من جهة التسليم فلا يكون العملان منهما على هذا الوجه انه اخلافا على
 كل واحد منهما على خلافه فاعمل عليه لا في خطا ولا في اجازة واحد المصوب
 اذ روي عنهم عليهم السلام انه لو اذ ارد عليكم حديثان ولا تجدون
 ما تتجهون باحدهما على الاخر فاذا رآه كتمت خبرين في العمل بهما ولا في

وان لم يكن هناك ما يوجب الجواب خبره ويكون ما يوافقه وجب العمل به وان لم يكن
هناك من العرف المختص خبر يوافق ذلك ولا ينافيه ولا ينافيه لهم قول فيه وجب
العمل به لما روي عن الصادق عليه السلام انما نزلت لكم حادثة لا تحذرون من عملها
روى عنها فانظروا الي ما رويوه من علي عليه السلام فاعلموا به ولا يحل ما قلنا علمت
الطائفة بما رواه حمزة بن عياض وعياض بن محبوب بن نوح بن دراج والكلوب
وغیرهم من العامة عن ائمتنا عليهم السلام فيما لم يذكروه ولم يكن عندهم خلوة ولما اذا
كان الراوي من فوق السبعة مثل العظيمة والواقعية والناوسية وغيرهم نظروا
برويته فان كان هناك قوتية نقصته او خبر اخر من جهة الموثوقين بهم
المعمل به وان كان هناك خبر بخلافه من طريق الموثوقين وجب اطراح
ما اخصوا بروايته والعمل بما رواه الثقة وان كان ما رويوه ليس هناك
ما يخالفه ولا ينافيه من الطائفة العمل بخلافه وجب اقيم العمل به اذا كان مخربا
في روايته موثوقا به في ماله وان كان محظنا في اصل الاعتقاد فلا بد
ما قلنا علمت الطائفة باخبار العظيمة مثل عبد الله بن بكر وغيره واخبار
الواقعية مثل سماعة بن مهران وعلي بن ابي حمزة وعثمان بن عيسى ^{عليه السلام}
هو لا يرواه بنو فضالة بنو ساعدة والطائفة من غيرهم فيما لم يكن
عندهم فيه خلوة فاما ما رويوه الفلوة والمهمون والمضعفون
وغیر هؤلاء فيما يخص الفلوة بروايته فان كانوا من عرف لهم حال

استقام

استقامته وحال غلو عمل بما رويوه في حال الاستقامة وتوكل ما رويوه في حال
خطاهم ولاجل ذلك علمت الطائفة بما رويوه في حال الاستقامة وتوكلوا
رويه في حال خطاهم ولاجل ذلك علمت الطائفة بما رويوه اذ ابو الخطاب محمد بن
ابي نقيب في حال استقامته وتوكلوا ما رويوه في حال خطاهم ولاجل ذلك علمت
هذه الطائفة بما رويوه في حال خطاهم ولاجل ذلك علمت الطائفة بما رويوه في حال خطاهم
فلو يجوز العمل به على كل حال وكذلك القول فيما رويوه المهمون والمضعفون
ان كان هناك ما يصدق وباتهم فيدل على صحته وجب العمل به وان لم يكن
هناك ما يشهد بروايته بالتحقق وجب التوقف في اخبارهم فلو جاز ذلك لوقف
المشايخ عن اخبار كثيرة هذه صودتها ولم يرووها واستتموها في هذا الم
ومن جملة ما يروونه من التصنيفات فاما من كان محظنا في بعض الافعال او
فاسقا بافعال الجوارح وكان تقدي في روايته مخبرا فيها فان ذلك لا يوجب
ويجوز العمل به لان العدالة المطر في الرواية حاصل فيه وانما النسب افعال
الجوارح يمنع من قبول شهادته وليس يمنع من قبول خبره ولاجل ذلك لا يلتزم
الطائفة باخبار جماعة هذه صفتهم فاما ترجيح احد الخبرين على الآخر من حيث
ان احدهما يقضي الخطي والآخر لا يباح ولا يباح بما يقتضيه الخطي او لا يباح
فلو يمكن الاعتماد عليه على ما ذهب اليه في الوقت لا يلحق الا باخبار جميعا
عندنا مستفادان بالشرح فلو ترجح بذلك ونسب لنا التوقف في جميعها

الجملة اني سمع جميع ما في فتوى وان وجد خطا ووجد سماعا عليه في جواب
بغير خطا ولا يجوز له الا ان يروي به ويرجع خبره في روايته وان كان احد الراويين
معه فاولا في خبره فلو قدم خبر المرفوع على خبر المجهول لانه لا يوجب ان يكون
خبر المجهول على خبر لا يجوز معها قبول خبره واذا كان احد الراويين مصرحا
والآخر مدلسا فليس لك مما يرجح به غيره لان المدلس هو ان يذكره باسم
او صفة مبهمة او يسميه الى قبلة او صاعده هو ينفرد ذلك مرفوعا
لا يوجب تولي خبره واذا كان احد الراويين مدلسا والآخر مرفوعا نظري في حال
الموسل فان كان ممن يعلم انه لا يرسل الا عن ثقة موثوق به فلا ترجح بخبر
غيره ولاجل ذلك يثبت الطائفة بين ما يروي به محمد بن ابي عمير ^{عليه السلام}
بن يحيى واحمد بن محمد بن ابي نصر وغيرهم من الثقات الذين عرفوا بانهم لا يروون
ولا يرسلون الا عن ثقة موثوق به ومن ما اسنده غيرهم ولد ذلك علموا بمسارهم
اذا انفردوا الى اسيل فجوز العمل بها على الشرط الذي ذكرناه ودليلنا
ذلك الادلة التي قدمناها على جواز العمل باخبار الاحاذل في الطائفة
كما علمت بالما نيد علمت بالموسل في بطون في واحد منها بطون في الآخر
وما اجاز احد ما اجاز الآخر فلو فرق بينهما على حال واذا كان احد الراويين
اذا يدين في الرواية الاخرى كان العمل بالرواية الواحدة او لا كان تلك الرواية
في حكم خبر اخر يضاهي اليه عليه واذا كان مع احد الراويين عمل اليه

او يكون الانسان فيها مخيرا في العمل باثباتا واذا كان احد الراويين يروي
الخبر بلفظه والاخر عنه في حال الذي يروي به المعنى فان كان ضابطا
عارفا بذلك فلا ترجح لاحد ما على الاخر وانته قد اجمع له الرواية بالمعنى
لا يكون ضابطا للمعنى ويجوز ان يكون في الطائفة ينبغي ان يؤخذ خبر من
رواه على اللفظ واذا كان احد الراويين اعلم واقدم من الاخر فينبغي ان يثبت
خبره على خبر الاخر ويوجب عليه لاجل ذلك قدمت الطائفة ما يروي به زاذ
ومحمد بن سلم وبريد وابو بصير الفضل بن يسار ونظر اوتهم من الحناظ
الضابطين على رواية من ليس له تلك الحال او متى كان احد الراويين
في روايته والاخر ممن طيف غفلة ولسان في بعض الاوقات فينبغي ان
يرجح خبر الضابط المستيقظ على خبر صاحبه لانه لا يوجب ان يكون مدلسا
او دخل عليه شبهة او غلط في روايته وان كان عكسا لم يصدق ذلك في ذلك
لا ينافي العدالة على حال واذا كان احد الراويين يروي سماعا ورواه
والاخر يروي اجازة فينبغي ان يقدم رواية السامع على رواية المجازي ^{عليه السلام}
لان يروي المجازي اجازة اصله معروفا او مصفا مشهورا فينبغي
الترجيح واذا كان احد الراويين يروي بجميع ما يروي به ولا يروي به
فاولهما خبره والاخر يروي به من كتابه نظري في حال الراوي من كتابه فان
ذكر كل مجمع ما في كتابه سماعه فلو ترجح رواية غيره على رواية لا ذكر على

الجملة

باجمها فذلك خارج عن الترجيح وهو دليل قاطع على صحة وإبطال الآخر فان
 مع احد الخبرين عمل اكثر الظاهرين فيخرج على الخبر الآخر الذي عمل به دليل
 واذا كان خبر احد الطرفين متساويا لظهور الآخر متساويا للآخر فليس
 الذي خزنه في الوقت يعني الوقت فهذا لان الحكمين جميعا استنادا
 شرعا وليس احدهما بالعمل اولى من الآخر وان قلنا انه اذا لم يكن هذا الخبر
 به احد ما على الآخر كنا محبوسين كان ذلك اليهم جائزا كما قلناه في الخبرين
 المتدينين سواء وهذه جملة كافية في هذا الباب انتهى كلامه على الله تعالى
فصل في الشهادة لله في الذكرى في بيان سبب اختلاف الصحابة في
 الفتوى واختلاف الاخبار على منتهى هديهم عليهم السلام لا في من وقع
 الاختلاف بين الفقهاء الامامية اذا كان تعلمهم عن المصنفين عليهم السلام وتواتر
 عن المظهرين لاننا نقلنا على الخلاف اما السبل المصنوعة او مما وقع العلم
 والسبب الثاني اختلاف الظواهر وما فيها كما هو بين سائر علماء الامة
 واما الاول فسبب اختلاف الروايات ظاهرا وقليا وجد في الشافعي
 شرطه وقد كانت الامة عليهم السلام في زمن تفسه واستتار وقوة علمائهم
 فكثيرا ما يجسسون السبل على وقوع معتقده او معتقده بعض من عساه يصل
 اليهم لما يدين ان يكون عاما مقصودا على سببه او قصيرا في واقعته
 بها او اشتباه على بعض الشك عنهم وعن الوسايط بيننا وبينهم كما وقع عن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم مع ان زمان الامة عليهم السلام كان اطول من زمان
 الذي تشرع فيه الاسلام ووقع فيه النقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان الرواة
 عنهم اكثر عددا منهم بالحدوث في وقت النقل والفضل والاعادة الاولية
 المذكورة في كتب الامة القليلة بين الاربعة من الاربعة من الاربعة من الاربعة
 بعيدا ولى من طوع احد ما ليس جارية من احاديث ائمتنا كما ينبغي
 المتأخرين لورود كثير منها من باب اليقين عنهم قال ولا نطعن في
 الظواهر انما الوجهات التي ذكرها بقصد الجمع بين الاحاديث في
 الاخبار مثبتة على رعاية القواعد بل قصد رفع الشافعي عن كل من
 عليهم السلام بطريق العامة بها الكس واليدين بما نقله في اول الهدى
 انه رجع بعض الناس الى هذا المعنى لما وجدوا اختلاف بين احاديث
 الفتوى الظاهرة وهذا الذي اعترض المتأخرين عليه ان كثير من توجيهها
 بعيد والحمل على التفسير قريب من قول في هذا الظرف لبعض المحققين
 ان الاختلافات الواقعة في الاحاديث لم يورث عن اصحابنا ليعلم عليهم السلام
 الكثرة في الامور العلمية الشرعية لا في الاصول الا اعتقادنا وما جرى مجراها
 من الامور العظيمة المهمة والاختلاف في السبل الاول ليس خلافا كما لا
 يسمع الناس ان ياخذوا بآية ما كان بعد ان يكون كل ما تأتينا عن اهل
 بيت النبوة عليهم السلام او مستند اليهم والناشئ في جود قرائنهم وعدم فهمهم في

قوله في قوله عليه السلام
 في قوله عليه السلام
 في قوله عليه السلام

السبل العلمية الاصولية او العلمية الفرعية سبب علمهم لا في فهمها واستكشافها
 جزوا بالفتح في احوالها وبين ما من جهة الراوي في حجة واثبات وجه الدين
 على التفسير في قدمه في واخر الاصل للناس ان اجوبتهم عليهم السلام مع اختلافها
 وكونها في سبب واحدة كلها حتى وصوب **القول السابع** ان الله سبحانه في
 كل مسألة حكما ميتنا من اصابه فدا صاب الحق ومن اخطاه فدا خطا الحق
 كما اتفق عليه اصحابنا وان افي على الظن ولا يجها دون غير سماع عنهم
 عليهم السلام ولو ساط فان اصاب لم يوجب وان اخطا فليس له رهن عمل
 بفتيا له الى يوم القيمة والحال لا يحتاج الى مزيد بيان هذا الاصل بعد
 على الآيات والاخبار والسلف الا اننا ذكرنا في الاخبار وغيرها كثيرا
 وتبيين افعي نصح البلوغ عن اهل المؤمنين ان الله لا يفرق في اختلاف البنا
 على احكامهم المصير في حكم من الاحكام فيحكم فيها بآية ثم تورد تلك القضية بعينها
 على غيره فيحكم فيها بخلاف قوله ثم يجمع القضية بذلك عند ما فهم الذي
 استضاءهم فيصوب اذ فهم جميعا والهم واحد وقسمهم واحد ونهم واحد
 افادهم الله سبحانه بالاختلاف فاطاعوه ام نهم عند منصفه انما انزل الله
 سبحانه ديننا فاصفا فاستعان بهم على تمام ما كانوا شركاء له فلم يفرق
 وعليهم انهم انزل الله سبحانه ديننا فاصفا فاستعان بهم على تمام ما كانوا شركاء له فلم يفرق
 والله سبحانه يقول ما فرطنا في الكتاب من شيء وفيه تبيان لكل شيء وذكر

ان الكتاب يصدق ببعضه بعضا ولا لا اختلاف فيه قال سبحانه ولو كان
 من عند غير الله لوجدوا فيه اختلاف كثيرا وان القرآن ظاهره انما هو بغير
 لا في عبادته ولا في شئ من غير ما لا يكتشف الظلمات لا في دينه عليه السلام
 غيا والله ان المؤمنين يحفل العام ما استعمل ما اول يحكم العام ما حرم عاميا
 اول وانما اختلفوا في الفاس لا في الحلال فليس عليهم ولكن الحلال ما احل الله
 والحرام ما حرم الله ودينهم في صفة من تصدق الحكم بين الامة وليس له البت
 باهل ان انقض الناس الى الله فله من كل وكله الله الى نفسه فهو جاز
 عن قصد النبي ليعرف بعلوم بغيره ودعا صلواته في وقتين به
 ضالعين هدي من كان قبله فله من قدرته في جوده وبعد وقاية جلاله
 خطايا غيره وهو عجيبة ودجل في هذا الموضوع في جهال الايمان في غيابة
 القسرة عني في عقد هذه الامور اشباه الناس على ما ليس في كتابهم
 جميع ما قل من خبر ما اكثر حتى اذا ارتوي من البحر واكثر من غير ما قل من خبر ما اكثر
 قاضيا ضامنا لتخليص النفس على غيره فان تولد منه اجزي المبهات هيا
 لها حشوا من رايهم قطع به من لاي الشبهات في شئ ليس العكس
 لا يدرى اصاب ام لفظا ان اصابا فخلل ان يكون قد اخطا وان اخطا
 ان يكون قد اصابا فخلل خطا طرأ على رايه ركب عتبات لم يرض على
 العلم بغير من طاع يدرى لو اصابا ان رايه المرح ولم يعلم ان عدما بلغ منه هذا

في قوله عليه السلام
 في قوله عليه السلام

التسعين في الأصل الماشيئة الله **الوجه الثاني** من ان لا يجوز العقول على
 تشفير من الاحكام الشرعية **الظن** في الاعتقادات والاكتفاء عليه في الحيلولة كما عرفت من وجه
 ذلك الظن بجواز اتباع الهوى واستحسان العقل والقياس العقول واجتهاد
 الرأي والشبهة او اتفاق الجماعة او البراءة الأصلية واستصحاب الحال **الوجه**
 ذلك من وجوه الاستنباطات الا ما صرح عن اهل البيت عليهم السلام باجتهاد
 الاصطلاحين وكانت دلالة صريحة واطمأن مع اعتضاده بالعقل **الوجه**
 الذي يكون لصاحب القوة الدينية فان الشرع لن يتبين الا بالعقل
 والعقل كما يهدي الى الشريعة والعقل كما لا يسد الشريعة كما لا يسد
 بناء ما لم يكن اسبق لنفسي اس ما لم يكن بناء وايضا العقل كالصبر والشرع
 كالشعاع ولن ينعيم الصبر ما لم يكن شعاع من خارج ولن ينعني الشعاع ما لم
 يكن بصير فلهذا لا تعالي قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهدي به
 الله من ابغض رضى ورضوانه سبيل السلام ويخرجهم من الظلمات الى النور يا ذرية
 وايضا العقل كالشعاع والشرع كالنور لم ينفك بينهما كما لم يكن نصيب
 لم يشعل الشعاع وما لم يكن سراج لم يضيئ النور وعلى هذا ينبغي ان لا ينفك
 نور السموات والارض مثل نوره الى قوله نور على نور وايضا فالشرع عقل
 خارج والعقل شرع من داخل وما بينهما صفات لا يتجانس ولكون الشرع عقل
 من خارج والعقل سلب الله اسم العقل عن الكافر في غير موضع من القرآن ثم

يعني

من

بكم عن فهم لا يعقلون ولكون العقل شرعا من داخل لا الله تعالى في عقل العقل
 الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم وفي العقل بناؤه
 متحد بين نور على نور ويهدي الله لنوره من يشاء فجعلها نورا واحدا للعقل
 اذا قصد الشرع يخرج عن اكثر الامور كما يخرج العيون عند قعود النور وعن اعم المؤمنين
 انه لا العقل عقولون مطبوع وسموع ولا ينعى المسموع ما لم يكن مطبوع كما
 لا ينعى نور الشمس ونور العين ممنوع فكذا هذا انه لا يطبق الى العلم بالاحكام
 الشرعية المحضات فيها في زمان لينة الذي العقل العجى الكامل صاحب النور
 القدسية بعد اخذها من اصولها الحكمة من الكتاب السنة الثابتة واما
 اهل البيت المسموعة عنهم عليهم السلام بواسطة او بدونها والناس لما هلكوا
 فيها هلكوا التزمهم ذلك وانما عرفت انهم لا الله عز وجل ولا يقولوا على الله
 ما لا يقولون ولا لا تفت ما ليس لك به علم ولا ارايتهم ما انزل الله
 من رزق فجعلهم منجرا ما وحده لا قل الله انكم ام على الله فتعزوت
 ولا ولا تقولوا لما يتصف الشك الكذب هذا حلال وهذا حرام لفتوا
 على الله الكذب ولا لم يؤخذ عليهم شيئا من الكتاب لا يقولوا على الله
 الا الحق ولا ان الظن لا يعنى من الحق شيئا ولا ان هم لا يظنون ولا
 ولو تقول علينا بعض الاقاويل لاخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين
 الى غير ذلك من الايات واما الاخبار في ذلك فهي اكثر ان تحصى وتنبأ

من ان العقل شرع
 من ان العقل شرع

هذا قوله في قوله تعالى منها للقبية فيها ما ذكرناها في الأصول السالفة مما دل على
 ذلك وتبينها في الأصل الثاني من حديث ابن شبيب والرواية الصادقة وغيرهما في
 الأصل السابع من حديث من اخلفوا القيا وحديث من صدق بحكم وليس له
 باهل خصوصية قوله عليه السلام لا يدري صاحب اخطا الى قوله ولم يعنى على العلم
 بغير قاطع الى غير ذلك ومنه ما قاله ابو المؤمنين ايضا في اننا كلهم له عليه
 واخر قد بقي عالما وليس به فاقب من جهل من جهل واصائل من ضل من ضل
 للناس شر كما من جهل اخر وقوله في قوله تعالى ان الله يعطى الحق
 اهوانا يؤمن من القضايم ويؤمن كبر الحرام يقول الله عند الشهادة فيها
 وقع ويقول اعترى البع وفيها اضطلع بالشهادة صوره انسان والعقل طلب
 حيوان لا يعرف في اهدى في نفسه لا بالبعي في صدقته فذلك انما
 فاني تذهبون وانى توفلون والاعلام قائمة والايات والحق والمناد
 مشوقة فان تياهكم بكم كيف تعهون وينكم عنى بكم وهم ازمة الحق
 والسند الصديق فانزلوهم باحسن منازل القرآن وردوهم ورد الوهم
 العطاش ايها الناس خذوها عن حاتم النبيين واذا انه موت من موت
 منا وليس ميت وعلم من بلنا وليس يبال فلو تقولوا بما لا تموت فان اكثر
 الحق فينا فتكون واعذروا من لا تجركم عليه انا هو العمل فكيف العقل لا يكون
 واترك فيكم العقل الاصغر وتكون فيكم اية الايمان فوعدكم على جدو وطلائ

لهم

والحرام والبسكم العافية من علي وفرت لكم العرف من قولي وفعلي وارتكم كرا
 الاضلاق من بشي فلو ستموا الرواية فيما لا يدرك فقه البصر لا يعقل الفكر
 ومن كل وجه في خطبة لم اكل في قلب بليب ولا كل في صمغ ببيع ولا كل
 ذي ناطق بصير فاعجبوا وما الى لا اعجب من خطأ هذه الفرق على خلط
 مجبها في دينها لا يعقلون اثنى ولا يقدرون على وحى لا يؤمنون بعين
 يفتون عن عيب يملون في الشهات وليسون في الشهوات المرفوت
 بهم ما عرفوا والنكروا عندهم ما انكروا منهم في المعصيات على انفسهم
 فتعلم في الشهات على ارايتهم كان على امرى منهم امام نفسه فلا خذنها فيما
 يرى بغيري وشيقات اسباب محكمات ومنه كل مرة في وصية لابنه
 الحسن عودع المولى في الامتدح والخطاب فيما لا يحل الحديث وفي تفسير
 النبي محمد العسكري عا عن المؤمنين صلوات الله عليهم لا يمسس شعرا
 والشعيرين ولا يفتا باكله واصحاب الماري فانهم اعداء السن فقلت كذا
 منهم الاصل اني ان يخطو بها واعينهم الشان يومها فاعذوا عبا
 الله عز وجل وما له دولا فقلت لهم انقاب وطاعهم الخلق اشياء الحكوة
 فانا نعو الخلق واهل وعملوا بالامعة الصادقين وهم من الجبال الكناد
 الملو من نالوا ما لا يعلمون فانوا ان قهرتوا يا نهم لا يعلمون فاعذوا
 الذين بالانهم وصلوا فاصلوا اما لو كان الدين والعيا سلكا بالظن

الرجلين اولى بالسبح من ظاهرها وفي كتاب المحاسن في باب المناقب والرواية عنه
عن ابيه عن ذكره عن ابي عبد الله في رسالة الى اصحاب الرواية المناقب ما
بعد فان من دعا غيوة الى دينه بالارثية والمناقب لم ينصف لم يخط
لان المدعى في ذلك لا يخبر من الارثية والمناقب متى لم يكن بالمدعى قوة
في دعائه على المدعى لم يسم على الداعي ان يحتاج الى المدعى بعد قليل لا تا
قد راينا المتعلم الطالب ربما كان فائعا لعلمه ولو بعد حين وراينا العلم
الداعي ربما احتاج في رايه الى راي من يدعو وفي ذلك نحو الجاهلون و
الجهلون ووطن الطافون ولو كان ذلك عند الله جاز لم يثبت القول
بما فيه الفضل ولم ينه عن الهزل ولم يسل الجبل ولكن الناس لم يستفوا الحق
وعنقوا الغدة واستغنوا بحجهم وقد ايسرهم عن علم الله والكفوا بذلك
دون رسله والقوام باجره واولا شي الاما ادركته عقولنا وقرينة
البنا قولهم الله ما تولوا واهلهم الله فخذلهم حتى صاروا عبدة
انفسهم من حيث لا يعلمون ولو كان الله رضى عنهم اجتهادهم واذا
فيما ادعوا من ذلك لم يثبت الله اليهم فاصلا بينهم ولا اذ اجروا عن
وصفهم وانما استدللنا ان رضاه الله غير ذلك بغيره لولا
القيمة الصحيحة والتحذير عن الامور المشككة المستعدة ثم جعلهم ابوابه
وصولهم والادلاء عليه بامور محجوبة عن الراي والقياس فمن طلب

ما عند الله بقياس وراي لم يزد من الله لا بعدا ولا سبعا رسولاً وطال
عنونه فابو من الناس خلف ما جا به حتى يكون متوعا طاعة وناجا آخر
فلم يراهم فيما جاز به استعمل رايه ولا مقيا ساحتى يكون ذلك واصحا عند
كل راي من الله في ذلك دليل لكل في ذلك في ان اصحاب الرواية النبا
مخطون من حصون واما الاختلاف في هذا دون الرسول لا في قولنا بال
ايها المستمع ان تجمع عليك جليلين احدهما القذف بما جاز به صلاته
وانتبا على نفسك في غيوة صلاته لا في رايه في استغناء رايه عما في رايه
وكذلك نيك من لم يزدك رايك وتزلزلت سائمة ومولود واجماعك
الباطل جهلا وضلالة لانا لم نجدنا بعا لهواه جازنا عما ذكرناه فقط
رشيدا فانظر في ذلك وفي الكافي باسناده عن ابي المؤمنين في حديث
طويل ومن عني نسي الذكر واتبع الظن وبادرت خالقه قبل المراء بالذكر المراء
يعني قوله تعالى ان تبعون لا الظن ان الظن لا يغني من الحق شيئا وفي
في الموثق عن ابي جعفر ع في خطبة في المؤمنين انهم لا يهابون الناس انما
يخافون الله والحق والحق ما يتبعوا واحكام ما يتبعوا بخلافها كتاب الله
يتولى منها رجال بجلا فلوان لبا طل خصل لم يغيب على عجي لوان الحق
خصل لم يكن احدا في ذلك لو خذ هذا نصف ومن هذا نصف فوجان و
يعنيان بما فينا لك استحوذ الشيطان على اربابنا الذين سبق لهم

الرجال انما اتوا من الله بالبط وتغنى الناس في الاستقام وغيره ونسب
الرجل في ذلك لا في الحسن الاول عليه السلام بما اوجله في رايه فيكون بيننا
من نظر رايه هلك ومن ترك اهل بيت نبه ضل ومن ترك كتاب الله وقول
بيته كفر وفي البطار باسناده الصحيح عن ابي الحسن ع انما هلك من كان
قبلكم بالقياس وان الله تبارك وتعالى لم يقض فيه حتى اكل له جميع فيه
في حلاله وحرامه كما هم بما يحتاجون اليه في حوته وتستيقنون به وبما اهل
بعد موته وان عني عند اهل بيته حتى ان فيه الارش الكف وان ليس شيء في
الطول والكرم وجميع ما يحتاج اليه الناس الا وشا فيه كتاب الله وفي الحسن
عن محمد بن يحيى ع انه لا يبالى في اذاجا كما ماتوا فقولوا واذاجا كما
فيها ووضع يده على فيه فمليت ولم ذاك لان رسول الله ص والذين هم في الآيات
بما اتفقوا به على هذه وما يجاسون بطلاني في القيمة في الكافي عنده شلو في
في الموثق عن حمزة الطيالسي عن ابي عبد الله ع بعض خطبائه فيه حتى اذا ارجع
منها قال له كذا واسكت ثم قال ابو عبد الله ع لا يسعكم فيما ينزل بكم فلا تعلمون
الا انكم عند التفت والود الى الله الهدي حتى تكونكم في القصد وتعلمون انكم
في الصبي وغيركم في الحق لا الله عز وجل فاسألوا اهل الذكركم انكم لا تعلمون
وفي الكافي في باب الضلوك باسناده عن عبد الله ع انما انتم عليكم ان تقولوا
بشيء ما لم نسمعه منا وباسناده عن الفضل بن عمر ع انه لا يروى عنه



الله الحسني وباسناده عن سعد بن عبد الله عن اخيه جعفر بن محمد ع
ان عليا ع لم يثبت لنفسه القياس لم يزل يهرق في القياس في
ذات الله بالرواية لم يزل يهرق في القياس في رايه في القياس من افق
الناس في رايه هذا ان الله بما لا يعلم ومن دان الله بما لا يعلم فمدا الله
يجب اجل وكرم فيما لا يعلم وفي البطار باسناده الصحيح عن ابي جعفر ع
قال ابو جعفر ع انما هلك من كان قبلنا ولكننا احذرنا ببينة
من يوتينا بدينه لا يصلي الله عليه ولا يؤكل من فيهنا لنا وفي الكافي ما يمتد
منه واذا كان لا اعتما وعلى الراي من اهل العصاة في رايه في الضلوك
نكس من غيرهم عليهم لم يزل في الكافي باسناده عن حمزة ع في الموثق عنده
التسمية خير من لا فتحام في اهلكة وترك حديثا لم يروه غير من روا
حديثا لم يروه وباسناده عن حمزة بن عمار ع في رايه في القياس
ما حتى الله على العباد ان يقولوا اما يقولون ويتفقوا عند ما يقولون
وباسناده الحسن عن ابي عبد الله ع شله في اخوة فان فعلوا ذلك فقد
اودوا الى الله حقته وباسناده الحسن عن محمد بن مسلم ع انك لا تعلمون
عليكم ان فيها قوما من اصحابنا تغفوا واصابوا على ورووا احاديث
غير وعلمهم الشئ فيقولون فيه برأيهم فقال لا فكل هلك من مضى لا هذا
واشبا هرو وباسناده عن عبد الله ع انه لا يهابك عن خصلتين ففيها هلك

من دان الله بغير مطاع عن صادق الزم الله البينة الى العنا ومن ادعى بها عا
الباب الذي فصل الله بنو اسرائيل وذلك الباب المأمون على الله المكنون بابنا
عن يوتيقي به لا سمعنا بل الموثوق به يقول ان الناس الواعد رسول الله
وسلم الي ثلثة احوال في عالم على سبيل هدي من الله لعدا غناه الله بما علم من علم
وجاهل يسلم العلم بحيث بما عده قد قننته الدنيا فوفى عنه ومن علم من علم
على سبيل هدي من الله ونجته ثم هلك من ادعى فخاب من ادعى في باسناوه
على سبيل هدي من الله لثلاثة عالم ومعلم وغشاء وفي رواية اخرى لعن الله والناس
على ثلثة اقسام عالم ومعلم وغشاء لعن الله العلماء وشقيتنا المقتلون وسائر
الناس غشاة وباسناوه عيشة عليهم عن ابا عبد الله عن رسول الله وآله وسلم قال
لا خير في العيش الا في رجلين عالم مطاع وستمع واع وفير وفي الحاسن باسناوه
عويحي الخليل فان كان مكان وجيد كقولنا ابو عبد الله ما احب احب
اليكم ان الناس سلخوا سبلوش من ايمانهم من اخذوا به ومنهم من اخذوا به وانكم
اخذتم فامروا له اصل في حديث اخر يجيب عن ابي عبد الله عن ابي الحسن ان الناس اثنان
هكذا هكذا وطائفة اخذوا بها وطائفة اخذوا بها وطائفة اخذوا بها وطائفة اخذوا بها
وان الله هديكم بحبه وحب من يفتكم حبه عنده وفي الكافي عن ابي عبد الله
قال لا يسع الناس حتى يلبوا ويتفقوا ويعرفوا امامهم وليعلموا ما اخذوا
بما يقولون ان كان قتيبة وباسناوه الصريح عن زرارة ومحمد بن مسلم وبوبكر

قالوا

في لواء ابو عبد الله عن محمد بن ابي نعيم في شيء سألنا اهل الكوفة
لا يسألون وروي الكشي باسناوه عن محمد بن ابي جعفر
وعنده كتب كانت تحول بيننا وبينه فقال في هذه الكتب كلها في الاطراف
في اطلعت نحن جميع هذا كله في حرفه ما هو قلت قوله تعالى يا ايها النبي
اذا طلقتم النساء فطلقوهن من عندكم واحصوا العدة قال في رواية
لعلم شيئا الا رواية قلت اجل لما تقول في كتاب كانت كتابته
الث مدح فادى تسعا نزع تسعة وتسعين درهما ثم احلث يعني الزنا
فكيف تحلث فقلت بعينها حديث حدثني محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
ان عليا كان يضر بالسوط ويسلته وبصفه وببعضه بقدر ادراكها
ما لم ياتي لاسلك من مسئلة لا يكون فيها شيء لما تقول في رجل اخبر عن الحرف قلت
ان شاء فليكن بقره ان كانت عليه فليس اكفناه ولا فلو في الكافي عن ابي
عبد الله عن ابي الحسن ان محمدا لا يشا الا بالاسباب فجعل كل شيء سببا و
جعل كل سبب شيئا وجعل كل شيء علما وجعل كل علم بابا با ناطق اخر من
عنه وجعل من جملة ذلك رسول الله وعن في نهج البلوغ عن الصادق
والخبر في الابواب ولا تفتقروا البسوت لاسنابها فانها من غير ما بها
سعي سارقا **وميل** في بعض المقادير بقا في الحديث الاخر من العلوم انه
له يوم ومنهم عليه السلام اذن في التمسك في نفس احكامه تعالى وفيها بالاحكام

تحصيل

القبلة غير مقبول مع ظهور الفارق فانه يلزم الطرح اليقين لولا اعتبارها فيها ولو
اعتبرنا في احكامه تعالى لادى الى الحروف والفتن كما وقع بين الصحابة العدول في
توضيح المقام ان تن كل من له ليجوز الاستنباطات الظاهرة في نفس احكامه تعالى
من تحقيق العلم وجميع من تناخر في الخاص عتري فباختصار دليل جواز في الاجماع و
اعترف بانه لولا ما جاء في الروايات والروايات ومن المعلوم ان ثبوت الاجماع هنا
غير مفيد للقطع وقد ورد في كلام الصادق عليه السلام ان حجة الاجماع من غير عتري
العام وتواترت الاخبار عن الامامة لظواهر علم باختصار طرق اخذ العلم في التمام
عنهم عليهم السلام بواسطه او بدونها وتواترت الاخبار عنهم عليهم السلام بان لا يجوز الحكم الا
بالكتب والنظر لا يبرؤ في الاخذ في اراء في الاموال والفرع فتسقي فائدة بعث
الوصول وانما الكتب ايضا كل ما يورث الاختلاف يورث في الخطا قال في العتبات
مخبر في حال فتواتر عن ذلك فاطن بلسان شهيدنا اسمك ان اخذت بالخير مما
اخيبتك ان ثبت على الوهم فاجل فمك ثلثا قوله تعالى ولا تقولوا على الله ما لا
يعلون وانظر الى قوله ايتهم ما انزل الله لكم من رزق فجعلت من حواصلا
قل الله اذن لكم ام على الله فترون وتظن كيف يتم استدلالكم الى التمسك في
لم تحقق الاذن فانت غفرت اقول وقد وكلام من الصادق في هذا الباب لا يصل
السابق اليه الوجه الثاني في قوله تعالى لا يؤخذ عليكم بشا في كتاب ان لا تقولوا
على الله الا الحق وقول ان الظن لا يثبت من الحق شيئا وقوله لا تقولوا على الله ما لا

ابواب الامامية او بطلانها كذا رايه او بطلانها من غير نية على ابي عبد الله بن ابي
ناجيا ونسختها وعادها وخصصها وتقدم ما من بطلانها واولها من جهة ثم
تمسك بطلانها وكونها صادقا وهذا بعد التناول عن الاحاديث لانا طلبة بانهم
منعوا عن ذلك قوله فثبت التحقيق في ذلك وانما يجوز العمل بظواهر الكتب والسنن
والاخبار بظواهر الاخبار اهل البيت عليهم السلام ايضا لا يترك العلة بعينها قالوا وانما
يحصل الظن في كثير من الاوضاع على مذهب العامة دون الخاصة وذلك لان العامة
يدعون ان كل ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم اظهره عند اصحابه وبما هو عليه
تعليمه وتوفرت له الواجبات على اخذه ونشره ولم يقع بعده صلى الله عليه وآله وسلم فتنة
استتار في الخفاء ببعض عدم اطلاع صاحب الملكة المعبر في الاجتهاد بعد التمسك
على دليل يخرج عن الرواية الاستتار وعلى التمسك وتخصيص فتنة وتاويل لا تارة
يجوز بغيره لعدم وجودها في الواقع ولذلك نقض اجماعهم على ان عدم طمأنينة
الحكم شرعي ذلك شرعي لعدم هذه العتبات بطل على مذهبنا ثم استدلك
جواز العمل على الظن في مثل هذه احوال عدم طمأنينة فتعلق على جواز الاحكام
على الظن المعلق بنفس احكامه تعالى والتسك في الظن لثبوت على ذلك علم
معارض باقوى منه من الروايات التي خرجت في النهي عن العمل بالظن والروايات التي
وقيا على الظن في الامور العادية والوجدانية وما ليس من احكامه تعالى كتم
السنن وارشاد الجنائيات واخبار الصوم بالتي في عدد الركعات وتعيين

المنزلة

وقوله انهم لا يظنون وتخصيص تلك الآيات بأصول الدين كما وقع من الأصوليين ثباتا
على ان العلم بالنيات في التمسك في الموضع بالظن اما مطلقا بعد البنية والادب واليقين
عنه في زمانه كرامة العام او في زمن الغيبة الكبرى كما هو زعم جميع من المتأخرين
من اصحابنا وابن مبدعين الامام في زمن حضوره كما رغبوا في خيال تصنيف جملة
الوجه الثالث من خلاصتها استدل بكلامه عليه في جواب صحة الامام انه لو كان ذلك
لزم امره تعالى بعبادة اتباع الخطأ وذلك في عقله وفي جارية في وجوب اتباع
ظن المجتهد وجازده بل في كتاب المحاسن رسالة مقولة عن الصادق ع فيها استدل
بهذا الدليل على امتناع العمل بظن المجتهد وبغير الوصل الخالي عن القرينة العينية
للقطع وباشباهها وهذا نقض وورده في الرازي على الامامية وجوابه ان هذا
النقض لا يرد على اصحابنا وبين وانما يرد على المتأخرين **الوجه الرابع** ان السلك
الذي مداركه غير منضبط وكثيرا ما يقع فيه التناقضات واضطرار النفس في رجم
كثير من هؤلاء العلماء عابه ائمة لا يصلح ان يجعل مناط احكامه تعالى **الوجه الخامس**
ان السلك الذي تخيلت باخلافه في هذه الناحية والاحوال المعقولة واحدة لا يصلح
يجعل مناط احكامه مشتركين في الامانة الى يوم القيمة السادس ان الشريعة السعوية
كيف تكون مبنية على استنباطات ظنية مضطربة السامع ان مفاسدنا
احكامه تعالى على الاستنباطات الظنية اكثر من ان تعد من جعلها ان يفتي
الى جواز الفتن والحروب بين المسلمين وسد هذا الباب يودي الى دفعها

والوقت

الماتر عن العمل بظن المجتهد المتعلق بنفس احكامه تعالى لنا مقدمة عادية قطعية
ان مثل هذا العمل لم يقع في مثل هؤلاء الاجلاد الا بسبب ضعف طبعي الدلالة
معموم عن البنية والادب في ذلك الوقت لا في وقت لان المادة فاضلة بانه لو صدق
هذا الشيء لظهر واشتهر وصار من ضروريات الدين لو فرض المدعي على اخذه وبقوله
وبشره وعدم وقوعه فمستوجب خافه كما اعتقوا به ثم لم يحصل المقدم لما
عند المصوتين من الأصوليين ان كل ما يتعلق به ظن المجتهد فهو حكم الله الوافي في حقه
وحاصلها عند الخطبة منهم ان وجوه عقلي لا يكون حكم الله الوافي قد لا يكون له وانما وقع المتأخرين فيما
كلما تعلق به من المجتهد من حكم الله الظاهر في حقه وقوم من الاستنباطات الظنية لا يتم قصد الاطلاع عليها هو حكم الله في الوقت
مقتدرهم
ولم يكن غوايا بينهم في صحة العمل لعدم وعائهم التعلل بالاصولية المذكورة في
كلهم عليهم السلام والله اذا فهم باعتبار عقلية اصولية ظنية حسيوها ادلة عقلية
اصولية ظنية قطعية فيقولون فيها وان اخبار العجوة المعجزة وقلة فتكون في المباحث
المباحث وعدم ظفرهم بالقرائن التي يحصل من جمع الروايات التي اجتمعوا في الدين
التمتع المعادي بحجتها وسبب ذلك المذهب في ضعفهم كيت العام اذ كان المتأخر
في المدارس الساجدة وغيرهما تعليم كيتهم لا بطول الوقت وارباب الدول كانوا منهم
والناس انما يكونون مع الملوك وارباب الدول لا اهل المحضرة بطريق العلم بظن
الدين في الرواية عنهم عليهم السلام وعدم جواز التمسك في العقيدة التي يجوز الخطأ في
فيها عاده بالمقدمات العقلية وفي الامعان الاستنباطات الظنية من كتاب الله

او ان

والوقت والتثبت في الامور الشرعية التي تظهر للحق واليقين ومنها ان اذ او
حضوره منبوية مثبتة على خلاف اجتهاد الفقهاء في مجال اودع اودع
ان لا يجوز لاحد من ان يأخذ بغير احدى ما يتحقق في حكم الله ومنها عدم
انضباط الملك المفسر لغيره في اجتهاد الناس ان الظن من باب التمهات
التي يجب الوقوف عندها بالروايات الكثيرة التي تجري في نهب البلد غير انما هي
شبهة لا نهائية للحق فاما اولها الله قضيا فيهم فيها اليقين وعليلهم في الهدى
واما اعداؤه فدعاؤهم الضلول وعليلهم العمى في خروجهم الموت من خارج ولا يظن
البحا من احبوا واهلهم من الروايات لتوسع الخطب والوصايا المتقولة عن
الشرعية في ان كل طريق يودي الى خلاص النسا ويمنع عنهم الضرر وروي
مقبول عندنا لله وان لا يجوز الاضمار والقضا الا لرجل يرضى على العلم بغيره فاطع
حكم الله في كل واقعة واحدة وان من حكمه في حكمه الحكم الجاهلية وانما وان الفتى
ضامن للحق وروى عن علي بن ابي طالب ما ذكره وهذا الوجه وان كانت
الحديث في كبرها الا انها شواهد ومبادئ **وصل** ان المناضل المذكور كانت
الشامع بين علماء العامة التمسك بايات وروايات ظنية من جهة الدلالة التي
المتن وفي جواز العمل بظن المجتهد المتعلق بنفس احكامه تعالى لما وصل النبوة الى
ابن الحاجب ونظن بان هذا التمسك يشمل علي وروين واضح اخذ ليلوا
قطعا بن عددها فانهم بالتواتر ان الصحابة الكبار عدلوا عن الظواهر القرآنية

او من شدد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم او من اوجب عقاب ومن البلاء الاصلية او من
او من اجمع المجتهدين واشباههم فان من شمار مقدما على اصحابنا اهل البيت عليهم السلام
حتى تنقوا في ذلك كتابا من الكتب المنقولة في ذلك كتاب المنقول على عيسى بن ابي
في اجتهادهم وذكره الخفاف في ترجمته في علي بن ابي طالب وانه كان لا يفتي
لفضل بن شاذان النيشابوري وقد ذكرنا فصوله في الاصل الاول من هذا
الكتاب ان من لم يفتي في المباحث لما ذكرنا في الرواية ان رضى الطائفة فيمنع من جرح
من يفتي اصحابنا عن ابي عبد الله ع جعلت فداك ان هؤلاء الفقهاء الذين علينا
يؤمنون اذا اطمعنا علينا ان نطلب فلم نعرف لشيئا كنا ولا نعلم سواي لاجتهاد
فما لي اسير كما يقولون اذا كان ذلك فليس لي الماربع وخوة قلت جماعة من الفقهاء
اصحابنا في هذه الرواية وكذا الظن حيث نفعها سقوطا لاجتهادها
وانا اقول هي محمولة على ظاهرها ومعناها سقوطا لاجتهادها في نفس احكام الله ما
بالكيفية كما زعمه لان الجاهل بعلم الله في سلك الاطباء لا يحتاج الى اجتهاد
فيها بل لا بد من شدة عن ذلك وهي سلكون طريق الوقت والاحكام كما كانت
به الاخبار عنهم عليهم السلام في كل شئ لم يكن حكم الله بها واجتهادهم في كل شئ
اقول قد تم تحقيق الحق في ذلك وقد عرفت جواز العمل بغيره من صلاة البلاء
وانه ما دون فيمن يعلم عليهم السلام ومن شواهد النقل وكذا جواز التمسك بغيره
من الاستصحاب اليقين والادب في غيرهم عليهم السلام واما الملذومات الظنية في كل شئ

الحكم من كلام المجتهدين قد وان يتبسط من يتولى الحديث فان قلت من لم يقد على
استنباط الاحكام من الحديث ولا يخرج من اصوله فان علة الحديث لعدم علمه بالامام تلكا
والمتبذل من المطلق ونحو ذلك ولهم في الحديث المعلوم من السناد والوافي العامة من
الحال لا في غير ذلك كما لا بد منه ولم يكن عنده قول من يجوز تقليده حتى يرجع اليك
يضع قلنا وجود قول من يجوز تقليده من ضروريات الدين ومن تمام شرائط التكليف
فلا يجوز خلوا الانسان عنه فلو خلوه بدمه وجب على اهله القول بالدين عليهم فيما لا
ذلك على الكفاية لا الله تعالى فلا يفرق بين كل من فهم طائفة ليقعوا في الدين
وليندروا قوتهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يجدون واذا كان ذلك واليه اذ بالله
لاحكام لا شغال من الحاصل ينبغي من المبادات ولا غيرها الا بعد بحصول المسكن
لا غير ولولم يفعلوا ذلك كان اكل ما يؤمن اذ لا يجوز لهم صرف شيء من اموالهم في
ذلك واما خلو جميع البلو منه فغير جائز لا استلزام دفع التكليف وقص جميع الامور
مخروجه من العادة وهو يتلوه دفع النية لشي من احكام الدين فان قلت من كان ذا
على استنباط الاحكام من كتاب الحديث وكان في البلد من هو اهل من بطرق الاستنباط
واكثر تعبنا واوفر تعبنا هل يجب عليه الرجوع الى قول الاعلم الا انه لا يبعد على قضاة
قلنا اذا كان وثوقه على تتبع ذلك لا يخلو لثقة اكثر من وثوقه على نفسه ان كان
في الوفاء المحض ترجيح على الرجوع اليه فان قلت هل الدرر الشري اهلها بعد
لا يبلغ من هو ذوقها قلنا اما الفتوى على سبيل البتة القطع وفي جميع الاحكام لا يرد

الا للاحق الاخذ من الله سبحانه بل بتقليد وقد مضى في كونه اهل في كلام الصا
وقد يجوز لغيره اذا سمع منه شافه من غير اشتباه ومن هذا القبيل ما ورد
الصادق ع اذ لا لبعض اصحابه جلس في مجلس المدينة وقت الناس في ان
ان يرى في شيعتي مثلك واما في ذلك يجوز لمن عرف الكتاب السنة الجمع عليه
المسلمين اي ما هو من ضروريات الدين والجمع عليه من لم يقد على اهل
من ضروريات المذهب ان يفتي فيها خاصة على سبيل البتة بعد معرفته بالله
ورسوله وما جاء به رسوله واكرهه ولو اجماع لان الكتاب السنة من
وبعد معرفته بالعلوم المرتبة بعد ما يتوقف فهم الكتاب السنة على انهما بيان واما
المسائل المختلف فيها فان كان احدا لا يوافق اهل الكتاب السنة واخبار اهل
عليهم سلم جميعا ولا ما رضى من الشبهة املوا كرجس الجحيم على عبدة الامم فيجوز لا
شاه فيه هذا القول على سبيل البتة ان لم يقد على ذلك ولم يؤيد شهادتنا
بعد كلام الله وكلام رسوله وكلام اهل البيت عليهم السلام وما كيدتهم في ذلك الا
فلا يجوز لغير الحق والسامع منه من غير اشتباه ان يفتي باجل الا على سبيل البتة
كما عرفت سابقا فهو انما يفتي على الاصل الا انه في خمسة غير محتاج ان يفتي
فيه روايات وانما يخبر في العمل بانها شئت وان كان يفعل كما يقتضيه العلم
الروايات والاولى ان يعمل هكذا كما لا يفتي في ذلك وكذا انما يفتي من الجمع بين

في البذل بما يوجب عليه ويقتل من حاجته الى الناس واعطينه ذلك لا يقطع في غيره
خالصا لبيان ذلك اعتبارا لوجوبه عندك فانظر في ذلك نظرا لميفان هذا
الدين قد كان اسيرا في ايدي الاشرار يعمل فيه بالهوى ويطلب به الدنيا للحديث
من موضوع الحاجة واما الاصل فالحاجة المنطقية فليس لا تعلم من الحاجة وذلك
القدما وذلك لان الفكر والاستدلال غير بيان للانسان اذ لا شك ان كل مكلف
عاقلة له قوة فكري يربطها بالمعلومات فتعمل بها الى الجوهريات وان لم يقم
التعريب والاستشغال كما يشاهد في بدو الحال من الاطفال ان كان صاحب الباصرة
المحسوسات وان لم يعلم كيفية الاحساس هل هو خروج الشعاع او انطباع الصورة
في الجليد وما غير ذلك لك صاحب القوة الفكرية يتفكر ويدل وان لم يعلم كيفية
الاستدلال والجملة لا يعلم المنطق الى الفكر كبقية الفهم الى الشريعة فكان ان لا شك ان
اذا كان له قوة شعيرة وطبيعية موزونة بين الشريعة وعينيه صحيحة وفاسدة وان لم
الروح تلك من كان له قوة فكري يتفكر ويدل ويعين بين صحيحة وفاسدة وان لم
المنطق واحدا للخطا مشترك بين العالم به والحاصل وكذا سبيل الذي هو الشريعة وعينيه
وكما يحصل التعيين من المنطق لك وحصل من العلم والمعرفة ان كثيرا ما يخطئ الانسان
فاذا عثر على غيره يهتدي به عليه موضع خطاه ولونغ المنطق في المصنوع للخطا كان
اعلم الناس واصوبهم في المذهب ولهم الخطا منهم لم وليس لك كاهن معلوم **قال** فاما
تعمق المعنى لهذا الوصف فجب على الناس الراغب الى القول قولوا والروايات كذا لا يفتي

الا تدل على ذلك ما يسهل اكثر اصحابنا في اكثرها وهم يقولون على اظهر قولي
او اظهر اقلنا في اكثرها على سبيل الاحتمال بما هو ارجح ونحوه بناء
على اصولنا من حوزة من الحق المصوم من شرط ان يكون ذلك بعد حصول السناد
المشاورا اليها وازداد في كون عارفا بكل ما يتعلق بذلك الواقعة من الاخبار على
ما يتعلق به حكم التراجع عند التقاض كما يعلم بالناحية والمنسوخ ولفظ العا
والعقد والمبين والمجمل والآفة والاهل من الروايات التي يخرج لك وان يكون ثابتا
منسقيما ليس فيه عوجاج وضاحي طبع سليم لا يصدر منه لحاج وهو المبرر عند
بالقوة القديسة في المدة في هذا الباب وبها يمكن من رد الفهم الى اصولها
منها وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ومن عباده على حق كلمة ومواده وكثرة هجاء
والما رتبة اهلها على علم في حصيلها لا الله تعالى والدين بما هو فيها
لم يندبهم سلطانا والله له الحسن وفي نهج الموضع في الهدى الذي كتبهم للكر
الحق نعم الله الى من عثر آخر لحكم بين الناس افضل عيبك في نفسك من لا يفتي
بلا الامور ولا يحل المصوم ولا ينادي في الاله ولا يحضر من الى الحق اذ عثره ولا
تشر نفسه على طمع ولا يكتفي باد فيهم دون قضاة او فقه في الشبهات واخطا
بالجواب واهم بآي احب الحظم واصبر على كشف الامور واجبرهم عند تصالح الحكم
من لا يراه وطرا ولا يميل لغيره واولئك قليل ثم انما تصالح فاصح

الحق الذي لا يفتي

الاهل والمجتهد

من اهداهم عليه السلام على السبيل يقولوا الى اجل انكم قد رويتم حديثنا الحديث من
فكره ويجوز ان يحصل هذه المرتبة الشخص في علم دون الخلق في سلكه دون اخرى كما يشاء
ومن رواية الخليل بن ابي اسحق الى من كان منكم قد عرف شيئا من قصاياتنا فاجلوه
بكم والجهد المطلق الذي لا يتوقف على المتاحون لا وجود له في الايمان لما عرف ان
في كل رافة خطا باهرا يحاط بها وان كثر منها غنى عند اهل البيت عليهم السلام وانما
التوقف في كل رافة لم يعلم حكمها وما من محمد في الوقت في كثير من السبل وقد
عرفت عدم جواز التمسك بالهواة الاصلية ولا الاستعانة بشي الخلق والحكم وعمومات
الكتاب والسنة لا يفي بجميع الاحكام وقد لا يتعد الجهد المطلق جميع ما لا يكاد
من المشافهة وقد الشبهة من الخفية وغير ما مع كثرة طرق الاستنباط عند
فكيف لا يكون متقدرا عندنا مع هذه الطرق ليعمل لا بد في الحق ان يكون قد حصل
المسائل ما يعرف به قدرته على الاستنباط وردد الموضع الى الاصول فانه ما لم يبلغ
هذه المرتبة لا يعتمد على شيء من احكامه وفوائده **وقيل** الحق في العلوم الثلاثة
الدينية ليس مختصا في الامة المصنوعة كما ينطبع جماعة من اصحابنا وان كان العالم
يخرج المسائل في الجميع فمختصا بهم عليهم السلام فانه لو وجد في هذه الامة الموحدة اذ كثرة
رزقهم الله العلم الذي لا يكتفي في كثير من المسائل الذين يخصصها العلماء
الاولين ولا سيما علم التوحيد وتبني الحق وتعرفة اليوم الاخر حتى حاز بعضهم في
بعضها ما يتبرع علم اليقين ووصل الى عين اليقين كما اشتهر له فيما رواه في الكافي با

المؤمن

المؤمن عن اسحق بن عمار انه سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
الصبح فظهر الي شاب من المجير وهو خفي في يده برأسه مصفر اللون قد حجب
وغاوت عيناه في راسه فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف اصبح يا فلان
قال اصبح يا رسول الله متوقفا فحييت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قوله لان
يقين حقيقة فاحسنت يقينك فقال ان يقيني يا رسول الله الذي اخبرني اسحق
بلى اعطاهوا جوي فزقت نفسي من الدنيا وما فيها حتى كاني انظر الى غيري في
وقد نصبت للسحاب حفر الجادين لذلك وانا فيهم وكاني انظر الى اهل الجنة في
في الجنة وبقا رفون على الا ذلك سلمون وكاني انظر الى اهل النار فيهم
معدون مصطرون وكاني لا ان اسمع زفير النار وروى سامي في
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحاسب هذا عبد الله عليه السلام فليكن ثمة الى ان
ما انت عليه فقال الشاب ادع الله لي يا رسول الله ان اترك الشهادة عليك
فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يلبث ان خرج في بعض غزوات النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بعد تسعة فم كان هو العاشر وفي رواية اخرى ما يترتب من فيها مكان الشا
حاذر من مالك بن النعمان الاضاري ان صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يصير فليكن
وفي حجر البلوغ من كلوم اهل المؤمنين في بعض خطبة عباد الله ان من عباد الله
عبدا اعانده على نفسه فاستسخر الخزن وتجليب الخوف فخره فمصلح الهدى
في قلبه واعاد له في يومه ان اذ به فمقرب على نفسه لبعيد وهو الشدي نظري

النبي صلى الله عليه وآله وسلم علماء اسى كايما بن اسرائيل فان لا نبيا اتيا اخذت من الله
سجانه من غير تقليد وذلك هو العلم في الحقيقة كما لا تصادقهم اعوانا
شيئا بقدر ما يحسنون من رواياتهم عنانا فان لا بعد الحقيقة منهم في ما
يكون محدثا فليل او يكون المؤمن محدثا ان يكون معهما والحد في المعرفة
غير ذلك فهو تقليد او جمل او يجمع بينهما او غير ذلك وليس شيء منها من
في شيء وانما يحصل هذا بعد تفريق الدين حقيقة الباطن وتخليه على الظاهر
وتخليه بالنفسا بل ومثابة الشرح وملوذة التقوى كما لا تعالي واتقوا
الله ويعملكم الله وقال ان تقوا الله يجعل لكم فرقا نورا ومن تقوا الله جعل
له خراجا ويرزقه من حيث لا يحتسب وقال الذين جاهدوا فينا لنهتكم
سبلنا وفي الحديث النبوي صلى الله عليه وآله وسلم ليس العلم بكثرة العلم انما هو نور
يقذفه الله في قلب من يريد الله ان يهديه ويهدي العلم نور وضياء يقذفه الله
في قلوبها وليا نور وانطق على لسانهم وفي العلم علم الله لا يعطيه الا وليا الله
وفي الجمع سبحانه الحكمة فاذا اجاع العبد في طلب الحكمة وفيه من اخلاص قلبه
صبا بها ظهرت نيا سبغ الحكمة من قلبه على سانه وفيه من علم وعمل باعلو
الله علم مالم يعلم وفيه من عباد الله قلبه عيان وما غيب يدركه الله
فاذا اراد الله بسيد خيرا فتح عين قلبه فيرى ما هو غائب عن غيره في ذلك
ما يورى هذا المعنى وهو كبر روي في الكافي عن نبي الكنا سقى لكانت

النبي

فابصر وذكره فاشكروا وتوحي من عذاب فمات سهلت موارد فشره بهاد
سبيل جده فمات على سبيل الشهوات وتخلي من الهوس الاما واحد انفرده
فخرج عن صفة العبي ومشاة اهل الهوى وصار من مفاخر ابواب الهدى و
مفاتيح ابواب الهدى قد صير طريقه وسلك سبيله وعرف مناره وقطع غماره
من الهوى باوثها ومن الخيال باثتها فهو من اليقين غلب صوره الشمس قد نبت
الله سبحانه في ارفع الامور من اصدا كل واراد عليه وتصير كل فرع الى اصله يصلح
ظلمات كشاف عشوات مشاح بهات دفع مفسلات دليل فلو ان يقول
ويعرف ويسكت فيعلم قد اخلص لله فاشحاصه من من صاود دينة واقرا داره
قد اوزم نفسه العدل فكان اول عدله في الهوى عن نفسه بصيف الحق ويعمل لا يبيع
الغير غاية الاما ولا غطة الاقصاها وقد يمكن الكتاب في زامه هو قايده
اما يحصل حيث حل ثقله وينزل حيث كان قوله واخر قد يستعي علما وليس به
الحديث وقد فني قما في اهل السابغ وليست فاد من اجزه من علم الكوا
واهل وانهم ليسوا باملاء وياقي في الاصل الا في ما يولده وذلك ان العلم فمات
الشيئية من الله والطائفة في السركا دل على هذا الحديثان وينبغي قوله
تعالى فما عشتي الله من عباده العلما وليس لك الا اليقين والتحقيق الماخوذ
من الله سبحانه كما قال الله فجل في حق من قال علمنا من لدنا علما وانك
اخذتم عليكم ميثاقا عن بيت واخذنا علمنا عن الحق الذي لا يموت وهذا

ابن عبد الله وعنده ابي بصير هذا ابو عبد الله ع ان داود ورث علم
وان سليمان ورث داود وان محمد وارث سليمان وان
ورثنا محمد وان عننا جعفر ابراهيم والواجح موسى فاما ابو بصير
هذا هو العلم فقال لا يجدر بغير هذا العلم فقال لا يجدر انما العلم ما يجد
بالليل والنهار يوما بيوم وساعة بساعة قولوا لا راد عليكم والعلم
عنده الله لان العلم ليس يحصل من السماع وقراءة الكتب وحفظها
فان ذلك تقليد وانما العلم ما يفيض من الله سبحانه على قلب المؤمن
يوما بيوما وساعة بساعة فيكشف به من الحقائق ما يطهر به
النفوس وينشرح له الصدر ويحقق به العالم كما ينظر اليه ريشا هدهد
وكما ان الامعة المصنوعة عليهم لم كانوا يكتمون جواهر علومهم عن غيرهم
وليتعلمون النقية منها كما لا مولانا زين العابدين ع اني لآكتم من جواهر
جواهره كيلا يرى الحق ويحجل فيقتنا الى خومة لذة لا عليه لم النقية
دينه دين ابائي وده ابو جعفر ع حين سمع ان الحسن المبري يروي عن
الذين يكتمون العلم يؤذي ربح بطونهم اهل النار فقال عليهم فهاك
اذن يؤمن ال فرعون وما زال العلم مكتوبا منذ بعث الله نوحا ع الى
غير ذلك من كل اتم علم لم كل محقق في سلكه يجب عليه ان يكتم علمه
فيها عمن لا يهتد فان كل احد لا يهتد كل علم ولا علمه كل علمه حرام

العلم

العلم من دقائق العلوم ولهذا ورد في الحديث لو علم ابو ذر في
سلمان لتسد في رواية كثره وعن الصادق ع خا لظوا الناس بما كتموك
ودعوهم ما ينكرون ولا يحتملوا على انفسكم وعليان انما ما مستحب
لا يحتملوا لملك مغربا بنجي مرسل او مؤمن استحق الله قلبه الايمان ذلك
لان سراد العلوم عليها لا يطابق ما يهتد به من نور وظواهر شرع فلو بد
ان يكون لآسان احد رجلين لا يحتملوا صاحب كتم في حق الله ولا
بصدق وتسلم واما الثالث فهاك وهو الذي يفرح الحق بالبط ويحجل
الكتاب بالسنة على رايه ويحتملها بتقليدنا فتص كما ورد في وصفه لاجل
الكثرة التي قد يفرح في كتم بعضها في الاصل الساب وهذا ورد في الحديث
عالمنا او متعلما ولا كتم لآكتم في هاتين وفي غير واحد من الاخبار ان
ثلاثة اما عالم او متعلم او غشاش وفي رواية فغش العلم وشيعتنا المتعلمون
وساير الناس في الغش في ذلك مما يؤذي في هذا المعنى في قسم الناس **الناس**
انما يجب على كل مكتم طالب الحق والخفا ان يخرج لآدم في الدين ما لا
يافقه في الاقرب من اليقين فالأقرب ولا يركب كتمان لعينه في ما لا يهتد به
نفسه في ما يهتد به ولا يدخل في اخلا فآت الناس في مخاصماتهم في
الباردة فآنها مودة جدا ومودة للعليل لا يخذل ولا يماثق في العقول
قابلة من وجود صانع حكيم قادر غني تسمع بصيرة ليس كشلة شيء على الاجال

عالم

من غير خفيش الخفية ويستر كتمانته وغير ذلك فانه شرس لعل في الحق
ثم يخذل ما اتقوا عليه ايضا من صدق الانبياء عليهم السلام في دعوتهم البتة وفيها
جاكوا به من الاحكام جلت وما اشترى على كل اثم من وجودنا في اخي
والجارات وهو ما اخبرنا انما يعلم العلم فاطمة ثم يخذل في حق ما اتقوا عليه
جميعا من انما والنجاة في تلك النساء في القول قوي والاعمال الصالحة والاختلا
الحسن ومدا اهل ذلك في صدقها فان ذلك مما لا يحتمل فيه من لآدي
بصيرة والتقوي هو لا خدبا ليعين قول الشبهات كما في الحديث المشهور
السقي عليه جلول ابن وجرام بين وما بينهما متشابهات فخرج حامل الحق
ان يقع فيه ثم اذا اهتدى الى الاسلام وامس بخاتم النبيين وسيد المرسلين
عليه وعليهم افضل الصلوات التسليما تسامعهم ويكون طالبا للحق فلا يخبر
بشيء في حجة اهل بيته عليهم السلام ولا في رغبهم وطهارتهم اذا لم يكن
النفس عند القلب ان لم يتوب بعد ما ثبت له الامانة منهم لان الكتاب
والسنة شحونات بذلك ولم يثبت في دعوتهم ما من اهل الاسلام ولكن
اصول المبادات من الصلوة والزكاة والصدقة والحج والعمرة والامانة
والنهي عن المنكر فانهما مما لا خلاف في اصلها وانما اختلف في شرائطها
واذا بها ولكل متابع للشيء والركون واهل بيته في اخلاصهم وادابهم و
عاداتهم فاذا اخذ به كل على التسليم والانسياط لطلب الحق وحرصاته

الله

الله هذا الله المبته الى الايمان وحمله من الغر قد انما جبه لآكتم الله كما
في الاصل السابق ثم اذا اهتدى في معرفة الامانة الاثني عشر عليهم السلام وعرف امام
زمانه وخرج من الجاهلية فليكن تبعهم وتبني في انهم فاذا لم يكن له طريق الى
عليهم السلام في اخلاص خبرهم واثارهم فان الكلام قائم مقام التكلم فيقع الاثر في
اليقين وانما في اصحابهم فالأقرب الى الله من خلقهم فالا بعد وهذا لا يوسع
داورة الخلق وما وجدنا له سبيل بل يكتف عما سكت الله عنه وما يدل على هذه
المنكورات من آيات قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله ولسن نفس ما قد
اعدوا اتقوا الله وقولوا حقا ولا تدينوا الذين اتوا الكتاب من قبلكم واماكم
ان اتقوا الله وقولوا حقا في كل ان كتم يحبون الله فاتبوا في حبكم الله وقوله عز وجل
اتيكتم الرسول فخذوه وبما نهاكم عنه فانتهوا وقوله تعالى الذين هادى الله لوارثنا الله
ثم استقاموا وقوله سبحانه في مواضع كثيرة الذين امنوا وعلوا الصالحات وقوله
استموا يا ايها الذين امنوا لا ترم من خلق الله اذا اهتدتم وقوله عز وجل واذا رآت
الذين يخرجون في ايا شافهم عنهم حتى يخرجوا في حديث غيره وده لغير من
قبل ولا خبا دلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن وقوله سبحانه واذا خاطبهم
الجاهلون فالوا سلوما وقوله جل ثناؤه واذا سمعوا لقوا عروضا عنه ولو
لنا اعاننا ولكم عما لكم سلام عليكم لا تبغى الجاهلين تلك لآهتدي من
ولكن الله يهدي من يشاء الى غير ذلك من مثل هذه الآيات وهي كثيرة وروي

الشيء

اني ما وجدت شيئا اقرب الي الله من بحجة الرسول والصلوات الله عليهم
والوضوء والوضوء والوضوء وتوكل الدعوات الناشئة من
المعقول والحمد لله رب العالمين والصلوة على النبي والجميعين والصلوة
الحق محمد المزة الناجية رضي الله والذين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي عليه
في رسالته كتبها لبعض اخوانه اعلم ايدي الله ايها الاخ الصالح العزيز ان كل
ما يجب اعتقاده على مكلف هو ما توجه قول الاله الله محمد رسول الله
ثم اذا صدق الرسول فنبغي ان يصدق في صفاته الله واليوم الاخر واليوم
المصوم ككل ذلك بما يشتمل عليه القرآن من غير محدود وبه ان ما في الاخرة
فبالايمان بالجنة والنار وللجنة وغيره واما في صفاته الله فانه حي قادر
عالم بديكاره مستكمل ليس كشيء وهو السميع البصير لا يجب عليه ان يتغير
الصفات والاطلاق والعلو وغيرها حادثا وقديم بل لولم يتغير في صفاته
المستكملة ماتت مؤنثا لا يجب عليه تعلم الادلة التي تحرم هذه المسكوت
بل ما اخطرت في قلبه بصدق الحق بالايان من غير دليل وبه ان فهو حي
يكلف رسول الله ص والرسول ما كثر من ذلك وعلى هذا الاعتقاد المحل
المرتب ان يكون علمه السابق الامن وضع في بلدة يتوهم سمع فيها هذه السبل القليلة
وحدوثه ومقتضى الاستواء والتوكل ويعرفه فان لم ياخذ ذلك فلهنا انما الوا
الحديث كما قال الله عليه ما اعتقده التمسك بصدق في القرآن ان كل علم الله مخلوق ويعتقد ان الاستواء
القرآن م

سحق

حق والايمان به واجب السؤل عنه مع الاستغناء عنه بدعيه والكيفية
مجهولة ويؤمن بجميع ما جاء به الشرع ايمانا مجملا من غير بحث عن الحقيقة
الكيفية وان لم يقتض ذلك وغلب على قلبه الاشكال والاشكال وان لم يكن
ازال الاشكال والاشكال الكلام قد يرب من انزل وان لم يكن قويا عند
المسكولين ولا مضيا فذلك ككافة ولا حاجة الى تحقيق الدليل فان الدليل
لا يتم الا بدليل الشهادة والجواب بها كراية الشهادة لا يؤمن ان يتبين الخاطو
القلي قليل فمن غير كراية الشهادة فيظهرنا حجة المقصود عن ادراك جوابها
اذ الشهادة قد يكون حجة الجواب دقة لا يحل عقله ولهذا انجز السلف
عن البحث والتفتيش عن الكلام فيه وانما ذكرنا صفات العلوم واما
انتم الذين ظنتم الخوض في الاشكالات ومنع العلوم عن الكلام بحري
منع الصبيان عن شاطي الدخول خوفا من العرق وخصه لا قواه فيه نصا
وخصه بالعلم في صفة الباطن اذ ان موضع غزو غير لائق وهو ان كل صفة
في عقله بغير تفرقة على ادراك الحقائق كلها وان من جملة الاقوال
فيما يخوضون ولا يفرقون في بحر الجهالات من حيث لا يشعرون والاصو
منع الحقائق كلام الا اننا اذا نال الذي لا سمع من بعض الاقوال منهم وان
من تجا وزسلوك مسلك السلف في الايمان بالرسول والصدق في المحل
ما انزل الله تعالى واجبه رسول الله ص والرسول فم ان شغل الخوض فيه

نحو

قد وقع في شغلنا على اذلة رسول الله ص عليه وآله وسلم حيث
راي صاحبنا يخوضون بعد ان غضب حتى اجرت وجنتاه فهذا امر
تضربون كتاب الله بغير بعض انظروا اليها امكم الله بدينا فاعلموا
وما نهىكم عنه فانتهوا فهذا عينة على نهج الحق واستيفاء ذلك عنده
في كتاب قواعد العقائد فاطلبه من انتهى كلامه على الله مقامه
قد ذكرنا رجا ما لفرق في ميداننا وعلى الكلام والاحكام وسبب
تدوينها واخلاف الراء فيها لا تستدعي الجدل في كل ما لم يخصص
لما انتهت الخلافة في احوالهم انهم كانوا يفتيوا واستعمال واستعمال
بعلم الشاوي والاحكام واضطرها الى الاستعانة بالفقهاء والى
استصحابهم في جميع احوالهم لاستفتائهم في جميع مجاري احوالهم
كان العلماء قد نزعوا العلم الاخرة وتجردوها وكانوا ينفكوا الشاوي
وما يتعلق باحكام الخلق واقتلوا على الله بكنه اجتهادهم فكانوا اذ
طلبهم هم وبوا واعرضوا واضطر الخلفاء والى الاحكام في طلبهم ليرى النصا
والحكومات فترى اهل تلك الاقطار اعراضا العلماء واقتبال الولا عليهم
اعراضهم عنهم فافشروا الطلب العلم توصلوا الى نيل الغرض ودرك الحاجة
من قبل الولا فاكبو على علم الشاوي وعرضوا انفسهم على الولا
وتفرغوا اليهم وطلبوا الولايات والصلوات عنهم فمنهم من حرم عليهم

من

من انهم ومن انهم لم يخل عن ذل الطلب من هاته الايتال فاصبح الفقهاء
بعد ان كانوا مطلوبين طالعين وبقيدان كانوا اغرة بالاعراض من
السلاطين اذ لة بالاقبال عليهم الامن وقد الله في كل عصر من علماء
دينه ثم ظهر بعدهم من الصدود والامم من سمع تعاليات الناس
في قواعد العقائد يدوم ما تفسد في جماع الحجج فيها فنقلت رغبة الى الناس
والجاد لة في الكلام فاكب الناس على علم الكلام واكثروا فيها النقا
ورتبوا فيها طرق الحجادلات واستخرجوا فنون المناقضات المتفالا
وزعموا ان غرضهم الذب عن دين الله والفضل عن السوء وقع البعة
ثم ظهر بعد ذلك من الصدود ومن لم يستصوب الخوض في الكلام وفي
باب المناظرة فيلجأوا لولم تفتح بابا بالانقضات في الحوضيات التي
من اللغات الغضبية التي تحو سب البلاد وما تفسد في الشاوي في القديس
الاول من مذهب المجتهد بن فخر الانس الكلام وفوق العلم واقتلوا
على السائل الخلة في زعموا ان غرضهم استنباط دقايق الشرع وتقرير
على المذاهب ثم يداصولا افتناوي واكثروا فيها التصانيف لا شيا
ورتبوا فيها انواع الحجادلات وهم مستمرون عليها لان وليس يدري
ما الذي قد رآه فيها بعدا من الاعراض فلهذا هو الباعث على الكباب
على هذا العلم والمناظرة ولو كانت فتوسر ارباب الدنيا الى علم اخر من العلوم

لما لو ايضا اليها ولم يسكتوا عن السبل والاعتقاد بان ما استغلوا به
علم الدين وان لا مطلب لهم سوى لتقريب اليه بالعالمين **سبل**
ة لصاحبها بخوان لصفاء وهون حكما السبع في رسالة الدنيا
من كتابا خلقت المذاهب لاداء والاعتقادات فيما بين اهل دين
واحد ورسوله واحدة فتراهم في موضوعاتهم الاختلافات وهم
بلادهم وديانهم ومواليدهم واداء رؤسائهم وعلمائهم الذين يخربونهم
ويجاملون بينهم طلبا لرياسة الدنيا وقديلا في المسائل خالف نكرو
لانهم لو لم يطرح رؤسائهم الاختلاف بينهم لم يكن لهم رياسة وكانوا
يكونون شريعا واحدا الا ان كثرة متفوت ولا اصول مختلفون في الموضع
مثال ذلك انهم معروفون بالتوحيد وصفات الله سبحانه بما يليق بجلوه
بالنبي المبعوث اليهم فيكونون بالكتاب المرسى اليهم معززان بالكتاب
الشريعة مختلفون في الروايات التي ساقطها رجال مختلفون في
المعاني لا راي بيني عليه كالمكان من معجزته وفضيلته انه كان يحيا
كل يوم بما فيه من عند محبتهم عليه ويحيا بتصوره عقولهم
فلذلك اختلفت الروايات وكثرت لذيانات واختلفوا في خلقهم لربهم
ص والآلهة ولم يكن ذلك من اكراسا بل اختلفوا في الآلهة التي جعلها شيئا
وايضا فان اصحاب الجدل والمنافرة ومن يطلب المناقضة والرياسة اختصوا

من نفوسهم في لذيانات والشرايع شيئا كثيرة لم يات بها الرسول **والله**
وسلم ولا اقربها وابعد عطوة لولا الامور الناس هذه سنة الرسول **والله**
وسلم وحسنوا ذلك حتى لا ينسبهم حتى ظنوا بهم ان الذي قد اعيد عونه حقيقة
قد اورد بها الرسول ص واحداثوا في الاحكام والعقوبات اشياء كثيرة باراءهم
وعقولهم وضلوا بذلك عن كتابهم ومنسبهم من اسلكوا واعين اهل
الذكر الذين ينسبهم قد اوردوا ان ليسا لوجهما اشكال اليهم فظنوا انهم
ان الله سبحانه تولى امر الشريعة وفي بعض لذيانات ناقصة حتى يحيا جوا الى
ان يتوها باورائهم المناقضة وقيا سائهم كما ذكره واجتهدا دهم البطل
وما يخرج صوره وما يخرجه من نفسه وكيف يكون ذلك ويقول سبحانه
ما فطنا في الكتاب من شيء ولة سبحانه نبينا لكل شيء وانما فكلوا
ذلك طلبا للرياسة كما قلنا انما واوقوا المخلوق المناقضة بين الامة
فهم يهدمون الشريعة ويؤمنون من لا يعلم انهم ينسبونها وهذه الاشياء
تجرب لامة وتبيع العداوة بينهم وينادي الى النكاح والحرب بين بعض
دعاه بعض فان اتسع بعض من يفر من الحق من العلم او خطا بعض رؤسائهم
في ذلك وخوف بالله وارهبة من عداية عدل الى العوام ولة لهم هذا
القول واعني العوام والنسب اليه من القول لم يات به شريعة ولا بقوله
عاقلة ولا يمكن ذلك العالم من ان يخطي للمعول كيف يجري الامر في الشريعة

وقرئت بعفريت

واهلوا الذين الذي لا اختلف فيه وانضم الي اهل المخلوق الى رؤسائهم المبعوث
كان ذلك سبب بوارها وهلاكها ومبداها عن جوار الله سبحانه ومن عن ذلك
نبتق لشيئا فانهم لو قويت وانهم لجدد عن من السبل ويعسبون انهم يهدون حتى اذا
جاء ناه ليا ليت بيني وبينك بعد المشرقين فبئس القرين هكذا يكون حالهم عالمه
الذي قدى به وغره بربه وجاعل العوام حوله ونحو كلهم فيعبد من حيث يشاء لانه
اذا حل بقوله وحرم بقوله ورايه فبعد عده لاله تعالى لكم وما تعبدون من دون
الله حصب جهنم انهم لها وادون فليكن ايها الاخ البار ارجع الى الله باهل العلم
الذين هم اهل الذكور من اهل بيت النبوة المصطفى لجاه الحق وقديلا استنبوا على
كل مناعة باهلها اشوي كلهم بالباطل هو كلهم متبين خاتمهم ولهم كتابنا
النساج المذكورة في اباي كتاب القصة الحق عليم الذين المصلح طاب ثراه لان في
الناس المستبد من الشهوة المستغرق وشه في هوسه مع اشارة لاشتهار ابا
الاراد واختيار الاسم بسمه الاحياء اما لان ذلك في جبلته والانه وسيل الى الجمل
عاجلة في هذا الخلق ان نسا فاعز يا وحصا على ارياسة الدين وطبعا فاد
ظهرت لغيره وفضل على غيره عليه المرام ومنافسة المقام ثم يبعثه نفاذ عن الكفة
يبرسل المتبع في زني المناقضة ويتولى لولة لكان كان قوم اولهم قبل لكان كان
اسلم موهبا اندفع كلوما وارجع من انما فاد اظهرت بمله فليستك لاستعادة
بانه من بليته عن الاشتغال بجبايشه ناله شر الرجال واضر على لامة من الجبال فكان في

ويوظفهم عامه في لالهم بما قد نشأوا عليه فطنا عن سلف واذا وادي رؤسائهم لك
وان تلوب العلم شدة من العوام جعلوا ذلك شرا فاهم عندهم واوصوهم ان ذلك
اشطع منهم عن القيام بالحق وانما سلوهم بتعليمهم لباطل بينهم وان الحق هو المصداق
عليهم فلو نزل ذلك داهم والروايات لم يتزايدون في كل يوم واخذوا منهم تزييد
واحتجاجا بهم ومنافرا منهم وجدلهم كثر حتى هجر الاحكام الشريعة وغيره والكتاب الله
يتعسرهم لبعيدوا ههنا وكهنا لسانا حتى يفرحوا الكلام من واصله في اصله ولم يدعوا
الامة من حيث لا يشعرون فادوا لخبار الرسول ع تبا وبلوت اخرجهما من انفسهم
انزل الله بها من سلطان وقيلوا لاني وجعلوها علي ما يريدون وما يتوبى رياستهم
وتتبعوا اهل العلم واهم عند العوام سوادا بن عرب وخلق من سلب لامة
ليشأ الله اهلوكهم وانفراهم ولم يزل هؤلاء الذين هم علماء العوام اعداء للحق في كل
امه وقون كلهم من نبي قومه ووصي محمد وده وعالم شرده وهم باهلهم هذه يكونون
اسبا في صنع الشرايع وتجديدها في سالف الدهور الى ان يتم وعده الله ان يشأ
يدعهم ويات خلق جديد وما ذلك على الله بغير اثر والعاقبة للفقير ولعلكم تتقون
الانبياء من بعد الاكرام لاداعي بربها عبادي الصالحون ان في هذا لبلوغا لعماد
هذه العلة على السبب اختلفوا لاداء والمذاهب اذ كان ذلك كذلك فنجب على ملكا
للحق والراغب في الجنة ان يطلبها بغير راي ربه ويخلصه من محب الاختلاف والفرج
عن سجون اهل واد فقلت النفس عن مصالحها ومتاعها وترك طريق الجنة والحق

بكثير من تيجل هذا الفن يفت على شيء من تصايد هذا الكتاب فيشكل في كل فكره
فيه فلو يحصل فتولد بهذه الجاد على التاويل الماسد ويدعو الناس الى التاويل
الاصابة فهو كما قيل اسامئنا فاسا جابة فليكن باسمان النظر فيما يتستغفا و
سلك في رد الاحوال فاذا اتين لك الوجه هناك قل وانا نعتم بالوقوفنا
ساحل هلكة وانك بخير في حال ثوالك عن ربك فاطق لسان شمران نيت على
الوهم فاجعل فيك قلنا قول تعالى وان تقولوا على الله مالا تعلمون وانظر الى قوله
قل ارايتم ما اتوا الله لكم من رزق فجعلهم منه حراما وحلالا قل الله اذن لكم ام على الله
تعتدون وتظن كيف يتم مستند الحكم الى التبيين فاما يفتق الاذن فانه نفس هذا

كلوه وحمده لله والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام

على الانبياء والمرسلين والاولياء المصطفين

من اتباع الهدى وتمت الاصول

الكتاب وانشىه في

تصنيف هذا الكتاب

والله اعلم

واضرا



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد وآله الطاهرين والرحمة على
 العلمين الطيبين والبدلة المتقين والناشرين ولعن الله على أعدائهم
 اجمعين **الاصول** فلما كان الواجب على كل احد معرفة اصول الدين
 عينا وفروع الاعتقادات كفاية وعينا وكان سعة الاستيعاب
 من المطالب المهمة بين العلم والاعلام والمتاصد المختلفة فيها اراء
 الفصول والمظام وعسرت على بعض البوايين المقرة في هذه المسئلة
 البليدة وطلعت على حمل من ابدلة المذكورة في بيان فقه المسئلة
 فاجبت ان كتبها شيئا ليكون نافعا للطلبة النظام والمصلحة الكلام
 وتكون لتجاوز ان لم يكن قابلا لهذا المطلب لكن باعتبار ابواب اذ كرم
 من العلماء النجوين وذكر لوجاهت جميع من الفصول المحققين من المتقدمين
 والمتأخرين يمكن ان يكون نافعا للزمام ومعين للطلبة لكرام الله
 الهادي في الطوبى القويم والفرط المستقيم وهو مستعان بالبر الوجاء
 وعليه تكون وبان هذه المطلب **في مقدمه** وفضلين **فما** اما

المقدمة

المقدمة في بيان معنى الاستصحاب واختلف العلماء فيه في السمع
 انه في عدة الاصول فاما استصحاب الحال فصورته ما يقول اصحاب
 الشافعي من ان السليم اذا دخل في الصلوة ثم راى الماء فانه ثبت
 انه قبل رؤيته للماء يجب عليه المضي في الصلوة بالاتفاق فاذا حدث
 رؤيته للماء يجب ان يكون على ما كان عليه من حكم الحال لا كوني وغيره
 من المسائل وقد اختلفت العلماء في ذلك فذهب كثير المتكلمين وكثير
 من الفقهاء ومن اصحابنا في خيفة وغيرهم الى ان ذلك ليس بدليل وهو
 الذي يفرضه الموقفي قدس الله روحه وذهب كثير الشافعيين واغبيهم
 وهو الذي كان ينص شيخنا ابو عبد الله الى ان ذلك دليل وفي
 وفي ذلك نظيرة للمحقق في كتاب نهج الوصول الى علم الاصول
 المسئلة الثانية اذا ثبت حكم في وقت ثم جاء وقت ولم يتم دليل على
 اشغال ذلك الحكم هل يحكم ببقائه على ما كان ام يقتصر الحكم به في الوقت
 الثاني الى دلالة كما يستقر ببقائه الى الدلالة حكمي عن المعيد انه
 يحكم ببقائه ما لم يتم دلالة على تغيره وهو المحذور في المتن
 الله عنه لا يحكم باحد الا من لا دلالة لاشغال ذلك السليم اذا دخل
 في الصلوة فتداحوا على المضي فيها فاذا راى الماء في ثلث الصلوة
 هل يستمر على فعلها استصحابا للحال الاول ام تناف الصلوة بغير
 من له لا يستصحابه لايلا فله من الموصلة لاثباتي قولنا

عدم التفرق بين استصحاب الحال واستصحاب الاجزاء ومبرع كلام المصنف
 كما باقي التفرقة بينهما والتمسك بالاجزاء استصحاب الحال ومن الاجزاء
 وفيه في المعتبر واما الاستصحاب فاقول انه استصحاب الحال العقل
 هو التمسك بالبراهنة الاصلية كما يقول ليس الوتر واجبا لان اصل البراهنة
 المعهدة ومنه ان يتحمل الفقهاء في حكم بالاقول ولا اكثر فيقتصر على الحكم
 كما يقول بعض الاصحاب في عين الدلالة بصفتهما ويقول الاخر في
 فتمتها يقول المتدلل ثبت البرهان فنتقن اننا ننظر الى البراهنة
 الاصلية الثانية ان يقال عدم الدليل على كذا فيجب اشفاؤه وهذا
 يصح فيما يعلم انه لو كان هناك دليل لظفر به واما ما سمع ذلك انه
 يجب التوقف ولا يكون ذلك الاستدلال حجة ومنه القول لا بآ
 لعدم دليل الوجوب الحظر الثالث استصحاب حال الشئ كما لم يتم
 بحال الماء في ثلث الصلوة وفيه العلم انه في نهاية الاصول **الفصل**
الثاني في الاستصحاب وفيما حاشا لاوله ان هذا هو حجة الام
 الناس فان استصحاب الحال هو لا فم لا فذهب كثير للحنفية وحجة
 من المتكلمين كما في الحسين البصري والسيد المرتضى وعرضا الى ان ليس
 بحجة وهو لا من هو ربه الترجيح لا عن وجه حجة من الشافعية كذا
 والصريح والتمسك في غيرهم الى ان حجة وفيه ايضا في النهاية **الفصل**
الثاني في حكم استصحاب الاجزاء في محل الخلاف فاشلت الناس

فيه

فيه فاما الاول في ان ليس حجة وفيه في التمسك به ولا حجة ولا حجة وشال
 من انه لان السليم اذا راى الماء في محل الصلوة لم يرد له في هذا
 الاصول الاول الاستصحاب حجة فلو لا كون المتكلمين والحنفية في
 شارحا انتهى بالسفر والشهيد بولست كوخوفا للسيد المرتضى ولا كثير
 المتكلمين مطلقا والحنفية في الاثبات الحكم الشرعي دون النبي الا صلى
 قائم يقولون انه حجة في النوع دون الاثبات حتى ان حجة منقولة
 بالاستصحاب على حجة لهما فمكلا لا اثبات الملك في ملك مودته
 في شجرة المسمى عليه السبيل قولنا ما فرغ من ذكر طرق الاحكام الشرعية
 وقع الاتفاق من الاصوليين واكثرهم على كونها باقية في ذكرها في
 فيه الخلاف في هذا وهي امور الاول استصحاب الحال وهو حجة عند جماعة
 من الشافعية كما في في الصغير في التمسك به للسيد المرتضى وفيه والي
 الحسين البصري واكثر للحنفية واحدا والمم الاول وفيه في السبيل الاول
 سرح في المذكور في الثاني التمسك باصل البراهنة عند عدم دليل وهو عام
 المورد في هذا الباب كسفي السبيل الثاني في الوضوء والضرورة والبراهنة
 في السليم ونفي وجوب الوتر وليس استصحاب حال العقل وقد ثبت عليه
 في الحديث بقولهم عليهم السلام كل شئ فيه حلال وحرام فان حلال حرام
 الحرام فبيده قد ندره وشبه هذا الثالث دليل على كذا فيقتضى وكثيرا
 ما يتعدله اصحاب وهو عام عند المتبع التام وفي حجة الى اصل البراهنة

الرابع الاخذ بالاقول عند صدق دليل على اكثر كدته الذي عندنا لانه
 المتيقن ينطبق على الاصل وهو ارجح اليها الناس اصل البناء
 ما كان وهو ليس استحقاق حال الشرع وحال الاجماع في محل
 كحق صلوة المقيم على الماء في الاشياء فيقول لها مرة معلومة والاصل علم
 كذا او صوابه في محل الصدق كذا البنية واختلفت الاحكام في محله وهو
 في الاصل وقال في في قوله عند الثالثة **الثالثة** فاعلة اليقين وهو البناء على
 الاصل وهو استحباب ما سبق وهو ارجح فقام اصحاب استحباب النفي في الحكم
 الشرعي حتى يرد دليل وهو المعنى عنه بالبراهة الاصلية وبما فيها استحباب حكم
 المصوم الى ورود محقق حكم النفي الى ورود ما يخبر وهو ثابت بعد استقنا
 البحث عن المحقق والناصح وثابتها استحباب حكم ثبت شرعا كالمالك عند
 وجود سببه ونقل الدية عند خلاف حال والاولى الى ان ثبت رافعا
 استحباب حكم الاجماع في موضع الرابع كما تقول الخارج من غير السيلان
 ينقض الوضوء للجماع على انه منقطع قبل هذا الخارج فيسقط في الاصل
 في كل تحقق دوامه حتى ثبت مصادق في الغرض عنه وكما تقول في التيمم
 اذا كذا او صوابه في ثناء الصلوة لا ينقض تيمم للجماع على صحة صلوة
 قبل وجوده فيستحب حتى ثبت دليل يخرج عن التمسك به وقال الشيخ
 العالم صاحب العالم انه اختلف الناس في استحباب الحال ومحل ان ثبت
 حكم في وقت محقق وقت اخر لا يقوم دليل على ثبوت ذلك الحكم فكل حكم

سواء

يبان على ما كان وهو لا استحباب لم يقتض الحكم به في الوقت
 الى دليل على التوضيحه وبما عمن العامة على الثاني ويحكي عن المعيد
 رة المصير الى القول وهو اختياره ولا كثر في السج البها في
 ثوابه في الوقت **المطلب الرابع** في الاستحباب وهو ثابت
 الحكم في الزمان الثاني قوله على ثبوت في الاول والاخر انه محقق
 لا كثر استحبابنا وخلونا للمرضى رضي الله عنه وعلانيته واكثر
 المتكلمين في العالم الثاني في المحقق والناقل المؤيد استحباب
 المدقق فاحسن الخوضاري قدس سره في شرح الدرر في
 بحث الاستحباب ما لا يخفى في شرح قول الشهيد طاب ثراه ونحو
 ذلك فيهما تالفا لثالث علم ان القوم ذكروا ان الاستحباب ثابت
 حكم الزمان لوجوده في زمان سابق عليه وهو ينقسم الى قسمين
 باعتبار انقسام الحكم اما خروجه الى شرع وغيره فالاول مثل ما
 اذا ثبت حكم الشرع بجائز ثوب وبدن شلو في زمان فيقولون
 ان بعد ذلك الزمان يجب الحكم بالجائز اذا لم يحصل اليقين بما
 يرفعها **الثاني** مثل ما اذا ثبت رطوبة ثوب في زمان فيقولون
 الزمان ايضا يحكم برطوبته لما لم يعلم الجفاف وذهب بعضهم
 الى محققين بتعيين بعضهم الى محبة التمسك الاول واستدل كل
 من الفريقين بدلائل مذكورة في محكماتها كلها فاصرة عن ثبوت

المرام كما يظهر عند التامل فيها ولم يبرهن كونها هنا بل نسي الى
 ما هو الظاهر عندنا في هذا الباب في المناظر التي في قوله ما عليه
 رة فهو سائر لمعول في اصول الفقه **المطلب الخامس** استحباب
 حال الشرع وهو التمسك بثبوت ما ثبت في وقت وحال على ثبوتها
 بعد ذلك الوقت في غير ذلك الحال فيقولون ان لا يلزم في ذلك علم
 يعلم عدمه وكل ما هو كذلك هو باق وقد اختلف فيه العامة بينهم
 قفاه جماعة وابنية اخرى واخاره من العلة رة والاشجار رة
 الى الشيخ المفيد في سبجي واكثر المرضي لا كثر قوله ببناء الاحكام بما
 ذكرنا لا يخفى عليك فتصور كلامه في هذا شأنه في الاصل في استحباب
 الحال ان الحكم المذوق قد كان ولم ينطق عنه وكل ما هو كذلك فهو بطريق
 البناء وقد اختلف في محبة الاستدلال به لافا فافهمنا البقاء وعدمها
 لعدم افادتها به فاكتر المحققين كما لم في الصيغة والتوالي على محبة واكثر
 الخليفة على بطلانه فلا يثبت به حكم شرعي ولا في عند من يرى محبة
 بين ان يكون ثابت به نفي اصلها كما يقال فيما اختلف في كونها با
 لم يكن الوكوة واجبة عليه ولا صل بناؤه او حكم شرعي مثل قول الشيخ
 في الخارج من غير السيلان انه كان قبل خروج الخارج من السيلان
 البقاء حتى ثبت مصادق الاصل عند انتهى **اما الفصل الرابع** في
 ذلك لادلة المذكورة في كتب اصول الفقه وما يتعلق بها قال الشيخ طاب

ثواب

الاول

ثوابه في عدة الاصول بعد ما ذكرنا من قوله في ذلك فلو قيل ان يكون
 يقال في المثال الذي ذكره قد ثبت وجوب الحق في الصلوة قبل روية
 الماء ولم يدل دليل على ان روية الماء حديث ولو كان كذلك كان عليه
 دليل شرعي فيما لم يكن عليه دليل على ان ليس بخبر وجب المضى
 الصلوة غير ان هذا يخرج عن باب استحباب الحال ويوصي الى الطهارة
 من الاستدلال بطرقة الفقه لانه في قوله الحديث والذي يمكن ان ينعقد به
 طرقة استحباب الحال ما اوكتافا الذين ان يقال لو كانت الحالة الثانية
 الحكم الفعل كان على ذلك دليل فاذا ثبتنا جميع ادلة فلم نجد ما يدل
 على ان الحالة الثانية خالصة للحالة الاولى دل على ان حكم الحالة الاولى
 باق على ما كان فان قيل هذا يرجع الى الاستدلال بطرقة النفي وذلك خارج
 عن استحباب الحال فيل الذي يريد استحباب الحال هذا الذي ذكرناه فاما
 غير ذلك فليس كما يحصل غير قابل به وهذه الجملة كافية في هذا الباب
 وفي في سلة الثاني بعد ذلك الخوف واختيار الزوم الدليل ان كان البقاء
 مدعي العلم بالعدم يخاف ما اذا كان مدعي التمسك فلا يلزم ذلك لانه
 لان قوله لا يعدم منها فاعلم بان دلالة كالحجب على التمسك ذلك على طر
 الاستدلال بخلاف في ذلك لان الثاني في الحكم يستدل بان يقول الحكم
 الشرعي فاقبل الله تعالى به فلا بد من ان يدل فاذا عدمت الدلالة
 على ذلك من كتابك لشرع والاجماع وجب طرق الادلة على ان الحكم منف

فليس لنا شئنا القيد على نفي ضرورة كونه دفع الله ما رآه في كل مرة
 فأمثل لا مكان المعادفة بان يقال لما كان قبا المكن انما يحتاج الى العلم والابا
 التيمم شلوا موكن فبقا ابا جبر يحتاج الى الملة والتعبد به يحتاج الى التيمم
 الشارع ومع نفي لو كان التيمم شلوا بعد التمكن من استعمال الماء فيجب
 للصلوة او كان حكم الحاله الاولى باقيا لكان عليه دليل شرعي فلما لم يكن
 عليه دليل شرعي كما هو المفروض والمنهوم من تقريره وجب ان لا يكون
 ولا يكون الحكم الاول باقيا فان قلت الاستصحاب دليل عليه قلت كل
 حصل فان ادعيت كون الاستصحاب دليل عليه فهو مضادة وتحليل
 البيان وان قلت يحتمل ان يكون الاستصحاب دليله واذا قام لاحتمال
 بطل الاستدلال قلت لاحتمال الزامية على النافي الذي يدعي العلم
 بالعدم فاقامة الاحتمال غير مفيدة له وبان يقال قبل الشروع في الفعل
 كانت الذمة مشغولة بما هو مكلف به وبني شرعا للصلوة مع التيمم شلوا
 علمنا جواز التعبد به فلو جاز التعبد به بعد وجود الماء ايضا لكان
 عليه دليل والمفروض عدمه وان يقال كون الماء حدثا وغير حدث
 حكم شرعي يحتاج الى بيان وجود دليل عليه وان لم يكن وجود الماء حدثا
 شلوا لكان عليه دليل الى اخره لا العادة تدركه وفيه في جواب الدليل الثاني
 من دليله فيكون الدليل على الثاني حيث لا الدليل على الثاني مستغنى
 كما فانه الدليل على براءة الذمة وعن الثاني يمنع الصدوق ان

كان

كان في التعليقات الى ان لا يقال بالثبت لو ثبت ما ادعيت
 لعلم بالضرورة وهو بطلان الادلة والادليل وهو بطلان الادلة
 على الثاني فانه يقال لو اشق لعلم بضرورة او استدلال وهما متعين
 اشق ايضا ما ذكره انما يصح لو لم يحتمل وجود المصلحة في الوقت
 في الحكم فاصح ذلك في نظير الاول قبل هذا البحث حيث الفصل في
 بيان الاشياء التي يقال انها على الخطر والاحتمال احراز التوقيت
 انك وانت عليه بانه قد ثبت في العقول ان اقدامه على ما كان
 المكلف كونه في حيا مثل اقدامه على ما يعلم الا ترى من قدم على
 بما لم يعلم تحت مخبره جرى التبع مجرى من اخبر مع علمه ان مخبره على خلاف
 ما اخبر به على حد واحد واذا ثبت ذلك فمقدار ذلك على حد
 الاشياء قطعا ينبغي ان يجوز كونهما في حيا واذا جوف ذلك فيجوز الاقدام
 عليها فان قيل نحن فاقم من حيا لانها لو كانت في حيا لم يكن لا يكون
 مستدلة لانها ليس لها جهة في يلزمها مثل الجهل والظلم والكذب
 والعبث وغير ذلك ولو كانت نتيجة للعدو لوجب على القائم ان
 يعلمنا ذلك ولا ان كلفنا ما لم يعلمنا ذلك علمنا احتمال عدو
 وذلك ينبغي ان لا با حتم لا يتبع ان يقول المستد بالعدو منا
 جهة الفعل على التعقل فينتج الا علوم ويكون المصلحة لنا في التيمم
 في ذلك والشك وتجويز كل واحد من الامرين والعالم يتبع ان يتبع

للمصلحة يتكنا او المصالح من المصلحة بالعلم لم يلزم عدو
 على كل حال وصار ذلك موقفا على تعلل المصلحة بالاعلام او المستد
 بالشك محجب لاعلام وذلك موقوف على التيمم في كل وقت في حيا
 الغير وهذا يصح فيما يعلم انه لو كان هناك دليل الظاهر لكان فاعلمنا
 سابقا فان قلت التوقيت الذي له هو التوقيت في الحكم الواقعي
 لا الظاهري وكلو مدة في الحكم الظاهري كما يظهر في التام ايضا خاد
 الدليل ان وقوع ذلك التكليف يلزم ان كان العلم بالكلف به فاذا فرض
 عدمه يلزم التكليف بما لا يطاق وهو قل قلت كلونا ان الدليل كما
 قوله غير تام ويحري في انما التيمم والتوقيت والتدبر في المسائل المتعلقة
 بالاعمال واقع فاقولون في تلك المواضع فبحار فيما نحن فيه بل هو من
 جزئياتها فان قلت فما الحل قلت يتفحص الكلام في هذا المقام انه اذا
 تماضى الزمان في حكم شرعي اولم يربط دليل خاص ببدلنا الجهد والظن
 بحيث كان ما فوقه الحجج المنفي فلم يحصل الترجيح والاطلاع بالدليل في
 التوقيت في الحكم الواقعي لان احتمال الضرر والعيق والحسن والقعق فبما
 عند العقل والروايات الدالة على التوقيت موجودة في الشرع والاحكام
 بالنسبة اليها فيقول ما ان يكون التكليف بما لا يطاق محال مطلقا
 وانما ان يكون محالا اذا لم يكن المكلف با مشاله وصح فان كان المكلف
 دخل في غيبة الاجام من يحتمل ان يكون الذي يجب عليه امر واقعي محمول
 وعلى التقديرين لا يخرج من فلو صح انما ان يكون الاحياط فبعدمه كما في غسل

لحم

للمصلحة يتكنا او المصالح من المصلحة بالعلم لم يلزم عدو
 على كل حال وصار ذلك موقفا على تعلل المصلحة بالاعلام او المستد
 بالشك محجب لاعلام وذلك موقوف على التيمم في كل وقت في حيا
 الغير وهذا يصح فيما يعلم انه لو كان هناك دليل الظاهر لكان فاعلمنا
 سابقا فان قلت التوقيت الذي له هو التوقيت في الحكم الواقعي
 لا الظاهري وكلو مدة في الحكم الظاهري كما يظهر في التام ايضا خاد
 الدليل ان وقوع ذلك التكليف يلزم ان كان العلم بالكلف به فاذا فرض
 عدمه يلزم التكليف بما لا يطاق وهو قل قلت كلونا ان الدليل كما
 قوله غير تام ويحري في انما التيمم والتوقيت والتدبر في المسائل المتعلقة
 بالاعمال واقع فاقولون في تلك المواضع فبحار فيما نحن فيه بل هو من
 جزئياتها فان قلت فما الحل قلت يتفحص الكلام في هذا المقام انه اذا
 تماضى الزمان في حكم شرعي اولم يربط دليل خاص ببدلنا الجهد والظن
 بحيث كان ما فوقه الحجج المنفي فلم يحصل الترجيح والاطلاع بالدليل في
 التوقيت في الحكم الواقعي لان احتمال الضرر والعيق والحسن والقعق فبما
 عند العقل والروايات الدالة على التوقيت موجودة في الشرع والاحكام
 بالنسبة اليها فيقول ما ان يكون التكليف بما لا يطاق محال مطلقا
 وانما ان يكون محالا اذا لم يكن المكلف با مشاله وصح فان كان المكلف
 دخل في غيبة الاجام من يحتمل ان يكون الذي يجب عليه امر واقعي محمول
 وعلى التقديرين لا يخرج من فلو صح انما ان يكون الاحياط فبعدمه كما في غسل

في باب خلاف الحديث والعلم واما اذا لم يمكن الاحياط فان كان
 الاشكال باعتبار عدم ورود النص على شيء من الطرفين وكان مشكوكا
 على فائدة فالأظهر التحريم كما صح به بعض الأفاضل لعدم امكان الرجوع
 ونسبوا احتمال الضرر والنفق والعقاب لقوله والناس في غمرة ما لا
 يعلمون وانما جعل الله علم من العباد في موضوع عنهم واما ما لو كان
 كان الاشكال باعتبار المعارض وعدم امكان الرجوع فان ظهر النص والتحريم
 كما صح بكثر من اصحابنا رحمهم الله لما ذكره لقوله بايها اخذت من
 التسليم وسعدته واذا لم تعلم فوسع عليك بايها اخذت فوسع عليك
 حتى يري لنا في عدم فترده لقوله في رواية الروا في قلتها معا
 موافقان للاحياط وانما نحن لان نكتفي بوضع مثال اذن تخير صحتها
 وتأخذ به وتدع الآخر واما ما لو يمكن التحريم مطلقا فلا بد لاجل
 رة كان نظير فعل اذا لم يمكن حصول العلم وانقطع تعين العمل به والاكتفاء
 وسيجي اليك في كلام شراح الدرر في التحريم ما فيه اذ عرفت هذا
 فلهذا ان اشاء الدليل المحرم لا يستلزم اشفاء الدليل العام ولا يكون
 اخيارا في شيء منها مفيدا له في حجة الاستصحاب لا ان اراد بقوله رة
 لو كان وجودها محتملا كونه محتملا بدون التحريم والاحياط فيجب
 على المكلف نفس الصلوة البتة والاشياء بالوضوء عينا شلو يرد عليه
 انه لا يلزم من بطلان التوهم ثبوت مطلقة في حقها في الحالة الاولى

لاصال

لاصال التحريم وغيره وان اراد عدمه ومن التحريم وغيره يرد عليه بطلان
 التوهم كما فصلنا ويمكن القول فيها ايضا بالاحياط مطلقا والاشياء
 جميعا لا في الاشكال المشكوك وتحويل براه الدقة بقينا لكن فليس كان في بعض
 العلم والاحكام طاب ثواب في تجنب الاخبار بعد ابراهيم لعدم لزوم العمل
 بالنظر كما سلكوا بهذه العبارة وبازاء هذه الظاهرية فربما اخرى وهو
 تحصيل البراهة اليقينية في الجميع بالاشياء بكل ما حصل وجوبه وتلك
 ما حصل جزمه ولا يخفى ان هذا وان كان يحصل لاحياط والعلم براه
 الدقة في كثير من الاحكام لكن لا يمكن العمل به في بعضها كما يكون في رة
 الوجوب والجهة كصلوة الجمعة على تعذر القول بوجوبها عينا انما
 رعاية ذلك في جميع ما يمكن رعاية بوجوب الحج والضيقة المتعين في
 الدين مثلا يلزم بكوا وكل صلوة انسانية مما يوجب عذبة بان
 تارة بالجرى بالتسليم مع قصد الوجوب بالسورة وتارة بالجرى مع قصد
 الاحتياط تارة بالاختلاف مع قصد الوجوب بما تارة بالاختلاف مع
 قصد الاحتياط بما لا يخفى ان ذلك من الاحكام التي لا يسع الحرف تحصيل
 الاحياط في جميعها او لا يستلزم التبعية عظيمة ووجه شديد لعل العلم
 باخبار الاعداد ورعاية الظن الحاصل بها وليس في ذلك التبعي والاحياط
 بينهما اذا احتج الى الجمع اظهر واسلم والله تعالى يعلم انتهى كلامه في
 الاخبار الواردة في الاحياط كثيرة ذكرنا بعضها منها بل ادعى الشيخ

توهمها في الباب المذكور كما يحجج بالاستدلال في رجاء بل لا خلاف فيه
 ايضا والخلاف فيه في الوجوب مطلقا والاحتياط كذلك او
 التفصيل بحسب الظاهر للمحقق في الواجبات المسمى في الوصول في
 علم الأصول المسئلة لانه العمل بالاحياط غير لازم وصار حذرون في حجة
 وانه لا حذرون مع اشغال الدقة يكون العمل بالاحياط واجبا ومع
 عدمه لا يجب مثله ذلك اذا وقع الكلفة الا انما تعد بحسب اصلها
 هل يظهر ببساطة والادب من ذلك ايضا بحسب ما بل السعة في الباب
 المذكور بعد مثل رواية ما جعل الله علم من العباد وهو موضوع عنهم
 هذا مخصوص بالوجوب فانه لا يجب لاحياط بغير احتمال الوجوب
 بخلافه الشك في التحريم يجب لاحياط ولو وجب لاحياط في المعاش
 لزوم تكليف ما لا يطاق وكثير من الاشياء يحتمل الوجوب التحريم ولا خلاف
 في نفي الوجوب اذا علمنا اشغال الدقة بعبادة معتد وحصل
 بين توهمين كما لعق العام والظهور والمعمود في واحد الصلوات اثنين
 ويحتمل ذلك بحسب الجمع بين المعاشا وبين التحريم تركها اما قطعا لليقين
 ويحتمل التحريم بوجوب احد ما بعد علة باحادثة الاحياط والسنن
 من ذلك ما لا وجب وطى الفرقة واشتهرت بالجانبية او قل شخص
 حذا او قضا واشتهرت كذا باحتمال القطع بحججهم في الاجنبية
 مع الاشياء وعدمه وكذا اقل السلم بخلافه في جميع بين العباد

فانه

فانه مخصوص بغير صورة الاشياء فان المنصوص على اشياء كثيرة كما
 القبلة والفاضة والنوبين وغير ذلك وليس شيئا من عمل العموم
 احاديث لاحياط على ان هذا الحديث لا ينافي في وجوب الاحياط
 والتوقف لحصول العلم بها بالنقل المتواتر كما مضى واي وقوله موضوع
 قوله طاهره على رادة الشك في وجوب فعل وجودي لا في تحريمه صافا
 الى النقل في المقامين واي في حديث الترمذي في لعة قال فاعلم ان
 عليها العدة ولم تعلم كم هي فعدت عليها الحجة فسأل حتى تعلم اول اذا
 عرفت هذا فظهر لك ان العمل بالاحياط كلية الاما استثنى خصوص ما عند
 اشغال الدقة تنفي الاحياط وان الدليل العقلي والنقل الذي ذكرناهما
 يجرى فيه ان كان غير الموجب قابلا للاستصحاب كما هو الظاهر في
 الاحياط فلو اقل من الاستصحاب لا ان يخصم فليقول بالاستصحاب
 كلية لكن الاشكال في تحقق الاحياط في بعض الموارد ظاهرة المشاء
 بان معنى الاحياط وتحقيق موارد له ليس كالحال في جميع
 وفي الحديث اخذ بالحائطة لانه لا ياحياط في ايام الدين تبارك
 احياط بلام نفسه اي اخذ بما هو حوط له اي وفي ما يجان و
 احياط بالسؤال اخذ به واحط الرجل اخذ بالشد وانما هو حوط
 الشيء اي وورعها يحوط حوطا واحطه اذا خطه وضانه وشد عنه
 وتوفي على صلاحه وانه في حق احط الرجل نفسه اي اخذ بالغة

منه

وقال في حق واحاط اخذ في الحرام والاسم المحوط والمخطوط وكثير من قول الحرام
 ضبط الامور والاختصاص بالصفة كالشراء والبيع والظواهر ان المعنى المراد
 بالاحياط في الاخبار المعنى القوي لعدم ثبوت الفعل اما تحقيق عارضة
 فتارة اما ان يحقق للكلف مع في العمل والاختصاص بالصفة والوقاية من جميع
 بحيث لا يبقى له خوف كما في فعل الجعل والردود والوجوب والاستحباب اذ
 لا خوف في فعله ولو لم يكن في الامة المرددة بين الحرمة والكراهة فانه لا خوف
 في تركه فهو مورد للاحتياط بل شبهة وذكرنا بعض ادلة وجوبها بقا
 قوله التحقيق في كتاب اصولنا جميع القائلون بالاحياط يقولون
 مع ما يربط اليه لا يربط ويان الثابت اشغال الذمة بغيرها
 ان لا يحكم بغيرها الا بيقين ولا يقين في ارفع الاحياط والجواب عن
 الحديث ان تقول هو جبر واحد لا فعل بمثله في مسائل الاصول للمناه
 لكن الزام المكلف بالافعل مظنة الرتبة لانه الزام شق لم يدل
 عليها فيجب اطرافها بوجوب الجبر والجواب عن الثاني ان تقول البراءة
 الاصلية مع عدم الدلالة ان اقله تجزؤا اذا كان لا يقدّر تقدير عدم
 الدلالة الشريعة على الزيادة كان العمل بالاصل اولى وضع لاسلم
 اشغال الذمة مطلقا بل لاسلم اشغالها الا بما حصل الاشارة
 عليه واشغالها با حكام الامور ويمكن ان يقال قد اجننا على الحكم
 بنجاسة الاناء واخلفنا فيما به يظهر فيجب ان يؤخذ بما حصل

ط
 ح

علم

عليه في الطهارة للقول ما اجننا عليه من الجنازة بما اجننا عليه
 للحكم بالطهارة انتهى كلامه في الجواب عن الحديث قول يمكن ان
 يقال ان احاديث الاحياط كثيرة على ادعي تواترها وعلى تقدير التسليم
 ينبغي ما فيه انشاء الله تعالى واما قوله سلمنا الى ان لا يمكن ان
 لان العمل اذا كان محل الاحياط فكيف يكون الزام شق لم يدل
 عليه مع وجوده ولا روايات الاحياط وعلى تقدير التسليم بحال الاكتمال
 بحكم الفعل واما قوله ويمكن ان يقال لم يمكن ان يكون اشارة
 الى الروايات انما لا على عدم نوال اليقين لا بمثله فليست في ذلك
 ما ذكرنا من وجوده والاحياط مطلقا لوضع الردود بين الوجوب
 والكراهة مفردا او مع الاستحباب ايضا او الردود بين الحرمة والاستحباب
 مفردا او مع الكراهة واما ان لا يحقق في امان يتصور العمل بجميع
 الاقوال والاحتمالات بدون تفاوت في الاوقات كالعقود والبراء
 في اربعة افراس او تبعا بحسب الاوقات كصلوة الجمعة والظهر في
 المشهور ولا يتصور كما اذا تحقق براءة الهول قبل الزوال وعلى جميع النوازل
 امان ان يمكن للمكلف تحصيل مقارن لدفع الخوف كصدقه لا يمكن
 كما اذا قد قدره السفر في وقت قدور امكن الجمع هل يجرى الجمع الى
 الحج والقبول المفسنين ولا في الاصل الاول لظاهر ان الاحياط في الجمع
 بين العقود والتمام ان لم يتصور تحصيل مفرد او مثل اذ اذ تسفلان

والظواهر والاحتياط
 وقت الجمعة

الردود في غير الزمان والوقت

في اختيار احدهما احتمال ترك الواجب والحرام معا موجودا
 للجمع بينهما فان غلب ما يحتمل فيه استحباب الحرام ولا شك ان ذلك
 ما يخاف والحرام يقتضي اختياره فان قلت يقتضي تقدير الجمع
 فعل الحرام لانهما لا يجبان معا اتفاقا فالجمع يقتضي التمسك في
 العبادة وهو حرام والوقوع في المهلكة اصعب واخوف مما يحتمل
 الوقوع فيها فكيف يكون الجمع مورد للاحتياط قلت ذلك
 ثم انشأ لان عدم وجوبها عينا اتفاقا واما بعنوان الاحياط
 وتحصيل الواجب من بينهما يثبت كيف يكون ابا ما بعد ما
 ما ذكرناه من قول الزوم للجمع ولا دليل على عدم جواز الاشارة الى ذلك
 المستكبر كما صرح به شارح الدرر قدس سره فان قلت سلمنا
 عدم اليقين بكونه شرعا وحراما لكن الاحياط للدين يقتضي
 الاحتياط ما يمكن كونه دينيا وحلا وعدم الدليل على عدم الجواز
 لا يكفي للاحتياط بل يجب عليه ثبات الجواز قلت فعلى هذا لا يتيسر
 للمكلف ارتكاب شيء من الاحتمالات وهو منفي قطعا لبقاء
 التكليف مع انه لا يجرى مفهوم بعض واحدا لاحتياط مثل ما حط ذلك
 بما شئت وخذ بالاحياط في جميع امورك ما تجد اليسر في
 فلو احتج الى ثبات شرعيه بدليل اخر لبيد رجاء فان قلت
 كيف يصير والنية قلت اسلم في النية شرطية القرينة كما حقق

العلماء واما الزوم بتعيين العبادة بكونها واجبا خصوصا على
 الاحتياط فلو وعلى الثاني في فعل الجملة فقط خوف ترك الواجب
 وفعل الحرام معا موجود في فعل الظاهر في وقت صلوة الجمعة لا كذلك
 وفي فعلها معا خوف فعل الحرام لادم في بيان صلوة الجمعة خارج
 وقت الجمعة ترك الواجب يثبت كون الجمع على الاحياط فقط
 تامل لانهما مع فعل الكلام الظاهر خارج الوقت بل الجمع بين الجملة
 وفعل الظاهر كدهما موافقان للاحتياط الا ان يرجح الجمع لما ذكرنا
 هذا اذا تساوى احتمال الوجوب في الحرة من حيث التسلسل عند المكلف
 وكذا تساوي الخوف في العقاب في فعل في الفعل الحرام وتوالت الواجب
 واما اذا لم يتساوى او من حيث المسئلة او من حيث الخوف العقاب
 كما سبقنا من بعض مشائخنا طاب ثراه ان بعضا يقولون ان
 فعل الحرام اسهل علينا من ترك الواجب يحتاج الى ملو حفظ النسبة
 والترجيح وقصد السفر في كل جهة وانما ان الظاهر بدون رتبة
 يحصل للاحتياط ان سلم ان الشريعة السهلة في فعله لفضو
 والجمع لانهما ويمكن ان يقال وان كان بعيدا اختيارا للمو
 قبل الوجوب وهو مورد الاحياط كما قل عن العلماء رحم طاب ثراه
 وعلى الثاني الاحياط في تحصيل المفرد لم يكن منفيما كما ذكرنا
 وعلى الرابع قلنا من لم يتصور الاحياط متسعين التحير فان قلت

العلماء

وجوبه ويدل عليه ايضا الروايات المذكورة اولها ايضا ما وقع في بعض
 الاخبار من انه لا يثبت الاحتياط حتى تعلم الحكم والجواب الجواب من انه لما كان
 هذا الاصل مشهورا بل ربما كان اجماعا على ما نقله المحقق في اصول حيث
 قاله اطيع العلماء على ان مع عدم الدلالة الشرعية يجب انما الحكم على ما
 البراءة الاصلية فاحتمال القرينة في تركه منقطع ما لم يثبت الوجوب شرعا
 والروايات معارضة ثبوتها ويمكن الجمع بما ذكرنا من الوجهين كون عليك
 والاحتياط هما امكنتك فان سواها المراهقة التي الظاهر من قوله
 لاصولة الا بطور وامثال وجوب الطهارة الشرعية ملائمة لجميع اجزاء
 الصلوة كما في بعض العلماء وهو مذهبنا ثابت في كل النوع الاول
 فقط كما ذكرت من الاخبار والاجماع والان على شرطية الوضوء او ان
 او التيمم المشروعة لجميع اجزاء الصلوة يجب حصول العلم الشرعي بوجوده
 فالتيمم باصل البراءة لا يخلو عن اشكال مع عدم جواز في جميع موارد الاحتياط
 كما اذا استعمل الجواز والاحتياط بعد التقطع من جهة اصل البراءة في بعض المواضع
 سلمت فان كان الغرض من الاحتياط هذا الاصل فيما يقع اجزاء فلو لم
 يمتد وبالجمل كقول الشيخ رحمه الله في بعض مواضع وجوبه عدم الدليل لعدم
 كان المروا فان كانا فاشكال اخر والا فليفتقر بغيره حتى يظن في صحة
 وسفاهة لا يفتقر عدم صحته قوله فلما لم يكن عليه دليل في مورد الاحتياط
 على كون وجود المارحدا الا ان يقال انه ذكره بعنوان المثال ولا مناقشة في

المثال

المثال ويؤيده ورود الاخبار المحصورة بهذه المسئلة واحدا من العلماء
 فيها واختياره وهه خلوها للاستصحاب ايضا في العلوية في الخلف
 وان وجبه وقد فعل في الصلوة في الشيخ في النهاية يرجع ما لم يكن وهو
 ابن ابي عمير والابن جعفر بن بابويه والشيخ رحمه الله قول اخر حتى كبره فتناسخ
 لم يبق له الرجوع وبقي في صلوة بيمينه وهو اختيار العبد والسيد المقتضى
 في مسائل خلوها وقوله ابن البراء واختاره ابن اوديس في ابن ابي عمير
 وقد روي انه يعني في صلوة وكلمة اوله بركعتين اختياره للرجوع مالم
 يركع قوله لا يركع الا ان يقال ان ابن الجندان وجد الماء بعد دخوله
 في الصلوة قطع مالم يركع الركعة الثانية فان ركعها معني في صلوة فان
 وجبه بعد الركعة الاولى وخاف من ضيق الوقت ان يخرج ان قطع رجوعه
 ان يخرج من ان لا يقطع صلوة فاما قبل فلو يد من قطعها مع وجود الماء ثم
 قال الشيخ رحمه الله ايضا في الحدة واستدل من غير احتياط في الحال بما روي
 عن النبي صلى الله عليه واله ان الشيطان ياتي احكامك فنفي عن القيمة يقول احكامك
 احكامك فلو يفتقر حتى يسمع صوتا او يجد ريحا فبقا على الحال الاولى
 وايضا قد نفى على ان من يقن الطهارة ثم شك في الخلو فليست عليه
 ان يستحب للحال الا في فتحي ان يجعل في الخلو في نظائره واعترض
 ذلك من نفي القول به بان لا نفاذا في هذين الوجهين ايضا
 دليل وهو قول النبي صلى الله عليه واله وسنونه بن الحارثين وكذلك الاشفاق على ان

والموجب للعمل هناك موجود في وضع الخلو فثبت العمل به في الاولى
 فكمس يقن الطهارة وشك في الحدث فانه يعمل على يقينه وكذلك
 بالعكس من يقن طهارة ثوبه في حال غيبه على ذلك حتى يعلم خلوها
 شهدها براءة غيبه على يقينها حتى يعلم بانها ومن غيبه تستطع
 حكم بقا الحكمة ولم يسم مواردها ليقين الموابت وما ذلك الا
 الاحتياط في الحيوة وهذه العلوية موجودة في مواضع الاحتياط
 الواقع اطيع العلماء على ان مع عدم الدلالة الشرعية يجب انما الحكم
 على ما يقتضيه البراءة الاصلية ولا نفى للاحتياط بل هذا فان
 قال ليس هذا الاحتياط بل هو ايقان الحكم على ما كان لاحكام
 بالاحتياط بقلنا نحن نفى بالاحتياط هذا القدر لا نفى بربطها
 سوى ذلك ثم قال في الذي يختاره حتى ان نفى في الدليل القضي
 لذلك الحكم فان كان يقتضيه مطلقا وجب القضاء واستمر
 الحكم لعقد النكاح مثلا فان يوجب حل الوطى مطلقا فان وقع
 الخلو في الاوقات التي تقع بها البطون كقولنا نتجلى بربط
 فان استدلل على ان الطلاق لا يقع بها لوقوع حل الوطى ثابت
 قبل التعليق بهذه فيجب ان يكون ثابتا بكذا كان استدلالا
 صحيحا لان مقتضى التمسك به هو العقد فمقتضا مطلقا ولا يعلم
 ان الاوقات المذكورة واقعة لذلك لاقتضا فيكون الحكم ثابتا

حال شك في الحدث مثل حال يقين الطهارة فلو شك فيها
 ذلك ان يقوم في كل موضع دليل على ان الحالة الثانية مثل الحالة
 الاولى حتى يصير اليه انتهى كل موضع الله مقامه وايضا في قوله
 ان اثبات المسئلة الاصولية بمثل هذا الخبر شكل لوجاز في الفروع
 وعلى الثاني ما يحكي في كل موضع العلوية انشاء الله تعالى وقول
 المحقق رحمه الله في كتاب اصول المذكور متصلة بعلوم المنقول والناجوه
 الاول ان مقتضى الحكم الاول ثابت في ثبوت الحكم والمعارض لا يصلح
 رافعا لموجب الحكم بثبوت في الثاني اما ان مقتضى الحكم الاول
 ثابت فلو فاشك على هذا التقدير واما ان المعارض لا يصلح رافعا
 له فلو ان المعارض انما هو احتمال مجرد ما يوجب في الحكم لكن
 احتمال ذلك معارض احتمال عدمه فيكون كل واحد منهما مدفوعا
 بمقابلته فينتج الحكم الثاني سيما عن رافع الوجه الثاني في الثاني
 او لا قابل للشكوت ثانيا والا الاثبات من الامكان الذي لا
 استحالة يجب ان يكون في الزمان الثاني جائز للشكوت كما كان
 اولاه فيقدم الامور لا يتاح الخروج الممكن من احد وجهي
 الآخر الامور فاذا كانت التقدير تقدير عدم العلم بالموثر يكون
 بقاؤه لوجبه في عدمه في عقائد المجتهدين والعمل بالراجح واجب
 الوجه الثالث عمل القضا باسحاب الحال في كثير من المسائل

والجواب

اولا الله

عقله بالمتقني لا يتأهل المتقني هو العقد لم يثبت انه باق فلم يثبت
الحكم لانا نقول وقوع العقد اقتضا حلا الوصل لا مقيدا بوقت فلو
دوام الحل نظرنا الى وقوع المتقني لا الى واهمه فيجب ان يثبت
الحل حتى يثبت الواقع فان كان المنع يعني كالا ستحيابا اشرا اليه
فليس لك معلوم غير دليل وان كان يعني به امر او اداء للمنفق
مفروضه عند شئ كلوه رفع الله مقاصده لا صاحب العلم اذ هذا
الكلام جيد لكنه عند التحقيق يجمع عما اخبره اولاه وميل الى القول
الاخر كما يوشك اليه فيسلبهم بموضع النزاع بمسألة المستقيم وينفع
حجة المرتضى ثم فكأنه استسمر ما يره على حجاج من المناقشة
فاستدل بهذا الكلام وقد اختار في المعتمد في المرتضى وهو
الاخر اقوله فيجوز ان يقال ان الحق من قوله وهو المختار اي
عند اكثر من واحد المشهور كما خرج في الرواية بانه المشهور
وبه زيادة من حيث قال الذي تختاره نحن وان يقال الذي
وهو المختار في الجملة وفيه زيادة بعد ويرد على الدليل الاول ان
الفتنة المسماة كلية وفي جميع موارد الاستحياب ثبت الدليل في
الزمان الاول لا الثاني ايضا لا يهدية نفعيا في ثبات الكلية
الا ان يقال مرادى بحجة الاستحياب في صورة دل الدليل على
دوامه كما سيجي صريحا في كلام بعض العلماء ويرد على الثاني انه

بالمعالم

لا يلزم من جواز الشك في الزمان الثاني وهو ظاهر ويرد على الثاني
انه لا يتم علوا بالاستحياب في هذه المواضع وسرقة العمل لا استحياب
لا يلزم العمل بالاستحياب على تقدير التسليم بحتم ان يقال يجوز
ان يكون الاستحياب حجة في بعض المواضع باعتبار العمل خاص فلا يلزم
حجية كلية كما هو ملط وجود على الدليل الرابع انه لا يتم ان يعلم بالعبارة
الاصولية باعتبار الاستحياب والعمل لا يولد اخر كما هو على تقدير
التسليم لا يثبت المسألة واما الحق الذي ذكره فهو منقطع
النظر عن امكان بيان فائدة توسط الاستحياب وعدمه من
التخصيص عنى صحيح والصواب ان يقول ان نظر في الادلة مطلقة
سواء كان الدليل ذلك الدليل المتقني لذل الحكم ودليل اخر
مثل ان المتيقن لا ينقض بالشك وجوب الاستدلال واما ما
فليست به وهذا الايراد سوجه على السيد المستطاب ثمه ايضا كما
صاحب المعالم ذكره اجتمع المرتضى بربان في استحباب الحال جمعا
بين حالين في حكم من غير دلالة لان الحالين مختلفتان من
حيث كان غير واجدا لهما في احدهما واجدا له في الاخرين فكيف
سوى بين حالين من غير دلالة لانه اذا كنا قد اثبتنا الحكم
الحال الاول بدليل فالواجب ان ننظر فان كان الدليل ثانيا ولا
الحالين سويا بينهما فيه وليس ههنا استحباب ان كان ثانيا ولا

المراد

الدليل انما هو الحال الاولى فقط والثانية عارضة من دليل قوله يجوز
مثل الحكم لهما من غير دليل وجوز لان الحال مع الحاشية من الدليل
الاولى لو دخلت من دلالة اذا لم يجوز اثبات الحكم الاول لا بدليل
لذلك الثانية ثم اوردوا لاحاصلا ان ثبوت الحكم في الحالة الاولى
يقتضي استواره الا مانع اذ لم يجز ذلك لم يعلم استمرا الاحكام في
موضع وحدوث الحوادث لا يمنع من ذلك كما لا يمنع من كمالها
وما يجري الجارية من الحوادث فيجب استحباب الحال ما لم يمنع مانع
واجاب بانه لا بد من اعتبار الدليل الدال على ثبوت الحكم في الحالة
الاولى وكيفية اثباته وهل يثبت ذلك في حالة واحدة او على
الاستمرار وهل يثبت بشرط على ولو يتعلق له وقد علمنا ان الحكم
الثابت في الحالة الاولى وانما يثبت بشرط صدق الماء والبارد والحال
الثانية موجودا ونفت لا تتم على ثبوت في الاولى واختلفت في
الثانية فالحال الثاني مختلفان وقد ثبت في العقول ان من شاهد
زينا في الدار ثم غاب عنه لا يحسن ان يفتقد استمرا كونه في الدار
البدليل يتجدد وصار كونه في الدار في الثاني وقد زالت الرواية
كون غير منهما بعد الرواية فاما القضاء بان حكم الملك وما جرى
مجرها لا يمنع من استمرا الاحكام فذلك معلوم بالادلة وعلى ادعي
ان روية الماء لم تغير الحكم الدلالة ثم ان قيل ذلك يجب من قوله

فيجب

فيجب ان لا تقطع خبر من خبرنا عن ملكه وما جرى مجريها من البدل على
استمرار وجودها وذلك انه لا بد للقطع على الاستمرار من دليل باعنا
او ما يقوم مقامها ولو كان البطلان بخبرنا عنه على سائر الخبر جازنا
لذلك الغلبة الخبر لان يمنع من ذلك خبر متواترنا دليل على ذلك
بدنه انتهى كلوه رفع الله مقاصده اقول قد علمنا سلطان المحققين
على قوله قدس سره من حيث كان غير واجد في احدهما واجدا في الاخر
بان هذا في هذه المادة المحصورة موجه ظاهرها عرفت وفي غير ما حقل
الناظر ولا اوجب له ما لم يدل دليل على الوجود في ثاني الحال لا يحصل الظن
بالوجود في غير ما العلم بالوجود في الزمان السابق وكذا حكم البطلان
ربما يتوهم ذلك حصول الظن فيجب ان كان كعادته وغيرها وعلى قوله
قدس سره وقد علمنا ان الحكم الثابت في الحالة الاولى لا يثبت في الاخرين
هذا الكلام لا يجري في سائر محال الاستحياب كما عرفت شئ فظاهر
الحتمى نوعي الى كونه ايراد على السيد المطاب ثمه وفي دروده ناسم لا يمكن
ان يقال ان غير السيد قد يفتقد الحال في حصول المثال الذي كان
ولا بينهم واصالة سائر الاشياء عطفية لسيطرتها فانما سبها
الدليل ولا يحتاج هذا الدليل الى فهم ما ذكره بقوله ولا فرق بين
اعلم ان الحتمى منع حصول الظن ولم يمنع حجة على تقدير حصوله
لانه ايضا محل منع ذلك المعلوم في النهاية في الفصل الثاني

كل ما

الاخرون برؤية اول الاجماع منقاد على ان الانسان لو شك في
وجود الطهارة ابتداء لا يجوز له الصلوة ولو شك في بقائها جاز
له الصلوة ولو لم يكن الاصل في كل تحقق وامر لم انا جواز الصلوة
في الصورة الاولى وعدم الجواز في الصورة الثانية وهو خلاف الاجماع
وانما قلنا ذلك لانه لو لم يكن الواجب هو الاستصحاب لم يتخلوا ما ان
يكون الواجب عدم الاستصحاب وان الاستصحاب عدو بيان فان
كان الاول يوم منداستماع بجواز الصلوة في الصورة الثانية لظن
قوات الطهارة وان كان الثاني فاما ان يكون سواء الطرفين فما
يجوز للصلاة لا يجوز فان كان الاول يوم مندا جواز الصلوة في
الصورة الاولى وان كان الثاني يوم عدم جواز الصلوة في الصورة
الثانية وكل ذلك متفق وفي المحقق شرحه اقرا هذا الدليل بقاء
في المثال وقوله لو شك في حصول الزوجية ابتداء حرم عليه الاستماع
ولوطن دوام الزوجية اي لو شك كاصح شارح الشرح جازله
الاستماع اجماعا ولا طلاق بينهما الا الاستصحاب ثم لا الملوحة
في الجواب واعتراض على الاول ايضا بوجوه الاول يمنع الاجماع على المرفق
فان ما كاذب وهو وجا على الصورة في عدم الصحة الثاني فقلنا
انه لو لم يكن الاصل البقاء في كل تحقق يوم رجحان الطهارة والمسا
في الصورة الاولى ورجحان الحدث والمساوات في الصورة الثانية

لكن

لكن لا يلزم من رجحان الطهارة في الصورة الاولى جواز الصلوة في
الصلاة بعد النوم والاعفاء والمس على الطهارة وان كان وجود الطهارة
راجحا ولا اشاع الصلوة مع كل الحديث في الصورة الصلوة الثانية
حيث قلنا ان كل الحديث لا يلحق بغير الحديث حيث قلنا لا لزمنا
ذكرتم على اصل البقاء في الصلوة والحديث لكن يمنع ان يلزم من ذلك
في الطهارة والحديث ان يكون الاصل في كل تحقيق بينهما البقاء فان
كثيرا من الموجودات يستحيل فيها البقاء كالحركة والوفاة ثم لا رة
وعن الاول من الاعتراض على الاول لانه يلزم من رجحان الطهارة في
الصورة الاولى صحة الصلوة بتحصيل صحة الصلوة مع كل الطهارة
كالصورة الثانية واما النوم فاذا كان مظنة الخارج وجبانه
الحكم عليه كما هو لنا لب من تحقيقات الشرح لا على حقيقة الخارج دفعا
للمفسر للشرح وهو جواب لا غناء والمس يلزم من رجحان الحديث في
الصورة الثانية مناع صحة الصلوة ونجا الله عن التقرب الى الله
والوقوف بين يديه مع كل الحديث انه قبح عقول وشعرنا ولذلك
نهي عنه والشاهد له بالاعتبار للصورة الاولى قوله انه لا يشر الحديث
المطوون عندكم قلنا انما لا يكون متورا بقدر عدم القول بالاستصحاب
كالنقد الذي نحن فيه والا فله وعن الثاني انه لو لم يكن الاستصحاب
والاستمرار يقتضي الدليل في كل تحقق كان الاستمرار في هاتين الصورتين

لمصلحة كراهة

على خلاف حكم الغلب لاعم ان كان عدم الاستمرار هو لا فليكن ان يكون
الاستمرار على خلافه فالبان كان الاستمرار هو لا فليكن ان يكون
الواصل فان تساوى الطرفين في احتمال من ثبته ووقوع احتمال من
احتمالين غلبت في احتمال واحد بيمينه وعن الثالث انه اذا غلب على اصل البقاء
فما يمكن بقاء نفسه كالجواهر ويجدد راساله كالاغراض وعليه بناء
الدولة المذكورة وعلى هذا فالاصل في الوفاة بقاءه وتجدد راساله في
الحركات فان كانت من قبيل ما يمكن استمراره من جهة صورة الزرع
وان لم يكن اندفع المنقضى به وفي نظر كون اصل البقاء فيما يمكن بقاءه
بنفسه انما كان به باعتبار استغنائه عن المؤثر كقوله وهذا لا يتحقق
فيما لا يمكن بقاءه ثم اعلم ان مقصود المستدل هو اثبات الاستصحاب
الكل في ينبغي ان يكون قوله لم يكن الواجب الاستصحاب فضلا
الكل اعم من السلب الكل والجزى حتى يلزم من ابطال تفصيل المطلوب في ثبوت
المطلوب فتوالم يتخلوا ما ان يكون الخ لا يتخلوا ما ان يكون التفصيل
اعين من الكلية والجزئية واما ان يكونان في ثبوت فقط واما ان يكونا
كلياتين فقط فلي الاولين لا ينبغي بطلان لملوثة لاحتمال رجحان الاستصحاب
في بعض المواضع وهو واضح وعلى تقدير التسليم للزم بطلان الاستصحاب
لا الحكم الموافق للاستصحاب لان مراد الحكم للاستصحاب لا يستلزم
العمل به لاحتمال ان يكون الحكم من راسه غير الاستصحاب على المثال

يود عليها او دونها اختراع انه لا يتلزم اثبات المدعى بوجه على اعتبار
الاول ان خالفه مالك وغيره من اهل السنة لا يمنع الاجماع على طهارة
ان تحقق كما هو المعتبر عندها وكان الدليل والاعتراض من اهل السنة
يورد على قوله لا اشاع ان تخصيص تلك النواقل المذكورة غير موجب
صحة المس على المشهور بين اصحابنا وهذا ايضا يدل ما قلناه والبناء على
الاشاع بغير دليل صحيح غير ممتنع وقوله سلنا الحكم تبين كذا كونه لكون
لا يخفى ما في قوله فان كثيرا من قوله وعن الاول من الاعتراض على الاول
هكذا في نسخة وهو كما ترى غير منطبق على الاعتراض الاول لانه منع الاجماع
وهو منطبق على الاعتراض لكن يرد عليه ان يكون ما ذكره صحة صحة
الصلوة فقط للصلوة لو كان من بيان الشارح ١٥ ومن دليل على
صحة هذا المطاع ودون خط التنا واما قوله وعن الثاني في لا يتخلوا
تسوية في اعترفت بما ذكرناه فلا يخفى عليك ما يرد على شارح المحقق
حيث لا فلا تارق بينهما الا الاستصحاب انك لا تكتفي به ايضا في به
بك لبقائه باسرام اذا تحققت وجود شيء وعدمه وله احكام مختلفة
به ستوعوا القضاء بها في المستقبل حتى تجوز العناء والوداع الى بيت
عرفوا بوجده قبل ذلك بعد مطاولة وليشهدون ببناء البيت
على من اقر من مذهبه وقوله اصل البقاء لا يخفى ذلك وهذا الدليل
مذكور في شرح المحقق وغيره ولكن تباعد ما قلنا ما يتحقق بوجوه

او عدمه في حال ولم يكن وما ارض قوله فانه يلزم من بقائه وهذا امر
ولولا حصول هذا لكان الظن لما سأل لما قل من اسئلة من فاقه ولا اشتغال
بما يستحقه فاما حتى جوازه او تجاوزه ولا ارسال الودائع ولهذا
من بلدي بلدي بعيد ولا التراض لا الدينون ولولا الظن لكان ذلك
كله سفها واذا ثبت الظن فمن شيع شرعنا ما اقول حصول الظن كلية
ثم ودعوي لبداهة غير مسموعة وعلى تقديره وجوب انباء الظن
كلها يحتاج الى الدليل التام وسبغ الادلة مع ما فيها من حال العلة
وه في مقام الاعتراضات وعلى الثاني انه لا يدل على الحق البقاء
بل انما كان ذلك محتملا منهم لاحتمال صابة المرض فيما فعلوه وذلك
فما يستحقه الذي في المرض ليعتدلا صابة لاحتمال وقوعها وان لم
يكن كذا لصابة ظاهرا قبل مجرور وسادته ثم قال رة وعن
الاعتراض على الثاني ان الاقدام على الفعل اعرض مفهوم غير
ظاهرا ما يكون فيما لا حظ على فعله ولا شقة كما ذكره من
المثال واما ما يلزم الحظر والشفقة في فعله فلو بد وان يكون
لغرض ظاهرا حاج على خطر ذلك الفعل وشفقة على ما يشهد به
تصرفات العقلاء واصل اعرض من ركوب الجحار ومعاملة المشايخ
من الاسفار فانهم لا يكونون ذلك الا مع ظهور المصلحة لهم في ذلك
ومن فعله لا مع ظهورها في نظره عدة سعيها وشفقة الودائع ولا رة

لا

الى الغايب من هذا القبيل فكان الاستصحاب بظاهرها قول ان اذاته
قدس من العقلاء باسرها اذا تحققوا وجود شيء او عمل به ذلك الحكم
مختصة سوغوا القضاء بها في المستقبل لعموم الاحكام في عموم
موتهم والشاهد الذي ذكره رة من تصرفات العقلاء واصل الغرض
من ركوب الجحار ومعاملة المشايخ من الاسفار يمكن ان يكون لشهادة
العادة او ما يجري مجراها على الاستمرار مع الاحكام الشرعية لا اعتبار
على هذه الامور لعدم استقلال العقل فيها واستقلاله في هذه الامور
فليسا مل وان اراد الجزئية فلا يلزم كما لا يخفى قوله رة ايضا في
ظن البقاء اعلم ان من ظن التغيير لان البقاء لا يتوقف على اكثر من وجود
الزمان المستقبل وتبطل الوجود بالعدم او بالعكس ومما ذكره الوجود
العلم ببدل الزمان والمتوقف على شيئين اعلم ان يتوقف عليها وفي
ثالث ثم قال رة في مقام الاعتراضات وعلى ح لا تسل ان ظن البقاء
اعلم من ظن التغيير ما ذكره من زيادة توقف التغيير على تبطل الوجود
بالعدم او بالعكس معارض بما يتوقف على البقاء من جهة مثل السابق
سكتنا ان يتوقف على التغيير اكثر لكن لا تسل ان تبطل على البقاء
على التغيير لجواز ان يكون الاشياء المقدرة التي يتوقف عليها التغيير
في الوجود من الاعدا المثلثة التي يتوقف عليها البقاء او سادته لها
وان سلمنا ان البقاء اعلم من التغيير لكان لا شك في كونها غالبة على الظن

الجواز ان يكون الشيء اعلم من غيره وان اعلم على الظن بعد
في نفسه سلمنا ذلك لادلة على الغلبة لكن فيما قيل البقاء لا
لا يتقبل فلو علم ان انما احد التي وقع التزلع فيها فاعلم ان البقاء
عند الى شاعة الما بين من بقاء الاعراض ثم قال رة في مقام الاعتراضات
وعن الاول من الاعتراض على زيادة افتقار التغيير الى تبطل علمه وجوب
للتغير بخلاف البقاء لا مكانا تحاظر على المتجددات وعن الثاني بان الشيء
اذا كان متوقفا على شيء واحد لا يتحقق عدمه الا بتقدير عدم ذلك الشيء
وما يتوقف تحققه على امرين يتم علمه بعدم كل واحد من ذلك الامرين
ولا يخفى ان ما يقع عدمه على تقديرين يكون عدمه اعلم من علمه بكون
عدمه لا بتقدير واحد وما كان عدمه اعلم كان تحققه لا بد من
تقابل لا يتاخر عدم الواحد المعين اما ان يكون مساويا في الوقوع لعدم
الواحد من الشئين وغالبا او مغلوبا ولا يتحقق غلبة الظن فيما ذكره
بتقدير غلبة الواحد المعين وسواءه وانما يتحقق ذلك بتقدير كونه
مغلوبا ووقع احد الامرين لا يصح اعلم من وقوع الواحد المعين
لما ذكره من اننا نقول ان انبأ احد الشئين بعينه الى ذلك الواحد
المعين اما ان يكون عدمه اعلم من المعين او مساويا او مغلوبا فان
كان الاول لزم ما ذكرناه وان كان الثاني فذلك لا يخرج بغير عدم
الاخر اليه وان كان مغلوبا فنسبة الوصف الاخر اليه وان كان مغلوبا

موقف

هنا

في كتاب نهاية المرام ثم قلده قيل القول بالاستصحاب لا بد منه في الدين والشع والعرف ما الدين فلهذا قلناه الى الاعتراف بالمتوقف على توسط المعجز ومعناه ليس لافضل خارج للمادة ولا يحصل فضل خارج للمادة الاعتقاد للمادة ولا معنى للمادة الا ان العلم بوقوعه على وجه مخصوص في الحال يقتضي اعتقاد انه لو وقع لما وقع الا على ذلك الوجه وهو عين الاستصحاب في نظرنا المعجز ليس هو فضل خارج للمادة مطلقا بل ما معجز البشر عن فعله وليس ذلك من الاستصحاب ما في الشع فلو ان الشع اذا تصدنا بحكم ما فاجاع او غيره لم يمكننا العمل به الا اذا علمنا او ظننا عدم طريان النسخ فان علمنا ذلك بلفظها فتقونا فيه الى اعتقاد عدم النسخ فان كان ذلك بلفظ آخر تسلسل فلو بدلا من الاشياء الى التسلسل بالاستصحاب هو ان علمنا بشيئ في الحال يقتضي ظن وجوده في الزمن الثاني وايضا فالاعتقاد باسرها على كونه احداثا ثم انفقوا على انما يتحقق حصول شي وسلكنا في حجة المزيل اخذنا بالمتيقن وهو عين الاستصحاب لانهم رجحوا ابقاء الباقى على حدوث الحادث وفي نظرنا ان الشع اذا تصدنا بحكم فاما ان يدل على الاستدلال والوجه او يكون مطلقا فان كان الثاني والثالث لم يحكم بالاستمرار والجلية وان كان الاول لم

يكن

يكن ظن الاستمرار من حيث الاستصحاب بل باعتبار نفع الشارع عليه يزول الا بالنسخ وانما العرف فلو ان من خرج من داره وتوالت الايام فيها على حاله مخصوصا كان اعتقاد وبقايتهم على الحال التي تركهم عليها واجبا على اعتقاده لغير تلك الحالة ومن غاب عن بلد فانه يكتفئ الى اصدقاؤه في الايام التي كانت موجودة حال حضوره وماتت الا لوجهان اعتقاد البقاء على اعتقاد العزل لولنا بان اكثر مصالح العالم ومعاملة الخلق مبنية على القول بالاجتماع والنوم سبب ظاهر وجود الخارج الناقص للمادة فلهذا منع فعل الصلوة مع عدم الدليل على حجة الاستصحاب مطلقا القول بعدم كونه كلامه فيقول الا نفاق وهو حجة ظاهر سبغ عند تحقيق حجة اننا الله لكن لا يدل على حجة الاستصحاب مطلقا وكذا يعرف من قوله دلالة العرف ايضا وقد تقدم ما فيه فليتنا مل دلة في النهاية ايضا في البحث الثاني في حكم استصحاب الاجماع في محل الخلاف اخلفنا انما من فيه قال الاكثر انه ليس حجة وبه قال العراقي اخرون نهجته وشالان من التسمي اذا راي الماء في طول الصلوة حتى في الصلوة لانقطاع الاجماع على صحة صلوة ودوامها نظرا بان وجود الماء كطريان هبوب الريح وطلوع الشمس او الحوادث فحينئذ يستحب دوام الصلوة الى ان يدل دليل على كون

لذلك لظن ان العراقي السبغ ان قوا به لم يعم دليلا في المسئلة بل انما يعم دليلا على النسخ في بيان وجوب الدليل على ان النسخ فانه دليل على اننا نقول انما يستدرك الحكم الذي دل الدليل على دوامه وهو ان كان لفظنا ان فلو بدس ما به فلعلمه يدل على دوامها صلوة عند عدم المعجز لا عند وجوده وان دل بغيره على واعها عند عدم الوجود مع ان ذلك ممكن بالعموم في الظاهر دليل على تحقيق ان كان باجماع فالاجماع انما انقضى على دوام الصلوة عند جماع دون الوجود ولو كان الاجماع شاملا لحوال الوجود كان المخالف له خادرا لادراكه كان المخالف في انقطاع الصلوة عند هبوب الريح وطلوع المعجز خادرا لادراكه لان الاجماع لم يمتد مشروطا بعدم الهبوب وانقضاء مشروطا بعدم الخرج وعده الماء واذا وجد فلهذا اجماع يجب ان يقاس حال الوجود على حال عدم الجمع عليه جماعة فاما ان يستحب الاجماع عند اشعار الجماع فهو حجة وهذا كان ان الفضل دل على البراءة الاصلية بشرط عدم دليل التعم فلو يتبع ذلك لزم وجود دليل الجمع فكذلك هنا انقضاء الاجماع بشرط عدم فاشي الاجماع عند الوجود وهذه الدليقية وهو ان كل دليل يضافه نفس الحالة فلو يكون استصحابه مع الحالة والاجماع ايضا دة نفس الحالة فالاجماع مع الحالة يتجوز في العموم والنقص ودليل العقل فان المخالف لا ينافيه فان المخالف معوان العموم يتناول بصيغة ثم جعل المخالف فانه قوله للاصيام على من لم يثبت شامل بصيغة صوم ومفان مع ظواهر الحكم فيه فيقول ان سلم ثبوت الصيغة لكونه نصيبا

دوام الماء فاطما وكقول الشافعي في مسئلة الخارج من غير التيسيلين اذا انقطع ثم خرج منه خارج من غير التيسيلين فهو بعد الخروج متطهر ولو صلى فصلوته صحيحة لا نفاذ الاجماع على هذا الحكمين بل الخارج والاصل في كل متحقق وامر الى ان يوجد المعارض الاصل عدمه لا يقال القول بصحة الصلوة وشيئ الظاهر في محل النزاع لا بد له من دليل وليس نصا ولا قياسا ولا لا يمكن اثبات الحكم في محل الخلاف بناء على الاستصحاب بل على ما ظهر من النص والقياس والاجماع لانه مختلف فيه والاجماع في محل الخلاف وان كان الاجماع قبل خروج الخارج ثابنا لانا نقول متى يتيقن الحكم في بناء الى دليل اذا قيل انه يتيقن من قوله البراه والاعراض منوع بل هو باق بعد ثبوتها بالاجماع لا بد دليل لما سبق تقريره في مسئلة الاستصحاب لم يكن لم قلتم بانه يتيقن من قوله الاعراض سلمنا انزل مني لها فانه لابد له من دليل لكن لا سلم انحصار الدليل المنفي فيما ذكرتموه من النص والاجماع والافعال اذا سلمنا ان الاستصحاب ليس دليل وهو نفس النزاع سلمنا ان الاستصحاب يستلزم كونه دليل على الحكم لما قلنا في مسئلة الاستصحاب من وجود غلبة الظن ببقاء كل ما كان متحققا على حاله وهو يدل من حيث الاجمال على دليل موجب

لذلك

اصح الحديث

ما يشاء تركنا تفصيل ما فيه لعدم فائده في المطلوب **سابع** على الابل تحصيل الظن
قال في بير واما وجوب العمل بالظن فلهو بدعي يحكم بالظاهر ولا بد لو كانت
لزم ترجيح المرجح على التراج وهو بدعي بلطون ولأن العمل بالناس وضرب الجدل
والقوى وباقى الظنون المعترضة انما يجب ترجيح الأقوى على الأضعف وهو ما
هنا سبب الحكم وهو وجوب العمل بما للدليل الأول فيه ما سئل من السيد
وصلوحته للتحية في الأصول وسبب حيث الدلائل لاحتمال ان يكون مغايرة
تحكم بالظاهر لا بالواقع وان كنا علمين بالواقع لا يلزم تحول عن كل الناس
ولا ماويل الجدل بالاشياء لعدم الاحتياج به وهو ظاهر واما الدليل الثاني
فلم يبين آية وجوب المذمة وهو محتمل وجوبه الأول انه اذا كان احد طرفي
المسئلة مظنونا يلزم ان يكون الطرف الاخر هو ما فلو لم يجب العمل بالظن
لزم وجوب العمل بالمرجح فيه لا يحتمل وجوب الاحتياط وان توقف
فان منع امكانها كلية فلا شك في امكانها في بعض الصور فلو لم يجب
العمل بالظن كلية كما هو المتعارف وايضا يحتمل احتمال الخ على وجه لا وجوب
العمل بالظن اصدوا الوجه الثاني انه اذا لم يعمل بالظن الحاصل بل بالاحتياط
شك مع انه يعمل بالظن الحاصل بخلاف الواحد شك فلو لم ترجح المرجح لأن
الظن الحاصل بالاستحسان شك فلو يكون أقوى من ترجيح المرجح
وهو بدعي بلطون وفيه ما في الدلائل الثالث تفويت ما واما الدليل
الثالث ففعله لمتنع لاحتمال ان يكون وجوب العمل تلك الاشياء باعتبار

وكل ما كان كذلك كان واجباً لا بد من دفع الضرر

صاحب شرح المحرر وجه قدس سره يمنع الوجوب بل هو أولى بالاحتياط وعلى هذا
 التسليم فالمسلم في العقليات الفعلة المتعلقة بالعاشق لا في المسائل الشرعية
 المتعلقة بأمر المصادق كقول الخباز جدامن توجب العقاب على تركه لعدم
 التماثل بين العقليات والشعريات فإن العقل يستقبل بغيره حكم العقليات
 بخلاف الشعريات وقد وجه قدس سره في حاشيته على شرح المحرر فيجب
 الأخذ به وقد يدل أيضا على وجوب العمل بخبر الواحد بأنه وداهو ينبغي
 كعمل الجملة منقول أن ذلك لا يمتطوق للاختصاص بالضعف دون
 شخص واحد في حالة أخرى فيدل على وجوبه مطلقا ووجوب الشيء مطلقا
 يستلزم العقاب على التوكل كذلك لا يمتطوقا غير مفيد بل يدحض بقوله قد
 حصل لنا من الخبر الواحد وجوب عمل الجملة منقول الظن بوجوبه مطلقا ووجوب
 مطلقا يستلزم لزوم العقاب على تركه والظن بالمعلوم يستلزم الظن
 بالذم فثبت الظن بغير التوكل ودفع الضرر المظنون واجبة عقلا وجوب
 الأتيان بالفعل فضلا لذلك الضرر وفيما لا يخفى لا يمتطوق وقوع التكليف
 المطلق وصدوره من الشارع ومجوده ذلك لا يستلزم العقاب والتوكل
 لوجوب توبته على التوكل وإن لم يقع تاركه التكليف والعقد الذي فلا بد
 من أوجه يفهم البطل العلم بذلك التكليف والعقد المشترك بين العلم
 والظن منقول لكن لا ينبغي استلزام الأول لذلك وأما الثاني فلو بدد الحكم
 باستلزامه لزوم العمل فاقطع وليس الحاصل أنه لا يحصل من الخبر الواحد إلا

ج

الآثار في النظر الحاصل بظاهرها كذا لا يغلب عن تشویش كما يحتمل
 أحدها أنه بعد ما أبطل الأبرار الأول من لا يتأهل هو كون الحكم المتنا
 من ظاهر الكتاب معلوما لما ذكره من الوجه بما ذكره من كون الحكم
 الكتاب كلها من قبل الخطاب المتناهيته وأنه مخصوص بالموجوب
 في نفس الخطاب وإن شئت حكمه بيننا فما هو الإجماع وقضا الشرع
 بأشكال التكليف بين الكل فيكون حاصل جوابنا الإجماع والضرورة إنما
 هي في الاستدلال بيننا وبينهم فيما كانوا مكلفين به لا وجوب العمل
 بطواهر القرآن ونحن نقول لا لا علم كونهم مكلفين بطواهر القرآن في
 الجميع حتى لا يفتي بمعية الإجماع والضرورة المذكورين كوننا أيضا
 مكلفين بها بل المعلوم كونهم مكلفين بها فيما لا يقتضيه قوله شيئا
 عنه فاما فيما اقتضت بها كانوا مكلفين بمقتضى الآية لا الظاهر
 وقد علمنا ذلك في مواضع بالإجماع ونحوه وعلى هذا فبما لم تجد قرينة
 أيضا لا علم لنا بكونهم مكلفين فيها بظاهره لا محال أن يكون لهم قونية
 صادرة عنه ولم يصل تلك القرينة اليانفافية إلا ما لا يظهر
 لنا تلك القرينة بل حصل لنا من بعدهما وبكونهم مكلفين وبإظهارها
 وهذا ليس لأصحه فظن ولم يعم على اعتبار خصوصية دليل قطعي حتى
 يقال أن ظن مخصوص لا يلزم من اعتباره اعتباره كل ظن ولا يخفى
 أنه على هذا يتم الجواب عند قولنا يحتمل ولا حاجة إلى تسمية ذلك بحتم

ان

ان يكون ذلك إشارة إلى جواب آخر وهو تحتمل ان يكون من قبل ذلك
 الوجهة لهم لا إشكال في الظاهر وهو الواحد مع فيما وجدنا خبرا واحدا
 على خلافه في القرآن لا علم لنا بكونهم مكلفين بظاهر القرآن حتى يعلم منه
 كوننا أيضا مكلفين به بل يحتمل ان يكونوا مكلفين بمقتضى الآية وتكون
 مكلفين بمقتضاها مثلهم فلا يمكن لنا في مثل هذه طرحة الخبر والعمل بالظاهر
 على نادرة العلم او لكونه مفيد الظن خصوصاً في مثل هذه اشياء على منها و
 تأييدها ان يكون المراد وقوع وقضا الشرع في كوننا انهم مكلفين بمقتضى
 القرآن مثلهم وان لم يشمل الخطاب لنا لكنه يقول انهم لم يكونوا مكلفين
 بالظاهر مطلقا بل إذا لم يكن قونية صادرة عنها كما ذكرنا نحن ايضا حكم
 الإجماع والضرورة المذكورين تكون مكلفين بالظاهر إذا لم يكن قونية صادرة
 مطلقا وعلى هذا يحتمل ان يكون من قبل ذلك القوانين الخبر الواحد مفيد
 للظن فيها وجد في ذلك ليس لنا علم بكوننا مكلفين بالظاهر بطرح الخبر
 فما يستفاد من الظاهر فيه ليس علما ولا ظنا مخصوصا فاما على وجوب
 العمل بدليل وعلى هذا فيكون تمام الكلام جوابا واحدا لكن لا يخفى
 أنه على هذا الحاجة إلى التسليم بحدوث خطاب المشافهة واختصاص
 بالموجودين بل يكفي ان التسليم بالظواهر لا يثبت اختصاصه بما إذا لم يتم
 قونية صادرة عنها ويحتمل ان يكون اخبارا واحدا من قبل ذلك القرآن
 وعلى هذا فمع وجود الاخبار الصادرة لا يحصل لنا العلم من الظواهر في الظن

العلم فيها اشقي الأمر ان فيحكم العقل ببراءة الذمة عنه وعدم
 العقاب على تركه لا لأن الأصل المذكور ليس لنا بمقتضاها حتى
 يبارض بالظن الحاصل من اخبار الاحاد بخلافه فيما لا يكون حكم
 العقل بعدم لزوم شيء علينا ما لم يحصل العلم لنا به ولا يكفي الظن
 به ويؤكد ذلك ما ورد من النهي عن اتباع الظن وعلى هذا ففيها
 لم يحصل العلم به على أحد الوجهين وكان لنا منه وخبر عنه كمثل
 الجملة شارة الخطب سهل ان تحكم بجواز ترك مقتضى الأصل المذكور
 واما فيما لم يكن منه وخبر عنه كالجرح والتسمية والاختصاص بها
 الصلوات الاختصاصية الدورية بوجوب كل منهما قوم ولا يمكن لنا
 ترك التسمية فلو وجدنا عن الاثنين باحد مما تحكم بالتحريم فيها
 لشوت وجوب أهل التسمية وشوت خصوص الجرح والاختصاص
 فخرج لنا في شيء منها وعلى هذا فلا يتم الدليل المذكور في العقل
 بالظن أصلا فلا يتم شيئا يقال ان الظن الحاصل من اخبار الاحاد
 لا يصح عن الظن الذي علم به بل كثيرا ما يكون أقوى لكن لا يخفى
 ان العمل بهذه الطريقة وترك اخبار الاحاد مطلقا في جميع
 الأحكام مع حصول الظن القوي بها في كثير منها مجازة عظيمة
 انتهى حكمه بطاب ثوابه والعلامة طاب ثوابه في اول النهار
 في ثنائنا بحث تعريف العقل لا يقال العقل من باب الظنون فكيف

المختص وقد وهذا في ظواهر القرآن واما أصالة البراءة فقد أشا
 إلى انه يمكن الاختلاف فيل أيضا بخبر ما ذكره اخيرا بقوله ولو سلمنا
 يقال ان الظن الحاصل بها ظن مخصوص قام على وجوب العمل به بل
 قاطع هو الإجماع فلا يلزم من وجوب العمل به وجوب العمل بالظن
 مطلقا واستدلالنا في جوابه ايضا هو ما ذكره في جوابه في الظن
 الحاصل بالظواهر وهو ان الإجماع على وجوب العمل بأصالة البراءة
 انما هو فيما لم يتم بما ذكره واحد بعيدا لظن بخلافه واما
 فيما وجد فيه ذلك فظنا انه لا إجماع على وجوب العمل بها وترك
 الخبر فالظن الحاصل بها مع قطع النظر عما إذا كان مع
 المعارض ما لم يتم على وجوب العمل به دليل قاطع حتى يقال انه
 ظن مخصوص لا يلزم من وجوب العمل به وجوب العمل بالظن مطلقا
 واتباع ما هو أقوى هذا غاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام
 ويرد عليه ان استدلالنا بالعلم بالأحكام الشرعية غالب لا يوجب
 العمل بالظن فيما حث عليه ما ذكره لجواز ان لا يجوز العمل بالظن
 أصلا فكل حكم حصل العلم به عن ضرورة واجماع يحكم به وما لم
 يحصل العلم به يحكم فيه بأصالة البراءة لا لكونها مفيدة لظن ولا
 الإجماع على وجوب التسليم بها بل لأن العقل يحكم بأنه لا يثبت
 تكليف علينا الا بالعلم به او ظن يقوم على اعتباره دليل يقبل

العلم

جمله جنبه العلم اجاب بان المجتهد اذا غلب على ظنه بدليل
مجرد الواحد وشبهه بقطع بوجوب العمل بظنه فالحكم معلوم والظن
وقع في طوره لا يقال اذا كانت احد مقتضات الدليل ظنه كما
ظنا لاننا نقول ههنا مقتضاتان فطقتان احدهما ان الحكم
منظنون وهي وجدانية والثانية وجوب العمل بالظن وهي
اجماعية فحصل القطع بالحكم بشي كونه وشايع المحضر ايضا
الاجماع على وجوب العمل بالظن حيث قال في بحث العمل باخبار الاجماع
الجواب اننا سلم انهم علموا بها الظهورها وافادتها الظن بالخصوصيات
كظواهر الكتاب والمتواتر وهو اتفاق على وجوب العمل بما اذا الظن
اقول لا يخفى ما في الاجماع الذي قال شايخ المحقق كونه استنباطا وقابلا
للشع مع وجوب الخلاف في خصوصها على طريق الشبهة لا العلم
طاب ثراه في هذا الكلام للعلوم ان العلم بها ليس خصوصياتها
بحيث لا يجوز العمل بغيرها اصله بل كل خير كان مثلهما فيبحثها
واما العمل ان العمل بها الظهورها وافادتها الظن فهو وان كان
هو الاحتمال الظاهر المظنون فلا قطع به كما اشارنا اليه اشرفنا
او ورنه شاعرا ايضا المستخرج غلظه حيث قال في هذا في جواب
القائلين بافاده الخبر العمل حيث قالوا يجب العلم به اجماعا ولو لا
انه مفيد للمعلم في هي الجواب عن وجهين احدهما انه انما المتبع هو

العلم

الاجماع

الاجماع على وجوب العمل بالظن وانما قاطع وقال العلوي رحمه الله
في شرح هذا الكلام حاصل الجواب ان وجوب العمل ليس باعتبار
المعلم كما ذكرت ولا باعتبار افادته الظن حتى يتبين بما ورد في الخاف
الظن بل باعتبار الاجماع على وجوب العمل بغير العدل وانما جزم العمل
به ليس باعتبار افادته الظن بل باعتبار الاجماع المذكور انتهى
ما اوردهنا ذكره واذا اطاعت ما ذكرنا تبين لك اشكال العمل
بما يبينه الظن مطلقا خصوصا مع ملا خطة هي اتباع الظن
ان سلم عمومته وتخصيصه بالفروع محتاج الى الدليل واما دليل الظن
بالعلم يتلزم الاشارة الى العلم ان سلم قال العلوي في المقدس ان دليل
طاب ثراه في باب الاحكام في كتاب الامام المعروف والهي عن
المتكروا الذي لا يجوز ونهيه كما يدل عليه قوله تعالى وتقف بالسر
لك به علم واشأها في لا تفعل الا ما تعلم جواز فالمراد به
التقليد بغير دليل فانه التقليد وبه يجمع بين جواز التقليد وعدم
جوازه وعدم جواز العمل بالظن والتكليف بالعلم اي العمل بالظن
لجزم الاستصحاب والتقليد ويراد بالتكليف بالعلم اتم من الظن
الحاصل من دليل كما للمجتهد لا يحمل ما يبينه الظن وجواز التقليد
على الفروع والتكليف بالعلم وعدم جواز الظن والتقليد على
الاصول الكون كما هو المشهور انه لا دليل عليه ولعلم الفرق ثم

لو ثبت انه لا بد في الاستدلال من العلم اليقيني في جميع مسائل الفروع
يكنى مطلق الظن لم يرد ذلك وهو شكل وتخصيص بعض الظنون دون
بعض يحتاج الى دليل وتفرقة ما دلي في ما قلناه على ان افاده عنا خصوص
العلم للتقليد في الفروع وغيرها كان عن دليل لتقليد المصنوع كما
المجتهد بانه يقول هذا ما افق به الفقيه وكما افق به المفسر في واجب العمل
والمفسر ما دلي من فوضه والثانية ما يثبت بالدليل وبالفروع ايضا فان النتيجة
شامل فمال طاب ثراه في دليل قوله تعالى وما يتبع كثرهم هذا ان الظن
لا يفي عن الحق شيئا وقد يتوهم من ظاهر الآية انما يدل على المنع من العمل بالظن
وتابعه مطلقا فقط قوله تعالى ان الظن لا يضي فان المتبادر عنه عمومته
وان كان مغردا محلي بالوهم وليس للمعوم على الظاهر وان كان الكلام
مع الكتاب بالنسبة الى المعتقدات بل اصول الدين وذهب الظن في مثل ذلك
فلا يجوز العمل بالظن على دليل اقوى وساو دلالة على الجواز
من دلالتها على المنع كما ثبت ذلك في المسائل المزمعة عنها باها
تقليدا بالاعتقاد من لزوم الحجج والعصر المتبشرين بالعمل والاشغال والتكليف
بما لا يطاق وبعض ارباب الاخبار بل بالاجماع ان مقتضى الفاعل
بمع التقليد والجماع الاجتهاد عينه الا ان يقال الاجتهاد علمي فان
دليل العمل به قطعي ولكن في القول بغيره والتقليد ايضا ما قلنا من

فيها

ذمة في النوع بل ولا في أصول العبادات وشمل القول لا يقتضي ضرورة
 وما يتبع أكثرهم الأطلاق لكن قولنا على بعد ذلك ان الظن لا يفي بالحق
 شيئا ظاهره العموم فلو ثبت في الجواب من التمسك بما ذكره ان لا
 بعد ايضا حمله على ان الظن لا يفي بالحق اي لا يثبت المعلوم ولا يمكن
 الحق لا حمله كما قلناه وحيد فلو يثبت عدم جواز التمسك به مطلقا
 فامل شي كلوه **الفصل الثاني** في بيان اذات المذكورة في كتاب
 اصحابنا رضوان الله تعالى عليهم لا السيد الجليل المناضل صاحب
 المدارك قدس سره في مسئلة عدم طهارة الماء اذا تغير من قبل نفسه
 فيبحث ان كل ما ثبت جازان يدوم وجازان لا يدوم فلو بدله و
 من سببه دليل سوى دليل الثبوت للحق ان الاستصحاب ليس بحجة
 الا في ادل الدليل على ثبوته ودوامه كما استحباب الملك عند جريان
 سبب الملك الي ان يثبت الاشغال وكشف الذمة عند جريان الامانة
 الي ان يتحقق البراءة فاذا الاستصحاب عبارة عن التمسك بدليل على
 كماله البراءة او شرعي كالمسئلة المقدمة فامل شي كلوه بقوله
 ظاهر كلوه وشمل كلوه الحق قدس سره وقد عرفت ما فيه قد ذكر
 العلوة السبب وادى طاب ثراه في شرح الارشاد مسئلة الاستصحاب
 في مواضع مبسطة ما افادته في بحث الماء المضاف حيث تورد
 تطهير الماء المضاف للغير في الماء الكرو سلب اسم الاطلاق بعد الاطلاق

كذا في المتن

وقال اما اذا سلب اسم فالرد وفيما من ان يكون بعدا غيرا لاجل ايضا
 حصاره مضافا ولم يصدق على الماء حتى يندرج تحت العمومات السابقة
 فيمكن ان يقال ان نجس لان الماء المضاف قبل اوجبا بالكون كان نجسا
 فيه الحكم المذكور الي ان ثبت الواقع لان اليقين لا يقتضي الا باليقين وان
 ثبت نجاسة بعد الاصل لا يلزم منه نجاسة الجميع لان الكوالمعروض من سبب
 الاطلاق عنه يفعل بذلك المضاف المستخرج به ويو عليه ان مقتضى
 ان استمر الحكم فاعطى الدليل بان لا يكتفى بالدليل الدال على ان
 الحكم فادل الدليل على الاستمرار كان ثابتا واولاوه منها لما
 دل الاجماع على استمرار النجاسة في الماء المضاف للنجس في زمان
 ملو قاته مع الماء الكثير حكمنا به وبعد الملو قاته فالحكم مختلف
 فيه واشباهه الاستمرار يحتاج الي دليل لا يقال قول الجمهور في
 صححة ذرارة ليس ينبغي ان ان تنقض اليقين ايدا بالشك ولكن
 تنقضه يمين اخر يدل على استمرار احكام اليقين ما لم يثبت الواقع
 لاننا نقول بالتحقق ان الحكم الشرعي الذي يعلق به اليقين ما ان
 يكون مستمرا بمعنى الثبات دليل بالاولى على استمراره انما هو
 ام لا وعلى الاول فاشك في دفعه على انقسام الاول فثبت
 ان الشيء الملو في واقع الحكمة لكن وقع الشك في وجود الواقع والسا
 ان الشيء الملو في واقع الحكم لكن معناه جعل وقوع الشك في كون

وانما دلالة على العموم بسبب ان اذهان في مثل هذه المواضع تاتي
 الحكمة وتخصيصها بالبيض جميع من غير مرجح وظاهر ان السناد المذكور
 انما يكون حيث يقتضي ما يصلح بسببه الحمل على العهد وسبق الحكم
 بعض انواع المهمة سبب طهارة الحكم على العهد من غير لزوم
 نعم تجزئ ثبوت العموم في جميع افراد النوع اليهود وليس هذا من قبل
 تخصيص العام ببيان على سبب خاص كالاحتجاج على ان الاستدلال
 في المسئلة الاصولية باخبار الاحاد وما سندها جماعة من المحققين
 بل يقتل عليه الاجماع وهذا ايضا يوجب هذا الاستدلال على هذا
 المرجح مع الخبر بظاهره يخص حكم يكون له استمر لان ظاهره
 النقص ذلك فلو دلالة في الخبر على ما نحن فيه صلا واننا تفصيل
 الكلام احكام تلك الصور مع قطع النظر من هذا الخبر فليس هذا موضع
 بانه قد يوجد انتهى كلوه دفع الله تعالى قوله لا يقال قول
 ذرارة الى قوله ولكن بنقضه يمين اخر خلط بين الحديثين لان
 الزرارة روايتين كما سندهما في باب الوضوء وعبادة
 الى الحديث فيه هكذا ولا ينقض اليقين ايدا بالشك ولكن ينقض
 يمين اخر وثانيهما في حديثه كقول في نجاسة الثوب في الغسرة
 الاول فقط اعني ليس ينبغي ان ينقض اليقين بالشك دون
 الثانية قوله لا وعلى الاول لا ينقض سوا الكلام النقيض بالثاني

بعض الاشياء هل هو رد له ام لا الثالث ان معناه معلوم
 لكن وقع الشك في اتيان بعض الاشياء به وكونه قد اعلى له
 لما رضى كقوة على اعتبار استعدادا وغير ذلك الرابع وقع الشك في
 كون الشيء الملو في حال هو واقع الحكم المذكور ام لا والخبر المذكور انما
 يدل على الملو عن النقص بالشك وانما يعقل ذلك في الصورة الاولى
 من تلك الصورة لا يدوم دون غيرها من الصور لان في غيرها من
 الصورة لو تنقض الحكم بوجود الامر الذي يشك في ثبوته راقا
 لم يكن النقص بالشك بل انما حصل النقص باليقين بوجود ما
 يشك في كونه راقا او باليقين بوجود ما يشك في استمرار الحكم
 معه لا بالشك فان الشك في تلك الصور كان حاصلا من قبل
 ولم يكن بسببه تنقض وانما حصل النقص حين اليقين بوجود ما
 في كونه راقا الحكم بسببه لان الشيء انما يستند الى العلة الناقصة
 او الخبر الاخير منه فلو يكون في تلك الصور تنقض الحكم اليقين
 بالشك وانما يكون ذلك في صورة خاصة غير عموم في
 الخبر وما يؤيد ذلك ان السابق على هذا الكلام في الرواية والله
 جعل هذا الكلام دليلا عليه احكام من قبل الصورة الاولى
 فيحمل القول على عدم كماله لا عموم له بحسب اصل الوضع
 بل هو موضع العهد كما صرح به بعض المحققين من علماء البرية

وهو غير مدكور صريحا بل يقتضيه امر سهل قوله وانما يعمل ذلك في الصورة
الاولى في هذا على ما يتبين من التي انما يستند اليها في الصورة الثانية والاربع
الاخيرة لانه يمكن ان يقال ان الوضوء المكلف شذوذاً عن حكم شرعي في
وضع الحدث واستباحة السكوة واذا خرج من غير طهر لا يستلزم الطهين
ما يحتمل بطلان الوضوء في الصورة اشكالاً في خلاف كما مضى في معنى الروايات
المنع من فصل الحكم الشرعي بسبب شك ما ينافيه والمنافي في وجود الحدث
وهو معلول خروج الخارج فيحقق المطلوب في غير ذلك وتولده وما
يؤيد في هذا على ما قبل ان حكم رواية زرارة الطويلة المستندة على الصورة
الاولى حكم الطهارة والنجاسة وكونه من قبيل الصورة الاولى على ما قبل
حيث يمنع من بعده حاجته في جواب ان الاصل في كل شئ الطهارة
ما لم يثبت النجاسة وهذا ايضا عند من ينظرون في الامم ان الاصل في
كل شئ الطهارة لان الطهارة والنجاسة محكان شرعيان وكل منهما يعلم ببيان
الشائع ولا شئ يدل على عموم الطهارة في كل شئ الا ما يخرج بالدليل وما
يوجد ذلك في الماء المطلق حسب شئ فان قلت يمكن ان يكون نظره في
الرواية الاخرى الواردة في الوضوء وحكم بقاء الوضوء الى ان يغير في ذلك
بالنفس وعنه قلت يستدل بالاستصحاب يستدل بمجموع الروايات كما يظهر
من شرح الدروس فكونها من قبيل الصورة الاولى لا يبعد مع وجود الروايات
الاخرى من كونها من قبيل الصورة الاولى فيمكن حمل المزمع في الاول

عليه

عليه اي على جميع افراد النوع الاول على ما سبق كما هو ظاهر البداية سواء كان
الطهارة والنجاسة في الماء الوضوء والحدث الصوم والافطار وغيره
وفي هذا الخبر من العهد ما قبل ان كان نظره الى رواية زرارة الطويلة
المستندة على حكاية نجاسة الثوب كما هو ظاهر فبان في العهد القديم
في مطلق النجاسة والطهارة وان كان نظره الى رواية زرارة اخرى في كل
بمعناها في العهد القديم في مطلق الوضوء والحدث لما ما اذا
طاب ثوبه من العهد القديم بعيد وكونه من قسام العهد الجديد كما ذكره
المرتب على كل م افاد بجم الامم قدس سر في محبة المعرفة والامم التي
عهد الخطاب مدلول محض بها قبل ذكره اي لغيره او ذكره في العهد القديم
اي او ذكره وعنده اما بحري ذكره مع ما كان في قوله تعالى وارسلنا
فوقون رسولاً فمضى في عون الرسول وبمعلم الخطاب قبل الذكر بحري ذكره
بحري قول يخرج الامر والخاص اذا لم يكن في البلد الا قاص واحد منهم واول
وقسم صاحب المقول ام القرين في عهدته ونسبه ثم قسم العهد
الى ثلثة اقسام الاول ما يكون معصوماً ما يكون في كلاً من المذكورين
ما يكون معصوماً ما يكون لا شئ من اجل بغيره لا شئ من اجل وكما
اليوم اكلت لكم دينكم والثالث ما يكون معصوماً واذها في القاص
واذها فيكون تحت الشجر وفي يد واحد ما فاداه فاذها في اشكال اذها
سبق هذا المعنى الى من احب قبل فاذها في طهارة بحيث يخرج جملة معصوماً واحداً

ان عدم جواز اثبات المسئلة الاصولية بالدليل الظني كان مستدركاً
بغيره مجازاً وما ظفرنا به دليل سوي ما استدل به من ان المسئلة علمية
فان كان المراد بالعلمية انه يجب ان يكون معلوماً سواء كان نصي
واسطة ام بواسطة فوجب لان اثبات الظني بظني اخر وهكذا
ليس ولا يفي من جمع كما سمعنا سابقاً من بعض شائخنا لما
ثراه فلو بدس ان ينتهي الى العلم لكن لا يلزم من هذا عدم امكان اثبات
المسئلة الاصولية بالحجة الا شئ الى دليل على وهو واضح وانما لا
فوق بين الاصول وعينه بنا على هذا وان كان المراد انه يجب ان
يكون معلوماً بغير واسطة فلو بدس صحة الدعوى مع انه قد استعمل
الرواية في موارد اخرى في مسئلة اليقين بالطهارة والشك في
الحديث وفي مسئلة اليقين بالحدث والشك في الطهارة وفي
مسئلة الثوب المشترك وفي مسئلة وجهاً للبلل المشكك ولا يتم
الاستدلال بها في موارد اخرى منه في كافنا في الفقه قوله مع
ان الخبر بظاهره مختص اما كون ظاهره يقتضي الاستمرار في تقدير
تسليم ذلك عدم دلالة الخبر على ما نحن فيه اصله على ما قبل ان اليقين
والشك لا اجتماعان في زمان واحد فينتهي بتعظيم العلم اليقين
بالشك كما في المقال ويتضح لحال ان شاء الله تعالى في دلالة الجمع بها
طاب ثراه في الفصل الثاني عشر من الجبل المتين في شرح رواية زرارة

ومنا سبباً لتكليف المصوم غايته الناس وان عليه حمل ما من خصوصاً من ملاحظة
ما ذكرناه وما ذكره بل الظاهر للعلم على الاستغراق في ما ذكره بقوله وسبباً
في حمل كل م من جهة اخرى ثم علم اننا نقدر من قوله بل هو موضع للعهد
العهد المقابل للاستغراق والنجس وهذا المذهب غير معروف بل المعروف في كتب
الاصول مثل الخلاف ان الواجب في كل وقت في اللوم هو الجلس والوقوف
والشيخ الطوسي رحمه الله ذهب الى انها للاستغراق والمحقق في العادة وجهاً للتفسير
الى انه للنجس صريح بما ذكرناه الشيخ رحمه الله في هذه والمحقق في نهج الوصول
والعادة في كتابها في نهج صريح كونه للعهد بالمعنى الاعم السكا في الشك
والسيد قدس سر في حاشية على المطول في بحث تعريض المسئلة الى ان يفي
القرين مطلقاً هو الاشارة الى ان مدلول للنظر هو ذلك من اجل انما
بحسب تناوت ما يستفاد منه ومعنى كل قسم باسم محض في الدعوى لم ينع
بعض الاشكال في هذا المعنى غير بعيداً في المسئلة طاب ثراه كما لا يخفى
نظره في اي غير ما ذكرناه قوله على ان الاستدلال في المسئلة الاصولية
في القول كون هذه المسئلة اصولية على ما قبل كما سيجي وعليه تقدير التسليم مع
الاستدلال فيها بخصوصاً دعوى اجماع جمه وانما على المسئلة في النهج
كتاير في جواب الحق في وهو صنفان الاول فلو ان الاستدلال بالخير
بانه اثبات مسئلة علمية بخبر واحد ليس عليه اذ لا مانع من اثبات شكك
المعتبر من الاحاد ومعنى بطلان دليل منه واول حمل الكلام في هذا المقام

انهم

المشقة وهذا الحكم اعني على اليقين والاشك في هذه الصورة وفي
ايضا لا يخلو فغيره من الغموض والاشك في ان اليقين لا يتبع بالاشك والاشك
بذلك ان اليقين حاصل في الحال بوقوع الظاهرة او الحدوث في الماضي لا يوقف
الشك في حصول ما يزيل تلك الظاهرة او الحدوث وهو يرجع الى استحالة الحال
التي ان يعلم الزوال فان الحال اذا انقضت لم يحصل يقين ولم يعلم ما يفيق
ظهور ما يزيل حصول الظن مبقيا فقولهم اذا استيقن الحدوث وشك في الظاهر
تظهر منه انه اذا استيقن في وقت حصول الحدوث في الماضي شك في ذلك
الوقت في وقوع الظاهرة بعده تظهري الحدوث في كل يوم هذا يجوز ان يراد
به نفس السبب كونه البول مثلا وان يراد به الحال المتبعية منه وقوله على
الاول كما ذكره بعض الاصحاب غير جدي ثم هذا اليقين بجامع هذا الشك يعني
مؤيد لتساير متعلقيهما كمن يقين عند الظهور وقوع المطر في الغدا وهو اليقين
في انقطاع ثم ذكر عبارة الذكي كما سذكر واورده عليه ما يحكي قوله قدس
فان لما قيل قد حصل الكلام في منع حصول الظن كلية وعلى تقدير الحصول
مطالبة الدليل في حقيقته فتدركه في المناظر القاسية في رة في الوجود
بعد مثل رواية ذرارة المتعلقة بالوضوء بان يستفاد من هذا الحديث اصل
مبين نافع في كثير من المواضع وهو ان اليقين بالشيء مستحيل لا يخرج من حكمه
واثره الا يبين اخر شروا وان حصل الشك فيه بعد فانه لا يثبت اليقين
يقين الظاهرة ثم شك في الحدوث فهو على ما رت وان حصل الشك فيها

نفس

كلامه

فانه

فانه لا يثبت اليقين باليقين وكذا من يقين الحدوث لا يثبت شك في الظاهر
فهو على حدته وان وقع الشك فيه فانه لا يثبت اليقين اليه بعد
ولا يخفى ان هذا اليقين بجامع هذا الشك لتساير متعلقيهما
كمن يقين وقوع المطر في الغدا وهو شك في انقطاعه على ما
اقول الاولى ترك مثله في قوله لا يبين اخر مثله لعدم استقامته
عنه ولا العلامة مولا فاما محمد باقر المجلسي في شرح التهذيب
شك في ذرارة المتعلقة بالوضوء استدله على حجية الاستصحاب
مطلقا بان اليقين والشك جنسان معرفان بالعدم فيفيد
العموم في كل يقين وشك ويدور عليه فلا ان فائدة المفرد المعرف
بالعدم للعموم ثم لان عدم حقيقته في الجنس العهد الخارج مجاز
في الاستعراق والعهد الذهني ولا يصح انهما الا بترتيب حيث لا يرد
ليشهد بغيره في الجنس فباين ان هذا دفع للايجاب الشك في تحقيق
في ضمن ايجاب البعض بعبارة اخرى ان الشك بالعموم يخل بتصوركم
لان المعرفة في سياق النفي لا يفيد العموم بل لا بد لكم من ثبات الشك
حتى يفيد ذلك اللهم الا ان يقال ما كيد به بايضا وقع ذلك لانه
يعد ان يكون قيدا للمعنى ولا يفيد التأكيد في الزمان في المعنى
ان يكون للتصميم في الافراد قائل ويمكن ان يستدل على العموم بوجه
اخر وهو ان قوله لا يثبت يقين ابدأ بالشك بمنزلة كبرى الشكل

كل الشك

زمان واحد على كلامه او عند ملو خطه ذلك الاستصحاب على احوال في الشك
ظنا والظن لا يخرج عنها فلم يجمع الشك والظن في الزمان الواحد وكيف عتقنا
والشك في احد التقيضين يرفع ظن الاخر كما وقع يقينه وهذا هو المراد
باليقين في قوله لا يثبت اليقين ابدأ بالشك ان اليقين اي استحالة
التي هي مستحيلة من حين الفراق من الوضوء والمراد بالشك لما حصل الكف
في اول هذه قبل ملو خطه الاستصحاب المذكور انتهى في حل صاحب المدارك
المراد بالحديث هنا ما يتوقف على الظاهرة اعني نفس السبب لا اثره لخاصة
ويستقيم حصوله بهذا المعنى الى سابقا في شك في وقوع الظاهرة بعده وان اخذ
وقتها انتهى وما ذكره لا يخرج في الخبر لا يتوقف شكك انتهى كلامه في الله
مقامه قوله قدس سر حيث لا يعد من حيث اليقين في النسخ من صورة لا يخرج
او لم يكن ثم عهدها كما افاد بحج الامم في حيث له في بحث المعرفة وكل اسم
دخله اليوم لا يكون فيه علوية البهنية التي هي الشون فينبغي ان لم يكن
قوية لاحالية ولا مآلية والله على شئ جهمول القوية الشري في قوله
استحق الحكم ولذا الله على يقين من كافي قوله في الواجد على الشاهد
نفي اللوم التي هي بها التبريد اللفظي والاسم العلم بها لا يستلزم اليقين في
علوه بانه لما ثبت كون اللفظ لا على ماسة خارجة باعتبار شخصتها
الخارجية لان اللفظ لا يوضع في ذاتها فلا بد من ان يكون اما البعدي في
اوجبهما واذا لم يكن دليل البهنية وجب كونه لكل في هذا قوله على ما

المعنى

الاول وصفه انه على يقين عن وضوءه ولا بد من كلية الكبرى في هذا
لكل لينح ويصوره هكذا الوضوء يقين لكل يقين لا يثبت بالشك
اذا نتج ان هذا الوضوء لا يتحقق بالشك ابدأ فان قلت هذا ينبغي
في عدم اليقين اذ به يحصل كلية الكبرى واما الشك فلو قلنا هو
ايضا ينبغي لا يستفاد في ان الشك تابع لليقين لانه لا يخرج منه
ان يقول كل يقين لا يتحققه شك الموضوع مع انه او كان كذلك
لو لم ان يقول ولكن يقضي يقين او شك اخر لا يتبين فقط كما يخفى
على الناظر لكن يرد عليه انه لا يلزم كلية الكبرى بتمام اليقين بحيث
يشتمل كل يقين بل يكفي التعميم في الوضوء بان يقال انه على يقين من
ولا يتحقق يقين وضوء بالشك بهذا اليقين لا يتحقق بالشك ولا في
ما فيه من البعد عن سياق الكلام وذلك بخلاف الشهيد رفع الله
تمام في الذكوى قولنا اليقين لا يرفع بالشك لا يثبت اجتماع
اليقين والشك في الزمان الواحد لا يمتنع ذلك ضرورة ان
الشك في احد التقيضين يرفع يقين الاخر بل المعنى به ان اليقين
الذي في الزمان الاول لا يخرج عن كماله الشك في الزمان الثاني
لاضالة قيام ما كان نقول الى اجتماع الظن والشك في الزمان الاول
فيخرج الظن عليه كما هو مقرر في الباءات انتهى وورد عليه السج
طوب الله ترتيبه بان قوله فيقول الى اجتماع الظن والشك في

زمان

التكليف حال الشك ايضا وهو المطلوب انما على الثاني فالأول كذلك
كما لا يخفى الثاني ما ورد في الروايات من ان اليقين لا ينقض
بالشك فان قلت هذا كما يدل على صحة المعنى الذي ذكرناه كذلك
يدل على ما ذكرناه القوم لانه اذا حصل اليقين في زمان فليس في ان
لا ينقض في زمان آخر بالشك فظهر لما رواه وهو يبين ما ذكرناه
قلت الظاهر ان المراد من عدم نقض اليقين بالشك انه عند التعارض
لا ينقض به والمعادى ان يكون شيء يوجب اليقين لولا الشك في
ذكره ليس كذلك لان اليقين يحكم في زمان ليس لما يوجب حصوله في
زمان آخر لولا عدم شك وهو فان قلت هل الشك في كون شيء
في ذلك الحكم مع اليقين بوجوده كالشك في وجوده لولا ان قلت فيه
تفضل الاثر ان ثبت بالدليل ان ذلك الحكم يستلزم اليقين في نفسه
في الواقع ثم علمنا حدتي تلك المعاني على شيء وشكنا في صدقها على
شيء آخر ايضا لان لا ينقض اليقين بالشك وانما اذا لم يثبت ذلك
بل ما ثبت ان ذلك الحكم يستلزم اليقين في الواقع وشكنا
ان الشيء الآخر ايضا في الواقع لا يوجب في عدم نقض الحكم وثبت
استمراره اذ الدليل الاول ليس حار فيه لعدم ثبوت حكم العقل
مثل هذه الصورة خصوصا مع ورود بعض الروايات الدالة على
عدم الموافقة بما لا يعلم والدليل الثاني الحق انه لا يخفى من اجماله
وعنايه ما يعلم منه فادرك الحكم في صورتين اللتين ذكرنا ههنا

وان

وان كان في ايضا بعض المناشآت لكنه لا يخفى ان ما يدل على الاول
فان قلت لا استحباب الذي يدعون فيه من روايات قد سندها الظاهر
قبل ما اشرقت بحججه لان حكم الجائز ثابت ما لم يحصل مطر شرعي اجماعا
وههنا لم يحصل الظن العبرتها بوجود المطر لان شبهة ابن الجوزي ونحوه
ابن يعقوب ليس حجة شرعية خصوصا مع ما رخصتها بالروايات كما
تقدم فثابتة الا حصول الشك بوجود المطر وهو لا ينقض اليقين كما ذكرنا
فما وجه المنع قلت كونه من قبل الثاني من منع ادلائل على ان الجائز
ثابت ما لم يحصل مطر شرعي وما ذكره من اجماع غير معلوم لان
ما اجمعا عليه ان بعد التعويل لا يتبع الصلوة مثلا بدون ما اجمع
ناسا لاشبه اجماعا معتد به ولا يتبع حجة واحد وهذا اجماع لا يثبت
الاجماع على ثبوت حكم الجائز حتى يحدث شيء من في الواقع مجهول
عندنا قد اعتبر الشارع مطرا فلا يكون من قبل ما ذكرنا فان قلت
هنا تدليس داخل تحت الاستصحاب المذكور لكن يقول انه قد ثبت
بالاجماع وجوب شيء على المتعطل في الواقع وهو موافق ان يكون
المسح ببلل اجماعا مستداه او لا علم منه ومن المسح بماء حار واحد
فما لم يات بالاول لم يحصل اليقين بالامتنان والفرق عن العهدة
فيكون كالتيان به واجبا قلت لاجماع على وجوب شيء ما ثبت في الواقع
مهم في نظره عليه بحيث لو لم يات بذلك الشيء اليقين لا يخفى العقاب

منع بل لاجماع على ان تركه لا يوجب مساسا للاختصاص العقاب في كونهما
ولما حصل له ان اورد نفس اجماع على وجوب شيء معين مثله معلوم عندنا ان
حكم الجائز معلوم عندنا فلو يثبت الحكم بوزم يحصل اليقين او الظن بوجود
ذلك الشيء المعلوم حتى يتحقق كماله ولا يكتفى بالشك في وجوده وكذا لو لم يكن الحكم
يقا، ذلك الحكم الى ان يحصل العلم او الظن بوجود ذلك الغاية المعلومة ولا يكتفى بالشك
في وجودها في ارتفاع ذلك الحكم وكذا ان اورد نفس اجماع على وجوب شيء
معين في الواقع مروي في نظونا بان مروي تعلم ان ذلك التكليف غير مشروط
بشيء من العلم بذلك الشيء مثلا وعلى ثبوت حكم اليقين في معنى في الواقع مروي
عندنا بان اشياء ونعلم ايضا عدم اشتراط العلم بالعلم بوجوب الحكم بوجوب ذلك
الاشياء المروية فيها في نظرنا وبقا ذلك الحكم لا يحصل تلك الاشياء ايضا
ولا يكتفى الانسان بشيء واحد منها في سقوط التكليف وكذا حصول شيء واحد
في ارتفاع الحكم وسواء في ذلك كون ذلك الشيء ثابتا معينا في الواقع مجهولا
عندنا او اشياء كذلك او غايه معينة في الواقع مجهولة عندنا او اشياء كذلك
او غايه معينة في الواقع مجهولة عندنا او غايات كذلك وسواء ايضا تحقق
قد روي ان يثبت تلك الاشياء والغايات او يتبينها بالحكمة وانما اذا
لم يكن كذلك بل ودر نفس مثله على ان الواجب الشيء المعلوم ونفسه على
ان ذلك الواجب شيء آخر او ذهب بعض الأئمة الى وجوب شيء في الأخرى
الى وجوب شيء آخر ونه نظرنا بالنسبة لاجماع في الصورتين ان تركه فيك

البيان

الشيء من مساسا للاختصاص العقاب في كونهما
حتى يتحقق الامتنان بل لظاهر الاكشاف وواحدتها سواء اشتركا في امر
او يتبينها بالحكمة وكذلك الحكم في ثبوت الحكم اليقين في هذا المجهول
في هذا المقام وعليك بالتأمل في خصوصيات الموارد واستنباطها
عن هذا الاصل وتوابعه جميع ما يجب عاينه عند تعارض المعارضات
والله الهادي الى سواء الطوبى قوله قدس سره وهو ان يكون الحكم بالاجماع
الان يعلم لو كان المراد بالعلم معناه الحقيقي رده عليه انه مستبعد
جميع الموارد وايضا بناء على ما ذهب اليه مدد العمل على الظن
مع ان الدليل لا ينطبق عليه فيلغى ان يحمل العلم على الامم قوله قدس سره
وما لم يحصل الظن لم يحصل الامتنان فان قلت هذه المقدمة
كبرى القياس فان كانت خبرية فلا ينبغي وان كانت كلية القياس
يلزم حجة الاستصحاب مطلقا سواء كان الغاية معينة او غير معينة
الذي يظهر من ترجيح رده ان يجب العلم او الظن بحصول الامتنان
صوره مخصوصة كما سيأتي في ذيل الحاصل نعم وانما اذا لم يكن
كذلك فلا يخفى ان يكون كبريا عاما لا مطلقا بل عموميا من
جهة شموله لجميع افراد الامم المذكورة نعم لك مطالبته بالدليل
بين ما حكم بوجوب الامتنان وبين ما لم يحكم به لا يخفى بناء على
ما حكم من راجع الحكم الوضعي الى الشرعي يلزم اثبات الاستصحاب

في جميع الاحكام والمنهورات المنه في المسائل لا يستلزم المسائل
 يزوم من عدم حصول الاستدلال بها الحكم الاول حتى يتبين الاستحباب
 الا ان يقال يحتمل ان يكون قدس سره قائل بالمشاوارا ما
 او قد عليه قدس سره من ورود الاشكال عليه ان كان التمسك
 بعنوان الاستحباب في غاية جميعا للجواب والحرارة ويعتبر في كل
 والفاية مثل السابق بل في الواجب للحكم ايضا فليقد بر تسليم
 ورود الاشكال يمكن دخوله في اخر كل مذهب حيث قال عليك بالتمسك
 في قوله قدس سره قلت الظاهر ان المراد من عدم النقص في كل مذهب
 لك التام في هذا المقام لان مناط الفرقان الظاهر ان
 القوم فهو من الروايات لزوم استمر حكم اليقين بمعنى انه اذا
 وجد اليقين ولم يعلم اختصاص حكمه بوقت خاص سواء علم
 الاستمرار ولا يلزم استمرار الحكم الا ان يدل الدليل على خلافه
 والفرق من الروايات هذا والذي يقول انه ان ظاهر الروايات
 ان اذا كان الدوام معلوما لا ينقض اليقين بالتمسك لا غير ان عرفت
 هذا في كون ما ذكره قدس سره الظاهر محل تأمل خصوصا عند
 ملو خطه فعدان فائدة الاستحباب كما سيجي ملو خطه ما مضى
 عند نقل كلامه شرح الارشاد فان قلت بناء على ما ذكره انه ايضا
 يدل الروايات على مطلوبهم لانه قدس سره بالنقض ان يكون سعي في

اليقين

اليقين لولا التمسك ولولم يكن التمسك كان الحكم الاول باقيا مشددا
 فيما نحن فيه لولم يكن استعمال الحجر الواحد المعين كان حكمه الخاص باقيا
 قلت في كماله خلط بين التمسك وسببه والذي قاله انه لولم
 يكن التمسك كان اليقين باقيا وان كان التمسك موجودا وبعد
 وجود السبب ودفاع التمسك لا يمكن بقاء اليقين اذا كان اليقين
 مستندا بالاجماع وهو ظاهر ويصح في الحاشية ما ينفع المقام فاستظر
 قوله قدس سره والحاصل في فان قلت قد صح اولاً بان الاستحباب
 حجة في قسم واحد صح هيها بالندحجة في اربع صور فبينها تارة
 قلت صح اولاً بتم واحد فكاية الظهور وغيره ولما انجز الكلام الى
 الايراد والجواب قال الكلام الى اربعة اقسام فان قلت هذا
 تشويش تغليط غير مناسب لعل غير خارج عن قانون اليقين
 لكن يمكن ان يقال بناء على ما ذكره من التعميم ينبغي ان يذكر
 استحباب حكم العموم ايضا كما ذكره الشهيد طاب ثراه في القواعد
 وقدس سره قوله قدس سره واما اذا لم يكن في قول الاشك في يقين التخيير
 في بعض الصور فعلة ولقد كما مضى في دليل كلام الشيخ طاب ثراه
 لكن احتيا والتخير مطلقا في المسائل الخلافية بدون تفصيل ذكر
 محل اشكال خصوصا اذا امكن اثبات الغرض المظنون بل المعلوم
 كونه ما مر اياه لانه فرع عدم وجوب الاحتياط وقدس سره ما يدل على

بحر حب الاحتياط والروايات الدالة على لزوم الجمع موجودة والتحسين
 في بعض الروايات ولا نرا اذا استمكن بحصول العلم بالما مؤثره في جواز
 العمل ولا في غيره فلو كان من اجل ادعي الاجماع على عدم جوازه ولا في الاثبات
 بنور من افاد الجزم بشمل الدوام حاصل للكل فان قصد بحصول العبادة والتمسك
 من غير علم ولا من على كونه مطلوباً لانه قد خالف في السابق على لزوم احدهما
 فان قلت لعل في التخيير في حاسبه باعتبار دليل ان عليه في الروايات
 التمسك الذي يحتمل للكل مع قطع النظر عن هذا فلم يكن العمل بشي علم ولا من
 قلت ينبغي في الدليل حتى ينظر فيه فظاهر بغير كما نرا دليل عدم الدليل
 ولا يخفى ما فيه وبالجملة قدس سره محل تدبر لان يقال غير قدس سره في
 من التواضع ويكون غير في وجوب الاتيان بهما معا فليست على حد ذاته
 الملة تطالب ثراه في شرح الدرر ايضا في الحاشية المتأخرة بقوله لا
 انما يعتبر ما دام لم يعلم والذالك الوصف عند الاستشياء لم يعلم والذالك الوصف
 في آخر شرح قول الم طاب ثراه ويحرم استماع الماء الخس المشتبه وكذا في الطهارة
 وتوضيحه ان الاستحباب لا دليل على حجية عمله وما استوكبر ضعيف وعامة
 ما تمسك فيها ما ورد في بعض الروايات الصحيحة ان اليقين لا ينقض التمسك
 ابداً وانما ينقض يقين اخر مثله وعلى تقدير تسليم صحة الاحتجاج بالخبر في مثل
 هذا الحكم وعدم استنباطنا على ان هذا الحكم الظاهر ان من الأصول ويشكل
 التمسك بالخبر الواحد في الأصول ان لم جواز التمسك به في الفرع فنقول الظاهر

اولاً انه لا يظن شموله لأمور الخارجة مثل رطوبة الثوب نحوها تارة
 ان يكون في اديم بيان الحكم في مثل هذه الأمور الذي ليس حكمه اعتباراً
 وان كان يمكن ان يصير من باباً شرعي بالعرض لومع عدم الظهور
 لا يمكن الاحتجاج به فيها وهذا ما يقال ان الاستحباب في الأمور الخارجة
 لا عبرة به ثم بعد تخصيصه بالاحكام الشرعية نقول لا من على حجة
 ان ثبت حكم شرعي في مورد خاص باعتبار حال العلم من خارج ان ذاك
 تلك الحال لا يستلزم ذوال ذلك الحكم والاخران ثبت باعتبار ارسال
 فيه مالك مثلاً الاول والثاني خاصة وحسب خاص باعتبار ملة فاته
 للبول بان يستدل عليه بان هذا شئ لا فاه البول كل ما فاه البول
 هذا يحس الحكم الشرعي الخاصة وشيئ باعتبار حال هو ملة فاه البول
 وقد علم من خارج ضرورة واجماعا اذ في ذلك بانه لا يرد في الحاشية والذالك
 فقط ومثلاً الثاني ما نحن بصدده فانه ثبت وجوب الاحتساب عن
 الامار المخصوص باعتبار انه شرعي يعلم وقوع الجماعة فيه بعدة وكل شئ في ذلك
 يجب الاحتساب عنه ولم يعلم دليل من خارج ان ذاك الوصف
 الذي يحصل باعتبار ذوال المعلوم بعد ادخل له في ذوال الحكم على
 هذا فنقول لا يعمول الخبر التمسك الا اذا ظهر فيمكن التمسك بالاستحباب فيه
 واما التمسك الثاني فلو فاه التمسك فيشكل فان قلت بعد ما علم في القسم
 الاول انه لا يرد في الحكم بوال الوصف فاي حاجه الى التمسك بالاستحباب

واي فائدة فيما ورد في الاخبار بان اليقين لا ينقض الشك بل ينقضه
على وجهين احدهما ان ثبت ان الحكم مثل النجاسة بعد ملوثة فانه يجوز
حاصل ما لم يرد عليها الماء على الوجه المعتمد في الشرع فائدة ان
عند حصول الشك بورد الماء لا يحكم بزال النجاسة والاخر ان يعلم
بثبوت الحكم في الجبل بعد زوال الوصف لكن لم يعلم انه ثابت وانما
اوفي بعض الاوقات الى غاية معينة محدودة او لا فائدة ان
اذا ثبت الحكم في الجبل فيستحيل ان يعلم المزيل ثم لا يخفى ان العرجي
الذي ذكرنا من ان اثبات مثل هذا يخرج الميزان عن انقسام ان القسم
الثاني لم يبلغ مبلغه في القسم الاول وان اليقين لا ينقض الشك
قد يقال ان ظاهره ان يكون اليقين حاصله لولا الشك باعتبار
دليله على الحكم في غير صورة ما شك فيه ولو فرض عدم دليل
عليه لكان نقض اليقين حقيقة باعتبار عدم الدليل الذي هو دليل الله
لا الشك كما نرى في رواية مع ذلك ينبغي رعاية الاحتياط في كل من
القسمين بل في مورد الخارصة وايضا ان في حصول استحباب
النجاسة خصوصاً في الماء كعدم خروجه وانه قد ورد ان كل شيء
حتى يعلم انه قد ورد ان الماء كله طاهر حتى يعلم انه قد زاد
الشك في حصول الطهارة بعد حصول النجاسة ينبغي ان يحكم بالطهارة
لما ورد من ان ما لم يعلم النجاسة في شيء فهو طاهر ولا يلزم بعد مخالفة

الجيز

لجيز لا ينقض اليقين بالشك اذ هيها قد تنقضاء باليقين الشرعي
من الروايات المذكورة فان قلت فقلت الكلام ونقول بل ينبغي الحكم
بالنجاسة الجيز ولا يلزم مخالفة الروايات لان العلم الشرعي لا يرد
بالاستحباب المستفاد من الجيز قلت غاية ما يستفاد من الجيز انه لا
ينقض حكم اليقين بالشك لان اليقين حاصل بعد الشك كيف كان
لا يعمل صلاحة لا يلزم حصول العلم حتى لا يلزم مخالفة الروايات ثم
لو كان في الجيز ان العلم حاصل بعد حصول اليقين لم يعلم الزوال لكان
الامر كما ذكرنا فان قلت اذا سلمت ان حكم اليقين لا ينقض بالشك فذلك
يكفي لان اذا ثبت حكمه كان العلم الشرعي بالمحكوم به حاصل اذ لا
للعلم الشرعي سوى ان يحكم به بحسب الشرع وانت ايضا لا بد ان
تورد بالعلم بالطهارة مثل هذا ولا فائدة ان العلم الواقعي ليس حاصل
قلت ثبت ان شرع في الشك في حكمه بغير نقض حكم اليقين بالنجاسة
بعد ما استنباه ان حكمه ينقض باعتبار حصول العلم الشرعي المستفاد
الروايات لكن لا يخفى ان هذا الذي يكون اجزاه في غير الماء
اذ ليس فيه الاثبات كل شيء نظيف والعمل بغيرها مشكل نعم في خصوص
الماء ينضم اليها روايات اخرى ايضا ما علمت في الاواب السابقة
وكا تها باعتبار اكثر منها يصلح للتحجج وان لم تكن صحيحة هذا ثم على
ما ذكرنا يمكن اجراء الحكم فيها بخلاف في غيره مطبق لما اتم لاسل المأذون

بجواز العلم بالخبر وان لم يكن صحيحاً في المستحبات بناء على ورود الروايات
المعتبرة كما هو وضرباً من اشتباه العمل بهذه الطريقة بين الاحكام غير
تكاليفها بل بين العلم ايضا ما يجري في النفس ونسجها على العمل الله تعالى
ببطلانها ولا واخذها ولا يخفى ان فيما نحن فيه ورود روايات كثيرة صحيحة
وغير صحيحة واذي الملة تدور في الاجماع كما مضى في كلمات غيرنا ايضا
كما ينبغي ايضا فينبغي ان يحصل له الشك في فاضل في ايضا وفيه ما هو في
اصل البراءة من الاشكال ودفعة بالاجماع المتداول من التحقيق وهو اما قوله
ان سلم جواز الشك به في الموضع لا يخلو عن غير ما يجرى المسائل ان قوله
شرع الى خبر الجيز فلهذا من احتياطه قوله من غيره وجه فائدة ان حصول
الشك بورد الماء لا يحكم بزال النجاسة ثم اقول اذا ثبت الحكم الاول
النجاسة المذكورة ثابتة ما لم يرد عليها الماء على الوجه المعتمد في شرع
مدلول الاستحباب فلا يكون له فائدة جديدة لان مناط الاحكام العلم
ان يمكن والا لعل المعبر عنه في نصير الحكم الاول ان حكم الجيز لا يرد
الا بالعلم والاطمئنان بغيره ثم والله بالشك نعم الفائدة في السق الثاني
وهو مطلوبنا في فائدة المطلب كنه مخالفة ما خضع سابقا حيث خضع
الاستحباب ببعض صورته ورفع المخالفة يمكن بان يحمل ان ذكره الشك
بناء على مذاق القوم ووجه حمل هذا وان كان بحسب الظاهر عام لكن
بعض الشقوق التي ذكر في دليل الحاصل في كون فائدة الاستحباب

للكو بدون الاخراج والوقوع فعد الا ان ينقض ويقال ان الماء طاهر ما لم يعلم انه
قد لا شك مثله لعدم العلم الذي يحصل من الشك في المسئلة بل ظاهره عدم
العلم الذي هو باعتبار وقوع امر قد زود وقد حكمت سابقا ايضا في الاحتياط
بدرجتها فانما وجد قوله قدس سره ان الاستحباب دليل على حجية عقولنا
قلت قدس سره قدس سره الدليل العقلي فكيف ينفذها قلت يمكن ان يكون
نظوه الى دليل القوم حيث قال ما تسكوا به ضعيف فيعمل ان يقال لا دليل
على حجية الاستحباب كلية وفي جميع الموا رد قوله الطاهر من الاصول
اقول ظاهره في جيز كون من الفرع وهو غير بعيد لان الاصل فيها ينبغي عليه
او ما يستند اليه وشل ذلك والمراد به ان لا يرد حجة بما ذكرنا الشك وهو
والعلوة وغيرهم رحمهم الله وقوله النسخة في تارة العلم بالاحكام الشرعية العلمية
الاستدلال على اعيانها وفي اصول التحقيق هكذا يحذف ادوات التحقيق في
جميع اجزائها ونسرة قواعد الشك والاعمال والزيادة وغيرها بالعلم لا
الشرعية الفرعية عن اولها التفصيلية وصرح العلوة وغيره بان المسئلة
الاصولية هكذا الاجماع او خبر الواحد والاستحباب حجة على هذا فنقول
لا ينبغي ان ينقض اليقين بالشك وامثاله لا ينبغي عليه هذا العمل
حكم شرعي فحقي وكونه كذا لا ينافي في غير ذلك لا يخفى قوله قدس سره في كل
التمسك بالخبر الواحد في الاصول ان سلم جواز التمسك به في الفرع قوله
قد مضى الكلام فيه وفيه ايضا ان سره ذكره في الاشكال عينه في محج

جواز

كاتبه ومحتل الجميع غائب قوله قد مر في اعتبار ما علم ان نظام قديمي الي
نوع تولد في الحكم وعدم الاطمان به كما سبق في قوله من قلت انما
في وايضا طام قوله من غير صورة ما شك فيه غير كون ستم الحكم الي
حين سبب الشك من غرق في بين الشك وسبب كاسق هو ايضا يؤيد
المطلوب في قديم قوله من الا ان ياقش في وقته مواد دخل الشك
في المسئلة خالفا لما في الارشاد **واما المائدة** فهو في تفتح الخبار
ولما كان لعدة في الروايات فينبغي تفصيلها وما يتعلق بها وهي كثيرة
منها ما رواه شيخ الطائفة في الباب الاول من التهذيب في الصحيح
بهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن حماد عن حماد عن زرارة قال
قلت له الرجل ينام وهو على وضوء فيجوز له التحيعة والمعتقان على الوضوء
فان لا يذره قدينا م العين ولا ينام القليل الاذن فاذا نامت
العين والاذن والقلي جبا الوضوء قلت فان ترك الي حبيبه
ولم يعلم به قال لا لا يفتن ان قد نام حتى يحس من ذلك ان ينام
والا فانه على ثنتين من وضوء ولا ينقض اليقين ابدان الشك وكذا
ينقضه يمين اخرى وقد وما يتعلق بها من الشرع والعلاقات
من الشيخ البهائي طاب ثراه والفاضل القاسمي في رواه والشم القائل
الجلسي رحمه الله في شرح التهذيب الحادي عشر صححه في غير ذلك
الا فاضلا ومعلوم ان زرارة وامثاله لا يروون عن غير المعصوم

فلا بد

فالمراد اما الباقى والمصادق عليهم السلام كان سبب ان زرارة
وغیره من اصحاب الكبرياء فان يكون الاعام عليهم السلام كما نوا
يكفون بالضمير من اخذ من كتابهم كفى بالضمير ما غفله وان ظهور
المراد في تمام الحديث ان يسطر احسانها بغضها او ليشتبه على
الانسان فيظن انه تطل احسانها والا فانا لظاهر ان تطل الحواس
جميعا في وقت واحد مع انه يمكن ان يكون تطل حاسة البصر السمع
فان ترك الي حبيبه شئ امك محمول على ما اذا كان التحريك بغیر محمول
منه صوت ويمكن محمله على اجزاء العقل لا حتى يستيقظ يدل على ان
يقول الوضوء لا يزيله الا يمين الحديث كما سياتي في حتى من ذلك
ام بان اي يحقق اليقين بان النوم قد عثر له واستدل بهذا الحديث
على ان مقتضى القوم لا شق الوضوء ويرد عليه ان مقتضى القوم
اما ان يكون نوما حقيقيا لان كانت داخل في حقيقة النوم
ذاهية للعقل والمعتق ويتحقق حصوله كان ناقضا ولا فلو نعم
قد تحصل للا انسان حالة في مبادي النوم شك في انه هل تسبى
وهل ذهبت اليه فيكون من قبل الشك في الحديث في الي الي
لوشك في النوم لم شقق طهارة وكذا لو تخيل له شئ ولم يعلم
انه نام او حدث النفس لم يحقق انه روي ان نفس لم يربى
تعال الا خيرا ايضا محل نظر ويمكن ان يتحقق الرواية مع عدم ابطال

السمع والعقل اذا قوي الخيال كما تشهد به التجربة وحي فالحكم بال
شكل ولا ينقض اليقين ابدان الشك استدلال به الى غيرها فاذا كان
منها ما رواه الشيخ الصدوق طاب ثراه في واسط المعلى
باب علة غسل المني اذا اصحاب التوب بعد حسن بل صحيح لان
ابراهيم لا ينقض عن الصحاح كما حقق قال في كذا في احدنا على
بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن زرارة عن حماد عن زرارة قال
قلت لابي جعفر في الحديث رواه الشيخ في باب تطهير الثياب
البدن من الخجاسات من الزبادات في التهذيب بعد صحيح قال
عن حماد عن حماد عن زرارة قال قلت لابي جعفر في حديث
او غير ما شئ من من غفلت اثره الي ان اصيل الماء فاصبت
حضر الصلاة وشئت ان شوي شيئا وصليت ثم اني ذكرت بعد
ذلك قال في الصلاة وتسلط قلت فان لم اكن راي موضع
وعلمت انه قد صاب به فليتيمم او قل عليه فليتيمم في جلدته في غسله
وتيمم قلت فان غفلت ان قد صاب به ولم اتيقن ذلك فظنوت فلم او
شيئا ثم صليت فيه فوات فيه الغسل ولا تعيد الصلاة قلت لم
ذلك قال لا لك كنت على يقين من طهارة ذلك ثم شككت فليس ينبغي
لان نقض اليقين بالشك اذا قلت فاني قد علمت انه قد صاب
فلم ادر اين هو ما غفله الغسل من ثوبك الناجية التي توي

انه

انه قد صاب بها حتى يكون على يقين من طهارة ثوبك فمحل على ان
في ندر اجاب شئ ان نظيره لا لا ولكنك انما تريد ان تهيب الشك
الذي وقع في نفسك قلت ان رايته في ثوبي فاني في الصلاة قال
الصلاة وتعبك اذا شككت في موضع منه ثم رايته وان لم شك
ثم رايته وطهارة الصلاة وغسلته ثم ثبتت على الصلاة لانك
لا تدري امك شئ وقع عليك فليس ينبغي ان ينقض اليقين بالشك
وقال الفاضل الشري طاب ثراه في حاشية الكتاب الذي عني
في عدم نقض اليقين بالشك وايضا كان في ان غسل الثوب لا يعيد
فصله كثيرا سطلا وبالحديث من بطل الصلاة بوقوع نقض الاصل في
اشارة الابدان من الدليل الصالح المعارض لهذه الرواية وامثاله
وايضا خلق على قوله ما لي اعلم شئ كان المراد حال انه وقع في
على ثوبك ولم يتيقن انه كان قبل حتى يلزم الاعادة انتهى في الغسل
القاسمي في باب التطهير من المني من كتاب طهارة الوافي هذه
الرواية متصلة بابي جعفر في كتاب على الشرايع للصدوق طاب ثراه
وفيها فوائد مهمة وسياتي اخباري في هذا المعنى في الباب الاول
وهذا لفاضل المجلسي رحمه الله في الشرح الثامن صححه وطهارة حجة
الاستحباب لا جاع الطهارة ويحتمل للاختصاص بها ما قوله في
اذ اسكنت محمل ان يكون المراد انه علم اوله وحصوله النجاسة قوله في

انهم علموا العلم اعطونا اصولا مطابقة للعقل الصحيح فاذن لنا ان
 عليها العقول الحسية وبذلك نستوعبها ابواب العلم وسهلو اننا نرى
 للمعرفة بالحكم وذلك من فضل الله علينا بكمهم عليهم السلام روي
 في جامعهم علي بن ابي حمزة عن محمد بن ادریس عن هشام بن سالم عن ابي
 عبد الله ع قال فما علينا ان نلقى اليكم الاصول وعليكم ان تروا
 وعن ابي الحسن الرضا ع بل واسطة قل علينا الفاه الاصول وعليكم
 التفريق والاصول كثيرة منها ما رواه زرارة في الصحيح بالاصطلاح
 ثم نقل الرواية المتعلقة بالوضع ثم روي رواية زرارة اخرى كما سبق ثم
 قال وفي صحيحه على بن موياد بالاصطلاح حين في ذلك امامنا في هذه
 اصابتك فليس يسمى الاما تحققت وفي حسنة الحارث فان لم يرد عليه
 ولم يتيقن ولم يكن مكانه فليست بالماء ثم نقل صحيحه عبد الله كذا سنان
 كما سبق ثم قال وفي صحيحه معاوية بن عمار قال الصادق ع ليس الثوب الذي
 عليه الجوى من الخبث الشارب للحمى قبل الغسل وفي صحيحه ابراهيم بن محمد
 انه قال الرضا ع الحياط والمصار يكون يهوديا او نصرانيا وانت تعلم
 انه يبول ولا يوضا ما تقول في عمله لا لاي اس وقد ورد مثل ذلك
 في ابواب الطهارة اربا واحكام اليها ونحوها وفي المتن كل شيء
 حتى تعلم انه قد روي ما لم تعلم فليس عليك وفي الفقيه عن ابي المومنين
 ما ابا الى اما اصابتك ام بول اذ لم اعلم وليس من هذا التسليم ما ادلتنا

بخلافه

بخلافه ثوابه فانه لا يلزم ان لا يحكم بطهارة الابا قطع واليقين بل
 يكفي شهادة عدلين واحدا والنصارى ونحو ذلك كما يستفاد من الاصل
 الا في ذلك لان بناء هذا الاصل على دفع الحجج التي روي عن ابي
 العموم في الروايات فانما يخص محتاج الى الدليل والاشك في دفع الحجج
 انما الاشكال اني لو كنت حرجا مطلقا قائل في الاصل التوفي رة
 بعد ما قلنا من كلوه فالذي يقتضيه النظر بدون ملو خطه الروايات
 انه اذا علم تحقق العلوة والوضعية لمعقول الحكم بالمكلف واذا زال
 العلم بطهارة شك بل وظن ايضا يفي ان يتوقف عن الحكم بثبوت الحكم
 الثابت والاشكال ان الظاهر من الاخبار انه اذا علم وجود شيء فانه حكم
 به حتى يعلم زوال ثم نقل رواية زرارة المتعلقة بالوضع ثم قال فان
 اليقين والشك عام او مطلق فلهذا في العموم في مثل هذه النوع
 بل صرح الشافعي والشافعي بان الجنس المرفى باليوم او الاضادة للعموم وروي
 ابن الحاجب في محققه في الفاظ العموم من غير فعل خلو ثم ذكر الفاظا
 اخلفت في عمومها ومع النوال عن ذلك فانما الظاهر هنا العموم فانه
 استدله على ان الوضوء للمحقق اليقيني يقتضي ثبوت النعم ببوله ولا يقتضي
 اليقين ابد بالاشك ولو كان من هذه انه لا يقتضي بقاء الوضوء ابد
 النعم كان عيننا المقتضية الاولى شافوا الاستدلال يقتضي ان يكون
 عاما وايضا فان حمل المرفى باليوم هنا على العهد يحتاج الى تقييد

من ان ورودها في موارد ومخصوصة الا ان العقل يحكم من بعض الاخبار
 الدالة على حجيته مطلقا ومن حكم الشارع به في موضع مخصوص كونه
 حكمه باستصحاب الملك وجواز الشهادة به حتى يعلم الواقع والبناء
 على الاستصحاب في بقا الدليل والتمار وعدم جواز تقييد تركه التمسك
 ولو مضى زمان يظن عدم بقاءه وعدم تفرج وجبته وجواز عيب
 الاول من الكفارة غير ذلك فما لا يحصى كونه بان الحكم في خصوص هذه
 المواضع بل لان اليقين لا يوضو لا يمتنع شذوذه بل ينبغي ان يعلم ان العقل
 بالاستصحاب شرط الاول ان لا يكون هناك دليل شرعي اخر يوجب
 الحكم الثابت لولا في الوقت الثاني واليقين العمل بذلك الدليل اجاعا
 الثاني لا يحدث في الوقت الثاني ابري وجب ايضا الحكم الا اذا امكن
 بالاستصحاب ينبغي ان يلو خط هذا الشرط من دخل في القلوة بالاشك
 ثم وجد الماء ومن خلق زوجته الموصفة تزوجت بعد العدة تزوج ثم
 وحلت منه ولم يقطع بعدها ينبغي ان يلو خطه النص الدال على ان يكون
 من استعمال الماء ناقصا هل يشيل هذه الصورة ام لا فكذلك لو خطه رة
 على ان ليس الخاسل من الذي حلت منه هل يشيل هذه الصورة ام لا
 الثاني ان لا يكون هناك استحبابا حتى معارض له وجب نفي
 الحكم الاول في الثاني مشدود في طلب المصروع بوجدا استحباب طهارة
 للعلامة في حال حيوة الوابح ان يكون الحكم الشرعي المترتب على

عن الحد على الجنس وليست متحققة ولا يخفى ما فيه بعد ملو خطه عبارة شيخ
 الهندس كما في مثل عبارة الشيخ الرضوي و قد ذكرنا ان هذا ما ذكر
 ولم يكن كتابه عندي في ذلك الوقت ثم قال في التعليق على الفقيه
 في المطول في محققه قريب السد اليه باليوم اللفظ اذ اقل على التجميع
 المسند وفي الخارج فاما ان يكون لجميع الاقدام والبعضها ادلا واسطة
 بينهما في الخارج فاذا لم يكن المقتضية لعدم دليلها وجب ان يكون
 للجميع والى هذا ينظر صاحب المكشاف حيث عطل لام الجنس على ما يفيد
 الاستغراق كما ذكر في قوله نعم ان الانسان لو جسد له الجنس قوله
 في قوله نعم ان الله يحب المحسنين ان اللوم للجنس في تناول كل محسن ولا
 يحق ان قوله لعدم دليلها صحيح في ان حمل لام الجنس على البعض يحتاج
 الى الدليل دون حمل على الجميع ثم نقل رواية زرارة الاخرى وقال
 ههنا ايضا لا يمكن حمل اليقين على بقاء طهارة الثوب اشك على
 الشك في بخلافه الثوب بلو معارض اصله لما تروى دلالة على الثوب
 غير خفيه ثم نقل موثقة ابن بكير وموثقة عمار وصحيفة ابراهيم وصحيفة
 عبد الله بن سنان وموثقة مسعدة بن صدقة كما صورت ثم قال
 وروي بعدة طرق عن الصادق ع كل ما طاهر حتى يستيقن انه قد
 لا يقال هذه الاخبار الاخيرة انما تدل على حجية الاستصحاب في مواضع
 مخصوصة فلا تدل على حجيته على الاطلاق لانها تفوق الحال على ما ذكر

من ان

الوضعي المستحب بناء في الوقت الأول اذ ثبت الحكم الثاني في رفع الشك
في الحكم الاول الخاسر ان لا يكون هناك استحباب آخر في موزوم
لعدم ذلك المستحب اذ ثبت في الشرح ان الحكم يكون الحيوان
منه يستلزم الحكم بخاسر المانع القليل الواقع ذلك الحيوان في وجوب
الحكم باستحباب طهارة الماء ولا يخاسر الحيوان في سلبه من رويته
فنايب ثم وجد في ماء قليل يمكن استنساخه من رويته الى الماء وتكون
بعض الاصحاب ثبوت هذا اللزوم وحكم بكون الاصلين بخاسر الصيد
وطهارة الماء ولكن قد عرفت سابقا ان طهارة الاشياء ليست
بالاستحباب في وقت بل الاصل بمعنى القاعدة المستفادة من
الشرح وكذا الجحاسة قبل ثبوت الواقع الشرعي لان الحكم وقع
في الاخبار في بيان تطهير الجحش بالنيل في النوبة المدة الافاء
واعادة المصلوة قبله وهو صريح في بناء الجحاسة الى ان ينسل
فيكون بقاء الجحاسة الى حين الغسل فيكون بقاء الجحاسة الى
حين الغسل مبالا ولا يجوز ان يكون بالاستحباب في كذا وقع
الامر باهراق الماء والنيل الجحش الذي الظاهر في الدوام عن الوضوء
والشرب من الماء الجحش هو كما صرح في استمرا الجحاسة وورد
الاخر في حق المني بعد غسله في اليوم مرة وورد البهي
عن الصلوة في التوبى شري من البهي في غسله وتنجسه في

محمدة

محمدة بن اسمعيل بن نوح حين سأل عن الارض والسطح يصيبه
او ما يشهد هل تطهر الشمس من غير ما ذكر لك تطهر من غير ما ذكر
وعند ذلك قد يدل على بناء الجحاسة واذ كان بناء الجحاسة الى
حين المظهر الشرعي فهو ما عن الروايات فكيف يمكن بالقول بانه
بالاستحباب في بعض الاشكال المذكورة في شرائط الاستحباب في الغيم
اخر من الارزلة وهو الاصل بمعنى القاعدة فالاشكال لا يصح وقد
يمكن استقراء شرط اخر غير ما ذكرناه لكن الجميع في الحقيقة يرجع الى
اشكال المعارض عدم العلم والظن بالاشياء انتهى في الشرط التي
ذكرها منفسله وذكرنا مختصرا وتركنا المناقشة عليها في جعلها
مشروطة مع ان بعضها منها فافترق في الاستحباب ثم لا يخلو المدق
الاستقراء في في النوازل المكية بعبارة الاحكام والادلة على الاستحباب
المذكورة لا يقال هذه القاعدة تنفي جواز العمل بالاستحباب احكام
الله تعالى كما ذهب اليه الميمني والعلامة من اصحابنا والشافعية فاطنة
وتعني بطلون قولنا لا يشرعنا والخفيعة بعدم جواز العمل بها
نقول هذه شبهة عجيبها كثير من الخول الاصوليين والشافعية
قد بلغنا عنها في النوازل المدنية تارة بما لحظت صور الاستحباب
الحقيقة فيها عند النظر الدقيق والحقيق واستدلوا في ان ثابت حكمها
شرعي في موضع في حال من حال لا يخبر به في ذلك الموضع عند نوال

تبدل وصف الموضوع في هذه المواضع يكون الاخبار المذكورة
عليها لا تخفى لاشتمالها بالاستحباب لا سيما علم وجودا في وقت
وتجدد في وقت اخر ويجوز العقل ان يكون رافعا للوقت لا سيما ان
حكم على امر موصوف بصفة بحيث يكون الحكم موقفا على المركب من
الموصوف الصفة جميعا ثم زالت الصفة في الوقت الثاني فانما الحكم
يبقى ذلك الحكم في الوقت الثاني وهو شرط وانما الثاني فلا حكم
انه داخل الشبهة بل هو داخل في اليقين رتبة لان الاخبار رتبة
بان الحكم السابق باق في ان يعلم زواله ولا يقول بيبطل الحكم
وهذا الظاهر في هذا الفاضل في النوازل المدنية في غلط
المتأخرين من الفقهاء بزعم من جعلها ان كثير منهم زعموا ان
قوله لا شققت بعينها لا يملكها وانما يقتصر بيقين اخر جاز
في نفس احكامهم ومن جعلها ان بعضهم زعموا ان قوله كل شيء
ظاهر حتى تستيقن انه قد ريم صورة الجمل بحكم الله ثم نادى لم
انك بظنك الغيم طاهرة او جحشة تحكم بطهارتها ومن المصنفين
ان محمدا بن علي بن ابي طالب ان كل شق في طهارة فيجوز كل الدم الحي
والقح والماء واللبن والحليب فالحق ان الشارع بين في رتبة معلومة
فهو ظاهر حتى تعلم انه نجس وكذا الكل صنف فيه حلول وحل ما لم
يعين الشارع بين في رتبة معلومة فالحل وحل كل الدم بعبارة

الحالة القديمة وصورت نصيبها في من المعلوم انه اذا تبدل فيه
موضوع المسئلة ينقض ذلك التبدل خلف موضوع المسئلة في ذلك
سببها استحبابا دارج بالحقيقة الى اسرى حكم الى موضوع اخر يتجدد
من الذات ويبقى به بالعبارة والصفات ومن المعلوم عند الحكمين ان هذا
المعنى غير معتبر بها وان القاعدة الشرعية المذكورة غير شاملة له
تارة بان استحباب الحكم الشرعي وكذا الاصل الى الحالة التي نزل
على النبي ونفسه كان عليها انما يفعل بها ما لم ينظر يخرج عنها
وقد ظهر في مجال النزاع بيان ذلك انه تواترت الاخبار عنهم
بان كل ما يحتاج اليه الامم الى يوم القيمة وروى في خطابه حكم حتى
ارسل الخديش وكثيرا وروى عنهم عند اهل الدكر عليهم السلام
انه وروى في مجال النزاع احكام عن الانبياء بعينها وتواترت
الاخبار عنهم عليهم السلام بحصر السائل في ثلث بين رتبة وبيان
غيبه اي متطوع به لا ريب فيه وما ليس هذا وما ذا كان
التوقف في الثالث اشبه به بالفاطر ولا يخفى عليه ضعف
هذين الجوابين اما الاول فلو انه كان هو الروايات لعدم
الشك اليقين انما هو اذا اتفق وصف الموضوع بان يرضى لارام
يجوز العقل فعنه كما لحقتة والخفتين للوضوء وطهارة
الجحاسة لطهارة التوبى ليس الذي التوبى في ذلك فان سلم

بتلا

قد علمنا شي كلوه ولا يخفى عليك ما في كلوه فان قوله كل شيء
طاهر حتى يتبين انه قد راعى ما اذا كان الجبل بوصول
النجاسة او بانه في الشرح هل هو طاهر او نجس مع ان الاول
الذي في الجاهل فان المسلم اذا اعد ثوبه للذي ليس له الجبل
لم يخرجه رده عليه فهو جاهل بان مثل هذا الثوب الذي هو
مطهر النجاسة هل هو طاهر او نجس في الصلاة وغيرها
ليست بالطاهرة ولا فهو جاهل بالحكم الشرعي مع انه قد راعى
الجواب قاعدة كلية بان ما لم يسل نجاسة فهو طاهر والفرق
بين الجبل بحكم الله تعالى اذا كان تابعا للجبل بوصول النجاسة
وبينه اذا لم يكن كذلك كالجبل نجاسة نقطة الغنم فلا يكون
اقامة دليل عليه وايضا قد عرفت ما في القسم الثالث المطهر
في جميع ما لم يظهر مخرج عنها فاعده يستفاد من الشرع وايضا
فوقه بن نقطة الغنم وبين البول والدم والحم وغيرها تحكم طهارة
النقطة ايضا منها طاهرة كنقطة غير ذي الفم منها نجاسة
ومن الجبل الطاهر فيما اذا وقع الشك في بطل الغرس هل هو
طاهر او نجس وحكم نجاسة نقطة الغنم عند الشك وكذا الكلام
في الحلال والحرام فان قلت قوله كل شيء طاهر حتى يتبين انه
قد راعى في جواز البيا في جميع الاشياء على الطهارة حتى يعلم

بالنجاسة

بالنجاسة من غير محض المعارض مع اننا لينا على اصل الطهارة في
الاحكام من المسائل الا انها اودية التي يحتاج الى فحص
عدم المعارض وايضا على هذا يلزم مغزيب من صلى مع البول مشد
علما بان بول غير المأكول اذا جمل نجاسة لم يوجب ان يكون المأكول
من الحديث معذرة لجاهل باجابه النجاسة لثوبه وبذنه ووجه
ذلك لا معذرة لجاهل باجابه النجاسة لثوبه وبذنه مطلقا
من غير محض هذه الروايات وانما بالبرام معذرة لجاهل بالنجاسة
مطلقا اذا كان غافلا عن الحكم بالكلية وعدم معذرة من سمع الحكم
مثل نجاسة البول وان لم يصدق به بلح يلزمه الفحص حتى يظهر عليه
الحكم الواقع ولو بعدم الاطلاع على النجاسة بعد الفحص بان مقتضا
الحكم بالطهارة وثالثا بان طهارة الحديث وان اقتضى عدم وجوب
الفحص مطلقا الا انه محض مبادل على لزوم الفحص عن المعارض في
حق المجتهد في نفس الحكم حتى يجوز له الحكم بالطهارة ورايا بالبرام
لوزم الفحص سواء جمل باجابه النجاسة او باجابهها اذا كان موجبا
لجبل الحكم الله تعالى لان من قبل الاجتهاد من علم ان الشك بالنجاسة
لا اعتبار به شرعا لا يلزمه الفحص عن ثوبه هل اصابته النجاسة ولا وقد
عليه بعض الروايات ومن لم يعلم ذلك فظن نجاسة ثوبه لا يبعد ان
ان يلو السؤل ان كان عاميا والفحص عنه هل ورد الشرع باجتناب

العلم وقد سبق منع احتياج ازيد من هذا مع شيء واحد فليذكر ما استنبط
فقرينة ظهور وعموم القين والشك واجتناب الفحص الى الدليل وهو
الذي ورد في مواضع يكون الحكم مستمرا فيها كما في موضع سكره وايضا في زهارة ولم يسل
عن لم الحكم فيبق مع برهان شرعي لا يخرج مقتضاه يكون مخفية على الخاطئين
العلماء من زمان المصوم الى زمان صاحب الذخيرة لعل العقل لا يرضى به خصوصا
مع ما لا حظ لظهور فائدة الاستصحاب مع عدمه في غيره وبغيره ما ذكرنا دعوى
الاجماع التي ظهرت لك بائنا من العلوية وله طاب ثوبا وما قاله الشهد
في الذكوى في سكره الشك في الوضوء بعد يقين الحديث او وجهها اليقين
والشك في الخي والاحكام لا ينافي دون ذلك ومائة الشهد الثاني رة في
البيان المقتضية يقين الطهارة والحديث الشك في السابق واية الفع الاثنا
على ان يقين الطهارة وشك في الحديث بخبره الدخول في الصلوة استحبابا
للمتيقن ويؤيد ما قلنا اختيارا والاصحاب معهم انه ذلك بل وقت في ذلك فتنه
اختيار السيد الاجل المرفوض طاب ثوبه في الاشعار وابن ادريس رة في التواتر
في مواضع مع اعتقادها بلزوم العلم في جميع الاحكام الشرعية واذا كان غير متيقن
في اخبار الاحاد لم يجز العباد بها مع تعجز السيد بذلك في مسئلة وجوب تولي
المطهر وضوءه بنفسه وفي مسئلة وجوب ترتيب غسل اليدين وفي مسئلة عدم
جواز الصلوة في الاوسم المصنوع كذا في مسئلة مدها وفي مسئلة وجوب الله اكبر
وكذا في مسئلة مدها وفي مسئلة وجوب قراءة التوبة وقيل ابن ادريس رة في

شك ذلك والان كان مجتهدا شي كلوه **والاعطى** **بما ذكرنا** قل ذلك
فحكم بعدم تقضي القين بالشك اذا استقر اليقين في الجبل وحصل الشك
بسبب لولا ذلك حكم به الروايات التي لا يبعد ان يقال ان القدر المذكور
اعتق عدم تقضي القين بالشك يقتضي حجب النقطة لا ان بابو رة
في اهل كتاب كما لا بد من تمام النقطة وغيرها ان الذي تخيمه في
المشاور هو الذي يرويه ثلثة انفس فاقولهم وقلة لغة الاسلام في اول
كتاب الكافي في قلت انك تجب ان يكون عندك كتاب في جميع حروف
علم الدين ما يكتفي به المتعلم ويرجع اليه المسترشد وياخذ منه من يريد
علم الدين والعمل به ثم قل رة وارجو ان يكون بحيث توحيث كل
وكبير الطائفة رة في اول الاستبصار ان تهذيبه يصلح ان يكون كتابا
مذخورا ليلا الذي في فقهه والمنتهى في ذكره والمتوسط في
تجزئه فان كلهم ينال مطلقه الشرح البهائي رة في الدرر السراج
على ان غير المتقارن ان اعتضد برؤية الحق بالمشاور في ابحاث العلم
وجوب العمل بالانبيائية خير احاد ويحيز العمل به بارة وبمفسر
اخرى على تفصيل ذكره في اول الاستبصار وطهارة في بعض
الاحاديث بانها اخبار احاد ينبغي على ذلك تقسيع يقين المتأخرين عليه
بان جميع احاديثه يسلح حادلا وجه انتهى ايضا اكثر اذ لا حجية للغير
انهم في عموم مبدع الاصول والفروع كما هو الظاهر في مقامه انتهى

الاعلم

تظهر الماء الجرس ونجاستها معلومة بيمين فلو خرج عن العين لا يستبين عليه
 قاله في اثبات علم تطهير المضافات الحادثة معلومة في التوثيق البدن
 بيمين فلو يزال الاستين وإذا ادلت بالماء المطلق يحصل اليقين ايضا
 قاله في بحث الوضوء وليس ينقض شك اليقين اللهم الا ان ينقضه
 واو الاستفادة بيمين اليقين والشك ظاهر من كل ما حثت على حكم
 في غير موضع الضل ايضا مع قطع النظر عن قاعدة البشارة ذلك تدبرونه
 اختيار الشيخين طاب ثراه في اكمال المنفعة والهدى فيه اختيار
 الناضل لا بد من طاب ثراه في شرح الارشاد في بحث قول المفسر
 واواني المشركين طاهرة وعدم ازالة اليقين بغيره كما هو المعقول المشهور
 ولا ايضا في مسألة الشك في الطهارة او الحدث واليقين بالآخرى
 ودليل الاول عدم زوال اليقين بالشك ثم قال بعد نقل الرواية وغيره
 يدل على خروج اليقين لا يستبين مثله ايضا في طاب ثراه في من قوله
 ولو وجد في ايضا الطاهر عدم المتصل على الواحد في التوثيق المشرك الاول
 والاستصحاب عدم زوال اليقين لا يعمله عقلا وشك وليس غرض ان
 المناقشات مدفوعة عن كل الوجه بل غرضي ان نعرض ان يطعن بالنفس
 ويحكم بعدم نقض اليقين بالشك كلية الا ان يوجد المختص بعد ما ذكر
 جميع ما ذكرنا كل التفكير وطالب الحق وخالف التقليد وحسن الظن بغير
 العلم الا علم خصوصاً مع ملو خطرة زماننا هذه الذي يزداد فيه

علينا

علينا من حجج شق اللهم افتح علينا ابواب فضلك وتب علينا ما نحن في
 وانظر لنا كل ذلك بلطفك وبرحمتك ثم اعلم ان الظن ايضا حكمه حكم الشك
 عيباً لظاهر الاما استثنى للعلامة الشافعي في شرح الدرر في مسألة الشك
 في الحدث والطهارة واعلم ان طاهر كل من لا يحجب وجهه الله ان الظن
 حكمه حكم الشك وهو ظاهر بالنسبة الى الحكم الاول الظهور ولا لا والاولى
 مع تاييده باصالة البشارة ولا لا لعله العلوة طاب ثراه في حاشيته على
 شرح المعنى كما ذكرنا هاهنا فيما يظهر كما ذكرنا كل الظهور اذ الاجرى الحكم
 في مسألة اليقين باحد ما مع الظن بالآخرى فان حكمها عندهم حكم اليقين
 والشك كما اشترى البرهان والادلة في شرح الدرر واما في الحكم
 الثاني فليس اشكال لان صحة زيادة المتقدمة كما يمكن ان يستدل بها
 على اعتبار الظن نظر الي مفهوم ولكن ينقض بيمين اخرى كذلك يمكن ان
 يستدل على عدم اعتبارهم بمفهوم لا ينقض بالشك اشرى قول حاصل كل
 تقاضى المفهومين وهو مبني على عموم المفهوم وهو غير مطلق بل المسلم
 في المفهوم مخالف المنطوق وهي لا ينقض المفهوم وعلى تقدير التسليم
 يمكن ان يقال لما بين المعصوم عدم نقض اليقين بالشك يمكن ان
 ينقض نقض اليقين بالظن ايضا فبين عدم نقوله ولكن عدم نقض اليقين
 بالظن ايضا بل باليقين ولا يخفى انه يحتاج الى التخصيص لوضوح نقض
 نقض الظنون اليقين ويمكن ان يقال ان بين الحكمين الحكمين وهو

نقض بالشك ونقض باليقين وسكت عن حكم الظن لاختياره الى التيسير
 بعض الظنون وعدم نقض بعضها والمقام لا يناسب التيسير والله تعالى اعلم
 يعلم هذا ما تيسر فان صحبت من لطف الله تعالى ان اخطت ليس للخطا
 بعيد عن العلماء فكيف بما شالي تمت الكتاب بحمد الملك الوهاب

هذا هو المقام
 في مسألة الشك
 في الطهارة

در اصل الامر

هذا هو المقام
 في مسألة الشك
 في الطهارة

رسالة شهاب الدين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل دليلا من صلواته ليعلم من رغب في العلم والفرقة وانما حاصل ذلك
افضل النكاح في العفة وطلب العلم وطلب العلم في العفة وانما حاصل ذلك
جعل هذه المسئلة كسلة في الموضع والامانة والصلوة على النبي افضل من بلوغ الشرايع
وهي والصلوة في العفة **الحمد لله** فيقول خاتم العلوم الذي في عهده
المعروف بحسن الله عليه هذه رسالة في رفع الشبهة التي وقعت لبعض
العلماء في حقته وهو صلواته في زوال الغيبة انما هي بحسب ما كانت
انما هي بالبيان في هذا الزمان وهذا العصر بحسبه وعلته في هذا الزمان
الذين بالشبهة لا يراهم وحياتهم العبادات بالجهل والظلمة والظلمة في العلم
وان كان قد اكد في هذا الكتاب وافتقر الى ان لا يكون كقول من ترك العلم والدين
بالشبهة لا يراهم وحياتهم العبادات بالجهل والظلمة والظلمة في العلم
ان وجوب صلواته في حقته في اربعة اقسام فاما القسم الاول في جميع
وسائل العلم والدين كاصح جميع نفع الايمان وجميع نفع العلم والدين
بان العلم هو العلم والدين هو الدين والدين هو الدين والدين هو الدين
لا يكون له علم ولا دين ولا دين ولا دين ولا دين ولا دين ولا دين ولا دين
من تخرى فاما ان لا يراهم وحياتهم العبادات بالجهل والظلمة والظلمة في العلم
على ان العلم والدين والدين هو الدين والدين هو الدين والدين هو الدين
العلمي وهو سقوا اصولا في الغيبة كالاعتقاد في العلم والدين والدين هو الدين

والا فموت

فانما قد في الشبهة الاصل من الشبهة في العلم والدين والدين هو الدين
دون برهنة في العلم والدين والدين هو الدين والدين هو الدين
فانما قد في الشبهة الاصل من الشبهة في العلم والدين والدين هو الدين
بالهوان الا ان العلم والدين هو الدين والدين هو الدين والدين هو الدين
ان العلم والدين هو الدين والدين هو الدين والدين هو الدين
العلم والدين هو الدين والدين هو الدين والدين هو الدين
في دولة الحق وانه علم في العلم والدين هو الدين والدين هو الدين
ان الوقت كذلك فانما العلم في حقته في اربعة اقسام فاما القسم الاول في جميع
وسائل العلم والدين كاصح جميع نفع الايمان وجميع نفع العلم والدين
بان العلم هو العلم والدين هو الدين والدين هو الدين والدين هو الدين
لا يكون له علم ولا دين ولا دين ولا دين ولا دين ولا دين ولا دين
من تخرى فاما ان لا يراهم وحياتهم العبادات بالجهل والظلمة والظلمة في العلم
على ان العلم والدين والدين هو الدين والدين هو الدين والدين هو الدين
العلمي وهو سقوا اصولا في الغيبة كالاعتقاد في العلم والدين والدين هو الدين

فانما قد في الشبهة الاصل من الشبهة في العلم والدين والدين هو الدين
دون برهنة في العلم والدين والدين هو الدين والدين هو الدين
فانما قد في الشبهة الاصل من الشبهة في العلم والدين والدين هو الدين
بالهوان الا ان العلم والدين هو الدين والدين هو الدين والدين هو الدين
ان العلم والدين هو الدين والدين هو الدين والدين هو الدين
العلم والدين هو الدين والدين هو الدين والدين هو الدين
في دولة الحق وانه علم في العلم والدين هو الدين والدين هو الدين
ان الوقت كذلك فانما العلم في حقته في اربعة اقسام فاما القسم الاول في جميع
وسائل العلم والدين كاصح جميع نفع الايمان وجميع نفع العلم والدين
بان العلم هو العلم والدين هو الدين والدين هو الدين والدين هو الدين
لا يكون له علم ولا دين ولا دين ولا دين ولا دين ولا دين ولا دين
من تخرى فاما ان لا يراهم وحياتهم العبادات بالجهل والظلمة والظلمة في العلم
على ان العلم والدين والدين هو الدين والدين هو الدين والدين هو الدين
العلمي وهو سقوا اصولا في الغيبة كالاعتقاد في العلم والدين والدين هو الدين

فانما قد في الشبهة الاصل من الشبهة في العلم والدين والدين هو الدين
دون برهنة في العلم والدين والدين هو الدين والدين هو الدين
فانما قد في الشبهة الاصل من الشبهة في العلم والدين والدين هو الدين
بالهوان الا ان العلم والدين هو الدين والدين هو الدين والدين هو الدين
ان العلم والدين هو الدين والدين هو الدين والدين هو الدين
العلم والدين هو الدين والدين هو الدين والدين هو الدين
في دولة الحق وانه علم في العلم والدين هو الدين والدين هو الدين
ان الوقت كذلك فانما العلم في حقته في اربعة اقسام فاما القسم الاول في جميع
وسائل العلم والدين كاصح جميع نفع الايمان وجميع نفع العلم والدين
بان العلم هو العلم والدين هو الدين والدين هو الدين والدين هو الدين
لا يكون له علم ولا دين ولا دين ولا دين ولا دين ولا دين ولا دين
من تخرى فاما ان لا يراهم وحياتهم العبادات بالجهل والظلمة والظلمة في العلم
على ان العلم والدين والدين هو الدين والدين هو الدين والدين هو الدين
العلمي وهو سقوا اصولا في الغيبة كالاعتقاد في العلم والدين والدين هو الدين

لهن

قال ومن غريب ما انتهى هذا نيل الشهد مدحه الله في اليأس من ابي الصالح القول بعد
شربها حال الغيبة كقول سلاسل اديس مع نصير في ابي الصالح بما ذكر في
بالجواب مطلقا وحله عيني كما ظاهر ان ذكره انتهى به او لا انتهى نيل هو في
عن ابي الصالح القول بالاعتقاد مع جملته القائلين بركن انظر عند العلامة في الخ
سند ما به كما عاينته في جملتها او لا ومن ذلك فضل الشهد في الشرح المذكور
عن ابي الصالح القول بالاعتقاد ليس محققا ايضا لما في خبره بغيره بالوجه العيني
انتهى كلامه **والثاني** الشيخ ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي رحمه الله في قوله بالاعتقاد
الامام لو تأمل مع الامكان وتقدم عليه الاخرين وكان مذهبه الوجه العيني مطلقا
من تقدمه ولو فرض على الامر بطلانه او التسليم كما نقلنا عنه معياره التي يمكنها
كانها انصب الحكم الشيخ الا ان الشيخ لما ذكر في كتابه الخبر العارض على الحكم في تلك
الفتنة كما انشا اليه سابقا منهم جماعة من تآخروا من ملاحقة الخبر في الحكم واختاروا القول
بذلك بل احدثوه من حيث لا يشعرون حكمه من التحقيق في شرح دلائل البيان
قال في شرح الشيخ من الغيبة ان اكثرهم كانوا مقلدين لغيره في ادعاء ما روي عنه
ولم يبالوا بغيره بل القائل للتحقق من ادعاء من هو المحقق حجة انهم لم يبالوا بما
صحت على التحقيق بل حكمه حال انتهى وهو قول من لا يتردد في الفتنة والاشارة
اختلف قوله في المسئلة الواحدة حسب تقدمه لا زينة ولكن بل في الكتاب الواحد
قال صاحب الغيبة لا بد ان اجتماعهم بها بانهم الماتوا عن غير بيان القول وانما
اخبار روي في القاصد الاول بين الامامية وبين ابي الشيخ الطوسي انتهى ولذلك روي
الشيخ من كتب الشهرة **قال** في النهاية لعبد الله بن محمد في ابي الصالح انما بالاعتقاد

العار

العارل ومن يأسه ولا يأس ان يجمع المتيقن في زمان الفتنة بحيث لا يمتنع عليهم
في سائر اجامه الخطيئة وان لم يتقنوا في الفتنة كان لهم ان يصلوا جماعة من اهل البيت
وقريب من هذا كلامه في كتابه من ان استلطفه في اقل الالباب حضور الامام
انما به محقق بحال امكانه كما سئل عنه في كتابه من ان يجمع المتيقن في زمان الفتنة
المؤمنين وانما كانوا في حال الفتنة ولا يمتنع عليهم ان يجمعوا في زمان الفتنة
قال فان لم يتقنوا في الفتنة كان لهم ان يصلوا جماعة من اهل البيت في زمان الفتنة
تكمين من الخطيئة بوقت بعد جوازها لو كانوا في حال الفتنة ولا يمتنع عليهم ان يجمعوا
كما هو ظاهر وايضا فاستدل على ذلك بالاختيار المقتدر ولا يخفى ان هذا الرجل
العيني وانما عين بذلك بناء على الغالب من عدم تمكن المؤمنين من اقامة الحق
بأمر منهم كما استلطفه فتقضى اليأس في كل حال هذا كقول اليأس في كل حال لا يأس
يجمع الجاهل في الوضوء في بلاد الخلفين اذا كان المتقن اماما لم يقطع عليه جزم
فان هذا القول لا ينافي في الوجه العيني للحكم كما هو في قوله تعالى ان غرضه الرد على
حيث منع من فعلها مع ما كتبه في اليأس واعتد به على ظهور عينية وهو الوجه
حيث يمكن فعلها من دون خوف فان هذا لا ينافي على احد كما هو ظاهر الكتاب
الاستدلال به لم يشع الا هذه الاما الوحي الخيري من غير محوت وانما صحت
الشيخ **قال** في الخلاف لعبد الله بن محمد في الامام ان نفسه ما قيل اليقين
ويتم ما في خبره من ان لا يجوز له ان يقرأ القرآن والسودا والمؤمنين اذا اجتمعوا على
الاعتقاد منهم ان يجمعوا في زمان الفتنة فان ذلك ما روي فيه غريب في خبره من
يجب الامام من يجمعهم انتهى وفي هذه القبان اشارة في شرح العبادات الساتين

بقيام الا ذل العام للماضي بتمام الاذن الخاص الموجب لوجوب الصلوة عن اهلها
جمل ذلك جاز مجرى اذ الامام نظر الى ان في علمهم في الاخبار السابقة للمؤمنين
في اوقات هذه الصلوة يكون كغيب الامام خاص والفتنة العبادات اشار الشهد رحمه الله
في ذلك كونه في زمان الفتنة انما ينافي على استلطف ذلك من حضور الامام
واما مع منية كونه في زمان الفتنة انما ينافي على استلطف ذلك من حضور الامام
انما الخطيئة في ذلك وجعل اليأس من احد في ان الاذن حاصل من الاذن الماتين في ذلك
من ايام الوقت واليه اشار الشيخ في كتابه في الاذن انما ينافي مع الامام في
منقطع اعتباره ويقوم عدم القرائن خاليه عن المعارض قال ولا يتصور حسنة
الامتداد على الثاني اذ عرفت هذا فقد قال القائل في سقوط وجوب الحق في الغيبة
ولم يسقط الاعتقاد وظاهره ان لو افاد بها كانت تجري في الزمان لا في المكان
هو في الاجماع لا ينفذ انما فضل القدر في الوجوب على الغير ويدعى انما بالوجه
المضيق حال الغيبة لا في فضيلة العقلين ذلك في الذي ايقن سقوط الوجوب في
على الطائفة على عدم الوجوب العيني في ما روي في الامام وفضل الامام في
الاجماع انما هو في زمانه وفيه ولا ينافي في ان الاجماع مختص بما لا امكن وان
عبارة الخلاف والوجه العيني حيث قال في فضيلة العقلين ذلك في الذي ايقن
بقوله ويدعى انما بالوجه العيني في تلك العبادات ولما لم يرد انما بالوجه
ويقال كان في كل حال اشعار بعدم ثبوت الاجماع عنده ومن ثم سئل في العارض
اي الصلاة والاجماع الذي ادعى في الفتنة على اتفاق الوجه العيني على انما بالوجه
وهذا في الامام انما ينافي الماذون لرف الوجوب العيني في وقت حاله واختصاصه في

بانه

وَسَمِعْتُمْ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ
رَأَوْا بَنِيَّ رَسُولِ اللَّهِ

قلم

طاشا

تقول هو وقد عرفت ان اباي قولهم ان الاجماع حجة انما هو على مع الظاهر من ان كلامه حجت
في نفسه وان كان سميعة في الخبر مختلفا عنه وان عدم علمه هو محقق في قوله واذ
كان المراد لك فلا بد من العلم بدخوله قوله الصحيح في جملة اقرانهم حتى يحقق حجة قولهم
وساير ان لهم هذا العلم مثل هذه العوارض مع عدم وقوعهم في حيزه وعلينا انضام قوله
وانما استشهد منهم من انتم على ايمان في السئلة عارضا وعلينا مع معرفة اهل الظاهر في نفسه
تحتج بالاجماع ويكون حجة لمحصل قولنا ان اجماع الجاهل لا يغني عن حجة الايمان
واعلم انه لو قول حجب الحقيقة خبر ضعيف الماخوذ وسائر ايمان ان قولنا علمهم
هو جهة لما اتى جملة اقران هذه الجملة العرفية وهو غير علم من الحيز خصوصاً ان هذه
المسئلة فان قولنا الجاهل الاخر لا يشهد به اولها لفاقتة اقران القدر والاعمال
على ما قد عرفت لم يبق على قوله اهل الاستدلال انما ينافي عن العلم المتعارفين
لا يتخصص العلم بل بالقرار لا يشهد به جميع العلم بخصوصه ولا ينطبق بالاشهاد
والكتابة والتصور لاهل العلم على وجه لا يتجلى معه شك ولا يقع معه شبهة وحرر احتمال
وجود واحد منهم على احتمال عوفي في جملة الناس مع عدمه شك والبيان وطول هذا
ان اقران كان احتمال وجوده محال فاعلم انك لو مثل هذا لا يقتضي اليقظة او املا وساقول
الحق في الخبر فعلم ان اباي الاجماع حجة انتم العلم فلو خلا الماتر من ضمنها انتم قولهم
لما كان حجة ولو حصل في اثنين كان قولهما حجة لا باعتبار ايمانهما بل باعتبار اقرانهم فلا بد
لثبوت من يمكن فيه في اجماع بافتقار الغيبة والعشرة من الاصحاب مع جهالة اقرانهم
الذم العلم القطعي بدخول الانام في الجملة انتهى ومن لم يحصل العلم القطعي بانتم قولنا علمهم
لا قول الاصحاب مع هذا لانتطاع الحضي والمفارقة الكلية والمجمل عارفين اهل العلاقات

المعصوم قالوا ان الاجماع لو كان حجة كان حجة كسائر قول المعصوم لان عموم
حجته انما ان لا يثبت انما لو تحقق بحجته ولم يدخل قوله في حجة قوله الا بالاجماع ايضا
كان حجة وطا هـ ان لا يمكن تحقق ذلك الا بما ذكرناه في القسم الاول لا يتحقق الصواب
الا ان يتحقق في زمان ظهور الامام عليه السلام لا يتحقق في غيره ايضا وذلك لما دللنا عليه
ومع القبول الواضح انما لا يخرج من ذلك ولا انما لم يتحقق الوقوع كيف واستغنى
الشارح بار وجعل افراد الناس لاهل العلم منهم من حيث لا يشهد مع تفرقه في اكمال ذلك
ومع وجود التعليل فيهم اظهر من ان الخفي على من له ادراكه ولو تحقق مثل هذا
الغرض البعيد فاما يعرف بالاجتهاد الثام والتابع البالغ لتمام الفقهاء واهل العلم
ومضط الحكامهم ولا يتم ثم تحصيل العلم بالخصاص في السوابق ومن غيره واحد
منهم من يميز وعدم احتقائه في غير ذلك من الشروط لا يحصل من ذلك الا
القول الضعيف بدخول المعصوم وحصل مع انه لا دليل على جواز الامتياز على مثل هذا
القول ومع ذلك كله فلا يقيم حجة على من لم يتبع هذا التبع ولم يجتهد هذا الاجتهاد
والنقل فيه لا يجدي ايضا انما يتفاوت احوال التواتر والجمع غير ان التواتر
بانها تم الى التمس وتحقق مثل هذا الاجماع ليس محصورا بلما تصوي من قول كل
وهذا غير كاف في دعاء انضمام الشروط الاخر التي ذكرناها على ان تارة قول كل منهم انا
اذ من بهذا لا يبعد القطع بانهم من سرف الواقع اقبال المقية او حقل الفتنة
من ذلك والاتحاد لا يبعد الاثباتا من يرجع الى اثبات اجتهاد مطلق ونحو ذلك
بل يرد على قولنا **قال** ليس المحققين في رسالة الاجماع من هذا المعاد بل ما من حجة
بواسطة قول دخول المعصوم في حجة قوله القائلين والعروة عندنا انها لا يتحقق

121